



الفساد وتأثيره في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي

تحرير
د. إبراهيم عبدالعزيز البعيز



جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية الخليجي.
لا يجوز نسخ أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل، أو بأي
وسيلة، دون إذن كتابي صريح ومسبق من منتدى التنمية الخليجي.

منتدى التنمية الخليجي www.gulfdev.org

ص ب ٣٦٧٩ الصفاة - ١٣٠٣٧ الكويت

سكرتارية المنتدى najah@gulfdev.org

الفساد وتأثيره في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي

أوراق وجلسات

اللقاء السنوي لمنتدى التنمية الخليجي

اللقاء الحادي والأربعون

دورة المرحوم سليمان عبدالرزاق المطوع

٢ - ٣ فبراير ٢٠٢٣

الكويت

تحرير

د. إبراهيم عبدالعزيز البعيز

المحتويات

- مقدمة ١١
- أسماء المشاركين في اللقاء ١٧
- الفساد في دول مجلس التعاون ١٩
- _____ الدكتور حسن العالي
- الفساد الأكاديمي في جامعات دول مجلس التعاون: بعض الممارسات والحلول ٣٩
- _____ الدكتور موافق بن فواز الرويلي
- فاعلية مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي ودور منظمات المجتمع المدني ٦٧
- _____ أحمد علي الرميحي
- تحصين المجتمع من الفساد من منظور قيمي ١١٣
- _____ الدكتور عبدالحميد إسماعيل الأنصاري
- أدوات مكافحة الفساد: مفاهيم وأمثلة ١٣٣
- _____ أسرار جوهر حيات
- الفساد: محاولة للفهم ١٥٣
- _____ الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز البعيز
- سجل الجلسات ١٧٧
- الجلسة الأولى ١٧٩
- الجلسة الثانية ٢٠٣
- الجلسة الثالثة ٢٢١
- الجلسة الرابعة ٢٣٤





معالي الأستاذ سليمان عبدالرزاق المطوع رحمه الله

(١٩٣٣ - ٢٠١٣)

حرص منتدى التنمية الخليجي في السنوات الأخيرة على تسمية كل دورة من لقاءاته السنوية باسم أحد الرواد المؤسسين، تقديراً و عرفاناً لجهودهم الخيرة في وضع اللبنة الأولى التي تأسس عليها هذا المنتدى، الذي أصبح لأكثر من أربعين عاماً مناخاً فكرياً مستقلاً لمناقشة قضايا التنمية في دول مجلس التعاون بكل محاورها وأبعادها، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. وسبق أن شغل معاليه عدداً من المناصب، منها عضوية مجلس جامعة الكويت لعشر سنوات (١٩٧٥-١٩٨٥م) ومجلس الخدمة المدنية (١٩٨٦-١٩٩٠م) وتولى وزارة التخطيط في الفترة التي تزامنت مع الغزو العراقي الغاشم للكويت (١٩٩٠-١٩٩١م)، وكان أحد أعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر جدة الشعبي واللجنة المصغرة التي صاغت التوصيات والبيان الختامي للمؤتمر.

المقدمة:

اختار منتدى التنمية الخليجي للقائه الحادي والأربعين موضوع الفساد وتأثيره في التنمية بدول مجلس التعاون. وتم استعراض ست أوراق في أربع جلسات، تناولت مؤشرات الفساد وتجلياته، والأساليب والطرق الممكنة لمكافحته، واستقراء تجارب عالمية لأسباب انتشاره وأساليب معالجته. كما تمت الإشارة في الجلسة الافتتاحية للقاء إلى أنه لم يكن الهدف محاكمة حكومات ومؤسسات دول مجلس التعاون في قضية الفساد، بقدر ما هو حرص من أعضاء المنتدى للمساهمة في تشخيص الواقع، وتعزيز المساعي الجادة لرسم المسارات الناجحة للمكافحة، ولعل هذا يأتي امتداداً لانتقال التعامل مع ظاهرة الفساد من مرحلة الإنكار إلى مرحلة الاعتراف بها والبدء بجهود لتأسيس مؤسسات حكومية وأهلية لمكافحة الفساد.

كانت الورقة الأولى للدكتور حسن علي العالي، وفيها قراءة نقدية تحليلية لمدى صدق أحد أهم مقاييس الفساد وأبرزها «مؤشر مدركات الفساد»، الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية العالمية، وتأكيد أن هذا المقياس لا يعوّل عليه في تصنيف الدول من حيث درجة الفساد، نظراً لما يشوبه من قصور في المنهجية، ومنه اعتماده شبه الكامل على ما يسمون «خبراء»، وهذا يعني الاعتماد على أحكام شخصية تستند صحتها على ما هو متاح لهؤلاء «الخبراء» من قدرات تمكنهم من الاطلاع على أوضاع الدول التي يقيّمونها وما تتأثر به من مراكزهم ومصالحهم الشخصية، وقد تجلّت مظاهر ذلك القصور بأن درجات التقييم التي حصلت عليها دول مجلس التعاون اتسمت بالتفاوت والتناقض أحياناً، على الرغم من سمات التشابه بين الدول الست. كما أشارت الورقة إلى أن المؤشرات الأخرى مثل تلك الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وعن مؤسسة التنافسية العالمية، فهي تغطي وتركز على ملاءمة بين الأعمال

للاستثمار وسهولة الإجراءات الحكومية وليس على الفساد أساسًا. تنتهي الورقة بالتوصية بأن على قوى المجتمع المدني والسياسي أن تسعى إلى تطوير مؤشرات بديلة قادرة على الكشف عن ممارسات الفساد.

والورقة الثانية للدكتور موافق بن فواز الرويلي وتناولت ثلاثة أشكال للفساد الأكاديمي، الذي وقع فيه بعض أساتذة الجامعات في دول مجلس التعاون؛ المشاركة في الإشراف أو المناقشة لرسائل نيل شهادات الماجستير والدكتوراه من جامعات وهمية، والنشر في مجلات خاصة بتلك الجامعات، والسرقات العلمية. انتهت الورقة إلى التوصية ببعض الحلول التي يرى أنها كافية للمساعدة في مواجهة هذه الظاهرة، ومن أبرزها الترخيص لجمعيات تعمل على متابعة جودة التعليم وبرامجه، ويكون من ضمن أنشطتها الكشف لكل أشكال الفساد الأكاديمي ومكافحته، ودعوة المجالس العلمية في الجامعات إلى تبني الشفافية بالإفصاح والنشر عن الممارسات التي لا تتفق مع أخلاقيات البحث العلمي، إضافة إلى سنّ قوانين صريحة وصارمة لمعاقبة الإخلال بضوابط الممارسات العلمية المتعارف عليها، وكذلك تفعيل دور المنظمات الرسمية مثل الشبكة الخليجية لجودة التعليم؛ لتكون الشفافية ودعم النزاهة العلمية ومحاربة الفساد الأكاديمي من معايير تقييم جودة الجامعات الخليجية.

الورقة الثالثة للأستاذ أحمد علي الرميحي وهي عن فاعلية جهود مكافحة الفساد على المستوى الدولي، وعلى مستوى دول مجلس التعاون، سواء بالجهود الحكومية أو منظمات المجتمع المدني. وتمت الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أقرتها الجمعية العامة في أكتوبر ٢٠٠٣، واستعراض فصولها الثمانية. وتلا ذلك جهود دول مجلس التعاون، التي سارعت إلى التوقيع على الاتفاقية الأممية، وبناءً على المادة السادسة من هذه الاتفاقية أنشئت هيئات حكومية يعهد إليها بمكافحة الفساد. كما استعرضت الورقة منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون المعنية بمكافحة الفساد. وانتهت الورقة بقراءة نقدية لمدى نجاح تلك الجهود، وبجملته من التوصيات

تؤكد أهمية منح الجهات المختصة بمكافحة الفساد الاستقلالية لحمايتها من التدخلات والضغوط، ودعم منظمات المجتمع المدني بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها للمشاركة في جهودات مكافحة الفساد باستقلالية كاملة. وعلى المستوى الدولي التوصية بتعديل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإلزام الدول الأطراف اتخاذ تدابير وإجراءات لمكافحة وملاحقة مرتكبيه.

الورقة الرابعة للدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصاري عن تحصين المجتمع من الفساد من منظور قيمي. بدأت الورقة بالتأكيد على أن تحصين المجتمع من الفساد من الأهداف العليا للدين الإسلامي، كما ورد ذلك في القرآن والسنة النبوية وكذلك في التراث الفقهي والأدبي، الذي يجسد دور الفقهاء والعلماء في توعية المجتمع وحصينه من الفساد، وتم استعراض المفهوم القرآني والنبوي والتراثي للفساد. وسعت الورقة إلى الإجابة عن سؤالين. الأول: لماذا لم تتجذر التعاليم الدينية في المجتمعات الخليجية لتحسينها من الفساد، رغم أنها الأكثر تظاهراً بالمحافظة على الشعائر الدينية؟ والثاني: لماذا هناك إحساس عام لدى المواطنين بتعاظم حجم الفساد مع أن التقارير السنوية لمنظمة الشفافية العالمية تضع دول مجلس التعاون في القائمة الأقل فساداً عربياً؟

انتهت الورقة باستنتاج أن المنظومة القيمية الرائعة من التعاليم والتوجيهات في كيفية مكافحة الفساد وتحجيمه ليست منفصلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية التي تستظل بها، وليست بمعزل عن ثقافة المجتمع. والأهم مدى تأهل المجتمع وقابليته لتشرب هذه التعاليم والقيم وتجذرها في البنية المجتمعية وانعكاساتها على سلوك الأفراد وقناعاتهم وتوجهاتهم ونظراتهم إلى حرمة المال العام.

الورقة الخامسة للأستاذة أسرار جوهر حيات، التي تناولت فيها ثلاثة نماذج عالمية لمكافحة الفساد؛ إنشاء هيئة حكومية مكلفة بمكافحة الفساد، ونظام أمبودسمان ombudsman، والثالث تشريع قانون حق الاطلاع على المعلومات.

ومضت الورقة في استعراض تطبيقات هذه النماذج بدءاً بتجربة هونج كونج، كأبرز التجارب الناجحة للهيئات الحكومية في مكافحة الفساد، وجعلت من هونج كونج وجهة مثالية للاستثمارات الأجنبية. وأشارت الورقة إلى جملة من الأسباب خلف هذا النجاح، وأبرزها استراتيجية ثلاثية قائمة على الردع، والمنع، والتعليم. بعد ذلك تناولت الورقة نظام «أمبودسمان»، وهي كلمة سويدية تعني المفوض أو الممثل، وتم استحداث ذلك في الدستور السويدي في عام ١٨٠٩م، ليحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ للحد من تسلط الحكومة في استخدام امتيازاتها وأيضاً للحد من الصراعات التي تحدث بين الملك ومجلس النواب، وبذلك أصبح نظام

«أمبودسمان» بمنزلة آلية ثالثة بجانب الرقابة التشريعية والقضائية. وامتدت اختصاصاته وأصبح له مكتب في عام ١٩٨٦، برئاسة ثلاثة أشخاص وتشمل اختصاصاته مجالات رقابية ثلاثة: الإدارة العامة، الإدارة القضائية، والإدارة العسكرية. وأخيراً تم استعراض النموذج الثالث «حق الاطلاع على المعلومات»، على افتراض أنه حق من حقوق الإنسان ويجب إقراره بقانون، وهو من أهم الأدوات لمكافحة الفساد، ما يتيح مجالاً لمحاسبة موظفي الدولة والكشف عن الفاسدين ومحاسبتهم.

الورقة السادسة والأخيرة للدكتور إبراهيم عبدالعزيز البعيز بعنوان: الفساد: محاولة للفهم، التي تناولت ظاهرة الفساد على المستوى العالمي من خلال ثلاثة محاور: تأثيراته في المسار التنموي بأبعاده؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، واستعراض بعض مما كتب عن أسباب الفساد، كظاهرة اجتماعية اتسمت بقدر كبير من التعقيد، وتم إرجاعها إلى عدد من المتغيرات المتداخلة، واستعراض نتائج دراسة تحليل إحصائي لبيانات من ١٦٧ دولة من مختلف قارات العالم، وتباين بشكل كبير في درجة انتشار الفساد، حيث تم حصر ٢٠ مؤشراً لكثير ما تردد ارتباطها بعدد من الدراسات والتقارير بالفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم تصنيفها في ستة محاور تتعلق بالواقع الإداري، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، التقدم التقني، ومستوى الحرية.

وأظهر التحليل الإحصائي مصفوفة علاقات قوية بين هذه المحاور الستة ومؤشر انتشار الفساد، لكن بعد حساب معادلة الارتباط الجزئي التي تستبعد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين المحاور الأخرى وخفضت قيمة مقياس العلاقة من قوى إلى ضعيف باستثناء المحور الإداري، الذي حافظ على قوته، ما يعني أن البعد الإداري هو العامل الحاسم في الحد من انتشار الفساد على المستوى الدولي.

يقدم هذا الكتاب تلك الأوراق وتوثيقاً لما أعقب تقديمها من نقاشات ومدخلات من الحضور. ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للزميلات والزملاء أعضاء مجلس إدارة المنتدى على ثقتهم بأن أتولى التنسيق لهذا اللقاء وتحرير هذا الكتاب، والشكر موصول لمن شاركوا بأوراقهم؛ الأستاذ أحمد علي الرميحي، الاستاذة أسرار جوهر حيات، الدكتور حسن علي العالي، الدكتور عبدالحميد إسماعيل الأنصاري، والدكتور موافق بن فواز الرويلي، والشكر موصول أيضاً لمن حضروا اللقاء من الأخوات والأخوة أعضاء وأصدقاء وضيوف المنتدى، لمساهماتهم القيمة في إثراء الحوار والنقاش، ولما قدموا من وجهات نظر تجلّت بشكل واضح في مستوى عالٍ من الشفافية في تناول والنقاش لقضية الفساد، التي تشكل -دون شك- حلقة مفصلية في المسار التنموي، الذي يصبو إليه أبناء وبنات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأخيراً وليس آخراً ندعو بالرحمة والمغفرة للراحل معالي الأستاذ سليمان عبدالرزاق المطوع (١٩٣٣ - ٢٠١٣) وزير التخطيط الأسبق في الكويت، الذي سميت هذه الدورة من لقاءات المنتدى باسمه، تقديراً وعرفاناً لدوره ضمن الكوكبة الأولى من الرواد والمساهمين في تأسيس المنتدى قبل أربعين عاماً.

إبراهيم بن عبدالعزيز البعير

أسماء المشاركين:

- سمر مقرن عبدالله المقرن
- سمر البنيان
- سهام عبدالوهاب الفريح
- شذا ركيان العنزي
- شيخة يوسف عبدالقادر بن جاسم
- عامر ذياب التميمي
- عباس المجرن
- عبدالحميد الأنصاري
- عبدالرحمن الحمود
- عبدالرحمن العلولا
- عبدالرحمن الخضير
- عبدالعزيز عبدالرحمن كمال
- عبدالعزيز الجيران
- عبدالله إبراهيم القويز
- عبدالله يعقوب بشارة
- عبدالله ياسين بوحليقة
- إبراهيم عبدالعزيز البعيز
- أحمد الرميحي
- أسرار علي جوهر حيات
- بدر العيسى
- بهية جواد الجشي
- جمال فخرو
- جمعة بن صالح الغيلاني
- جميلة علي سلمان نصيف
- حامد الحمود
- حمزة جمعة الغيلاني
- حسن العالي
- خالد الجابر
- خالد طلال
- خولة مطر
- سعد عبدالله الزهراني
- سلمان محمد حسن الجشي

- مروان البلوشي
- مشاري عبدالرحمن الحمود
- مشاعل بنت ذياب العتيبي
- مصطفى إسماعيل الزرعوني
- ملك الرشيد
- منى عباس فضل
- موافق بن فواز الرويلي
- موضي عبدالعزيز الحمود
- مي الحجاج
- نزيهة الحجاج
- هالة بدر صليبيخ
- هيفاء يعقوب المهيري
- يوسف حمد الإبراهيم
- يوسف عبدالحميد الجاسم
- يوسف حسين القبندي
-

- عبدالله أحمد الفويرس
- عبدالمحسن تقي مظفر
- عبدالمحسن محمد هلال
- عبيدلي يوسف العبيدلي
- عبدالنبي حسن العكري
- عمار بن سلمان البوحويح
- علي عبدالرحمن الكندري
- فارس أحمد السليمان
- فائزة بنت عبدالعزيز الشعبي
- فاطمة سعيد الشامسي
- فوزية فهد علي فيصل العازمي
- قتيبة حامد الحمود
- محمد غانم الرميحي
- محمد الحارثي
- محمد بن صالح الكواري
- محمد عمران تريم

الفساد في دول مجلس التعاون الدكتور حسن العالي

مقدمة:

تجادل هذه الورقة بأن جهود مكافحة الفساد في دول التعاون ينبغي أن تكون جزءاً من جهود وطنية أوسع، تناضل من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة، القائمة على تكافؤ الفرص، المساواة، الحقوق، العدالة الاجتماعية، المؤسسات، الديمقراطية، والتنمية الوطنية الحقيقية. يجب ألا ننكر أولاً جهود القيادات السياسية في دول التعاون، التي تبدي ميلاً متزايداً لمكافحة الفساد، حيث لاحظنا ذلك بوضوح في المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، وعمان على سبيل المثال، فتم الكشف عن عديد من حالات الفساد، متورط فيها رموز مسؤولة وكبيرة وإحالتهم للمحاكم لينالوا جزاءهم.

بالرغم من ذلك، فإننا نزعم أن جهود مكافحة الفساد في دول التعاون لا تزال في بداياتها. فعلى مدار خمسة عقود، وتحديداً منذ بدء زيادة الإيرادات النفطية في بداية السبعينيات واستقواء مظاهر الدولة الريعية، تكرست في المفاصل الرئيسية للاقتصاد والمجتمع والجهاز الحاكم ممارسات إفساد وفساد، باتت جزءاً متجذراً في آليات تشغيل مفاصل هذه الدولة ومظهراً من مظاهر الحياة الاعتيادية. ونحن نزعم هنا أن هذه الممارسات لا تزال ولم تطلها لا تشريعات ولا جهود مكافحة الفساد؛ لأن جذورها ضاربة في بنية الاقتصاد والمجتمع والحكم.

وللتدليل على ذلك، سنتوقف في هذه الورقة أمام مؤشر مدركات الفساد، الذي يصدر عن الشفافية العالمية بصورة سنوية، لنتبين أن هذا المؤشر لا يلامس الاحتياجات الوطنية لكشف المظاهر الحقيقية للفساد في دول التعاون، وبالتالي لا يعول عليه حقيقة في تصنيف هذه الدول من حيث درجة الفساد، وأن على قوى المجتمع المدني والسياسي أن تبادر لتطوير مؤشرات بديلة قادرة على الكشف عن ممارسات الفساد المتجذرة في بنية المجتمع والاقتصاد والحكم في دول التعاون.

مؤشر مدركات الفساد:

يُصنف مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره الشفافية الدولية كل عام درجات ومراتب للدول/ الأقاليم، استناداً إلى مدى فساد القطاع العام في البلد، حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وهو مؤشر مركب يجمع بين ١٣ دراسة مسحية وتقييمات للفساد، أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات العالمية. وتبرر الشفافية العالمية تسمية المؤشر بأنه مدركات الفساد Perceptions لكون الفساد لا يزال إلى اليوم لا يمكن قياسه كمياً على وجه الدقة. وفي حين حقق الباحثون من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات تقدماً من حيث القياس الموضوعي للفساد في قطاعات محددة، إلا أنه حتى الآن لا يوجد مؤشر يقيس المستويات الوطنية للفساد بشكل موضوعي ومباشر وشامل. لذلك أطلق على المؤشر مدركات الفساد، كونه يعتمد على مصادر ودراسات استقصائية تُطرح على الخبراء المشاركين فيها أسئلة موزونة أعدت بعناية كما تقول المنظمة.

جرى الاستعانة بـ ١٣ مصدراً لإعداد مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٠م (السنة التي تم إعداد الورقة فيها). وفيما يخص دول مجلس التعاون، فإنها جميعها حصلت على تقييم ستة مصادر، وحصلت ثلاث دول الإمارات، قطر، والسعودية على مصدر سابع والإمارات وحدها مصدر ثامن. والمصادر الستة المشتركة لدول التعاون هي:

١- مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة بتسلمان.

٢- تصنيف مخاطر الدول الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونومست.

٣- تصنيف مخاطر الدول الصادر عن وكالة جلوبال إنسايت لمخاطر الدول.

٤- الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية.

٥- مؤشر مشروع أنماط الديمقراطية.

٦- استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وعند الدخول على مواقع هذه المصادر للبحث في كيفية تعاملها مع قضايا الفساد في دول مجلس التعاون لاحظنا أن هناك مصدرين هما الإيكونومست ومؤسسة خدمات المخاطر السياسية. تقتصر المعلومات المتوافرة فيهما على المشتركين فقط. لذلك لم نتمكن من الحصول على تفاصيل حول تصنيفاتها للدول الخليجية. لذلك سيقصر تحليلنا على المصادر الأربعة المتاحة علناً للجمهور وهي:

١. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان لسنة ٢٠٢٠م

تأسست منظمة Bertelsmann Stiftung في عام ١٩٧٧م كمؤسسة خاصة. وبصفتها مركزاً للأبحاث، تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية وعلى إرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. تنشر المؤسسة مؤشر التحول ويتضمن تصنيفين هما: مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة، ويستند كلاهما إلى تقييم لـ ١٣٧ دولة. وترتكز الدرجات إلى التقارير القطرية المفصلة التي تقيم ٥٢ سؤالاً مقسمة إلى ١٧ معياراً.

الأسئلة المتعلقة بالفساد:

- يطلب من الخبراء تقييم: «السؤال ٣, ٣: إلى أي مدى يتعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو للعقاب؟»

٢- تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة جلوبال إنسايت

تأسست جلوبال إنسايت في عام ١٩٥٩م، وهي شركة عالمية للمعلومات توظف أكثر من ٥١٠٠ شخص من أكثر من ٣٠ دولة في أنحاء العالم. وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية تشمل تحليلاً للاقتصادات الكلية والمخاطر القطرية والقطاعات الفردية. ويصدر مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية لشركة جلوبال إنسايت منذ عام ١٩٩٩، ويقدم تحليلاً مبنياً على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من ٢٠٠ دولة / إقليم. والعوامل الستة هي: سياسية، اقتصادية، قانونية، وضريبية متعلقة بالمخاطر الأمنية. وتستمد درجة مؤشر مدركات الفساد المتعلقة بمخاطر الفساد من مؤشرات المخاطر والأوضاع الاقتصادية. ويتولى أكثر من ١٠٠ مختص قطري من داخل الشركة إجراء التقييمات، مستنديين في ذلك إلى آراء نخب وعملاء وأطراف أخرى من داخل الشركة وخارجها.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

- يطلب من الخبراء تقييم: خطر تعرض الأفراد / الشركات لخطر الرشوة أو غيرها من الممارسات الفاسدة الأخرى خلال القيام بالمعاملات التجارية، على غرار تأمين العقود الرئيسية. ومن شأن ذلك تهديد قدرة الشركة على العمل في دولة ما، أو يعرضها لعقوبات قانونية أو تنظيمية أو تشويه للسمعة.

٣- استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين للمنتدى الاقتصادي

المنتدى الاقتصادي العالمي: هو منظمة دولية مستقلة تعمل على تحسين الأوضاع في العالم من خلال إشراك قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والسياسية وقادة آخرين في المجتمع في بلورة البرامج العالمية والإقليمية والصناعية. تأسس المنتدى عام ١٩٧١م كمؤسسة غير ربحية مقرها في جنيف

بسويسرا. واستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين هو المسح السنوي الذي يجريه المنتدى الاقتصادي للمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

- يطرح السؤالان التاليان على المشاركين في استطلاع الرأي:

- «في دولتكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات في دفع رشى أو مبالغ إضافية غير موثقة مرتبطة بالاستيراد والمرافق العامة ودفع الضرائب السنوية ومنح العقود والسعي للحصول على أحكام قضائية مفضلة؟».
- «في بلدكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسات تحويل الأموال العامة إلى الشركات أو الأفراد أو المجموعات بسبب الفساد؟».

٤- مشروع أنماط الديمقراطية ٢٠٢٠ الرمز: VDEM

مشروع أنماط الديمقراطية V-Dem هو نهج يرمي إلى وضع مفهوم واضح للديمقراطية وقياسها. ويقدم هذا المشروع مجموعة بيانات مصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية بصفته منظومة حكم لا تقتصر على مجرد وجود الانتخابات. ويميز مشروع V-Dem بين سبعة مبادئ للديمقراطية: المبادئ الانتخابية، الليبرالية، التشاركية، والتداولية، والمكرسة للمساواة وللأغلبية وللتوافق، ويجمع بيانات لقياس تلك المبادئ ويشارك فيه نحو ٣٠٠ خبير.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

- سؤال: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟

يشمل مؤشر الفساد مقاييس ستة أنواع مختلفة من الفساد في مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي، ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

عرض مؤشرات فدركات الفساد في دول التعاون:

منذ عام ٢٠١٧ تتصدر الإمارات المؤشر على المستوى الخليجي ولم يتغير ترتيبها عند ٢١ في عام ٢٠٢٠، تليها قطر التي تراجعت قليلاً إلى المرتبة ٣٠، ثم عمان تحسنت كثيراً من ٦٨ إلى ٤٨، ثم السعودية التي تحسنت أيضاً من ٥٧ إلى ٥٣، فالبحرين والكويت متساويتان عند ٧٨ وكلاهما تحسنتا مقارنة بعام ٢٠١٧.

بينما يظهر المؤشر لعام ٢٠٢٢م، الذي صدر قبل أيام عدة، انخفاض ترتيب دول المجلس كافة، حيث تراجعت الإمارات إلى ٢٧، قطر إلى ٤٠، السعودية إلى ٥٤، عمان إلى ٦٩، بينما تحسنت البحرين إلى ٦٩ والكويت طفيفاً إلى ٧٧.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن تحسن مؤشرات السعودية، عمان، الكويت، والبحرين جاء في ظل الجهود الحكومية لتحسين أداء القطاع العام وتعزيز نزاهته ومحاربة مظاهر الفساد. لكن اللافت للنظر أن ترتيب مؤشرات الكويت والبحرين وفقاً لتقرير منظمة الشفافية لم يكن لأسباب تتعلق بالفساد، بل لأسباب سياسية أيضاً، حيث شهدت الكويت بعض محطات عدم الاستقرار؛ بسبب المواجهات بين السلطة التشريعية والحكومة، بينما شهدت البحرين تراجعاً في الحريات السياسية والإعلامية منذ عام ٢٠١١، وذلك على الرغم من أن المؤشر كما يدعي لا يأخذ في الاعتبار الوضع السياسي للبلد، ورغم أن الدولتين تمتلكان مؤسسات برلمانية منتخبة مقارنة ببقية دول الخليج.

وهنا يجب أن نتوقف أمام هذه الظاهرة ونطرح سؤالاً مهماً، هل البرلمانات التي لدينا في المنطقة قادرة بالفعل على ممارسة دورها التشريعي والرقابي في مكافحة الفساد؟

وفيما يخص النقاط التي حصلت عليها دول المجلس من المؤشرات الستة التي ذكرناها أعلاه، يلاحظ أن أعلى الدرجات التي حصلت عليها هي من مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، وكما ذكرنا أنه منتدى يجري مسحاً للمسؤولين التنفيذيين في البنوك والمؤسسات الخاصة حول بعض ممارسات الفساد في القطاع الحكومي؛ أي أن المؤشر يستقي نتائجه من هؤلاء المسؤولين. ونستطيع القول هنا: إن معظم هؤلاء المسؤولين عادة ما يكون رأيهم محايداً لمصلحة الدول التي يعيشون فيها، لذلك إن الأسئلة الموجهة لهم مشابهة للأسئلة الواردة في المؤشرات الأخرى، لكن التقييمات التي حصلت عليها دول التعاون عالية جداً.

بالنسبة لمؤشر برتلسمان الذي يسأل عن مدى خضوع أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو العقاب؛ فقد حصلت دول التعاون على درجات متوسطة أعلاها الإمارات ٥٧ نقطة وأدناها عمان ٢١ نقطة. ورأى أن هذه النتائج ليست منطقية بالنسبة لمشاهداتنا في دول التعاون. فلماذا الإمارات تحصل على ٥٧ نقطة وقطر ٤١ نقطة، والسعودية ٣٧ نقطة، بينما حالات إلقاء القبض على مسؤولين فاسدين في السعودية أعلى بكثير من هاتين الدولتين. والبحرين تحصل على ٣٣ نقطة مقارنة للسعودية، بينما لم نسمع عن أي حالة قبض على مسؤول كبير بتهمة الفساد في البحرين.

أما مؤشر جلوبال إنسايت الذي يبحث في خطر تعرض الأفراد / الشركات لخطر الرشوة أو غيرها من الممارسات الفاسدة الأخرى خلال القيام بالمعاملات التجارية، فقد انقلب الوضع بالنسبة لسلطنة عمان وحازت فيه المركز الأول ٥٩ نقطة، بينما جاءت السعودية في المرتبة الأخيرة ٢٢ نقطة وتساوت الإمارات وقطر ٤٧ نقطة والكويت والبحرين ٣٥ نقطة. وهنا نلاحظ أن ما يبحث فيه هذا المؤشر هو نفسه ما يبحث فيه المؤشر الأول؛ لأن عدم

خضوع المسؤولين للمساءلة والعقاب سيرفع خطر تعرض الأفراد للرشوة والعكس بالعكس. ومع ذلك فقد حصلت دول التعاون على نقاط متناقضة مع ما حصلت عليه في المؤشر الأول.

أما المؤشر الأخير الذي تمكنا من الدخول إليه فهو مؤشر أنماط الديمقراطية، الذي يبحث في الفساد السياسي، مقياس على ستة أنواع مختلفة من الفساد، تشمل السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية. فقد حصلت فيه عدد من دول المجلس على درجات جيدة، لكن الملاحظ مرة أخرى أن الإمارات حصلت على أعلى درجة وهي ٧٢ نقطة، بينما الكويت حصلت على ٥٠ نقطة، مع أن الكويت تمتلك آليات ديمقراطية تسمح بمساءلة السلطة التنفيذية، القضائية، والتشريعية عن الفساد أكثر مقارنة بتجربة الإمارات.

لذلك، نحن نعتقد أن مؤشر مدركات الفساد يشوبه القصور، سواء من حيث منهجيته أو هيكلته أو نطاق تغطيته، وذلك للأسباب التالية:

- ١- إن أسئلة المؤشر تركز على ممارسات القطاع الحكومي وسلوكية الموظفين الحكوميين فقط التي تتم خلال ممارسة مهامهم الرسمية.
- ٢- في ظل صعوبة قياس الفساد وفقاً لمؤشرات قابلة للقياس بصورة ملموسة، وهو ما تعترف به الشفافية الدولية، فإن المؤشر يعتمد على تقدير خبراء.
- ٣- الاعتماد على الخبراء يعني الاعتماد على الحكم الشخصي لهؤلاء الخبراء ومدى قدراتهم واطلاعهم على أوضاع البلاد التي يقيمونها، كذلك مراكزهم ومصالحهم هم أنفسهم في بلدانهم أو البلدان التي يقيمونها.
- ٤- ينتج عن ذلك أننا نلاحظ أن الدرجات التي حصلت عليها دول التعاون في المؤشرات الستة متفاوتة وفي بعض الأحيان متناقضة رغم التشابه الكبير في الأوضاع والأسئلة الموجهة.

- علاوة على أن بعض المؤشرات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير التنافسية العالمية تغطي جوانب تركز على ملاءمة بيئة الأعمال للاستثمار وتحسين إجراءات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الحكومية وليس الفساد أساساً.

٦- عند الرجوع إلى التمعن في تقييم المؤشرات يلاحظ أن هناك فصلاً واضحاً بين وضع الديمقراطية والحريات السياسية والإعلامية وبين تقييم حالة الفساد. فنلاحظ أن الكويت والبحرين، وخصوصاً الكويت حصلت على أدنى الدرجات في معظم المؤشرات بالرغم من أنها الأفضل من حيث توفر الحريات السياسية والإعلامية لمكافحة الفساد ودور مؤسسات المجتمع المدني.

ويقول تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠: إنه رغم حصول بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على درجات فوق المتوسطة على المؤشر، إلا أنه لا يزال الفساد يمثل مشكلة كبيرة فيها. ففي حين يقيس المؤشر فساد القطاع العام، فإن دول مثل الإمارات العربية المتحدة غالباً ما تركز الفساد في أماكن أخرى؛ بسبب كيفية تطبيق الأنظمة والضوابط على قطاعها الخاص. ويضيف التقرير أنه في الواقع، تظهر تقارير استقصائية متعددة أن الإمارات العربية المتحدة جزء أساسي في أحجية غسل الأموال العالمية، وقد انتقدت مجموعة العمل المالي السلطات الإماراتية لعدم اتخاذها أي إجراء في هذا الصدد.

ويضيف التقرير أنه على الرغم من المكاسب الصغيرة التي حققها المجتمع المدني في العقد الماضي نحو بناء قوانين أقوى وأكثر استدامة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، فإن أزمة كوفيد - ١٩ والتدابير الطارئة الناتجة عنها ألغت هذه الجهود بشكل أساسي، ما أعاد المنطقة سنوات إلى الوراء.

أما التقرير الحديث لعام ٢٠٢٢ فيعلق على نتائج دول التعاون، حيث يقول: إن دول المجلس تحولت في أعقاب الربيع العربي، إلى قومية مفرطة وإلى مزيد من القمع للمساحة المدنية. لذا وبدون القنوات المدنية والوصول إلى المعلومات، يترك المواطنون خارج عملية صنع القرار ودون سبل متاحة لدفع عجلة التغيير الاجتماعي.

ويضيف أن الإمارات العربية المتحدة لا تزال صاحبة أعلى درجة للمؤشر في المنطقة، لكنها بدأت تُظهر علامات مقلقة للتراجع. بادرت حكومتها باتخاذ خطوات لزيادة الكفاءة في الإدارة العامة، لكن لا تزال الشفافية منخفضة، كما أن آليات الحماية من الفساد والانتهاكات غير متوافرة.

وبالنسبة لقطر، يقول التقرير: إنها شهدت أعلى درجات الانخفاض للمؤشر بين الدول العربية، وهبطت لأدنى مستوى لها على الإطلاق. وظهرت البلاد في دائرة الضوء الدولية بشكل أساسي لاستضافتها كأس العالم لكرة القدم، ما أثار انتقادات بسبب ادعاءات الرشوة في عملية اختيار قطر لاستضافة البطولة، وظروف العمل غير الإنسانية في مواقع العمل والتمييز ضد مجموعات الأقليات. ولكن مخاطر الفساد في قطر تتجاوز هذا الحدث، حيث إن وصول المواطنين إلى المعلومات صعب للغاية. بينما تجري معاقبة جرائم الفساد الصغيرة بشكل منتظم، يفتقر البلد إلى الشفافية فيما يخص مشتريات الدولة والميزانية الحكومية.

وعلاوة على التحفظات التي تبديها الشفافية الدولية نفسها على نتائج دول التعاون فيما يخص قصور المؤشر عن تغطية فساد القطاع الخاص والفساد الدولي وغسل الأموال التي يتورط فيها مقيمون أو مواطنون في دول التعاون وكذلك ضعف دور المجتمع المدني، فإننا نرى أن التحفظات على نتائج المؤشر لا تقتصر على هذه الجوانب، بل جوانب أكثر أهمية تقع بعيداً عن معالجة المؤشر، وهذا ينقلنا للقسم التالي من الورقة.

قنوات الفساد في دول التعاون:

نحن نعتقد أن جذور الفساد في دول التعاون ضاربة في منبعها الريعي، التي برزت خصائصه وهيكله على مدى العقود الخمسة الماضية. وقد أنتجت هذه الخصائص والهياكل قنوات لتسرب مئات المليارات من الدولارات التي عملياً لا تدخل ميزانية الدول. وقد استطاعت القوى التي تقف بقوة وراء هذه الهياكل أن تطور قنواتها مع تطور و بروز المؤسسات والآليات الحديثة المعنية باستثمار أموال النفط. ولنلقي نظرة عامة على هذه القنوات:

١- الإيرادات النفطية

شكلت الإيرادات النفطية القناة الرئيسة لا لديمومة الدولة الربعية بكل تضاريسها وآلياتها وخصائصها، بل أيضاً لثراء العوائل الحاكمة. وليس المقصود هنا الإيرادات النفطية التي تدخل في ميزانيات الدول الخليجية بصورة رسمية، بل تلك التي لا تدخل الميزانيات الرسمية.

في تقديرات تضمنها كتاب الثابت والمتحول الصادر عن مركز الخليج لسياسات التنمية لعام ٢٠١٣م، يذكر أن الفارق بين العوائد النفطية العامة المعلنة، وبين تقديرات صادرات النفط والغاز الفعلية التي تدخل الميزانيات المعلنة تعدى ٧٧٢ مليار دولار على مر العقد الأخير (٢٠٠٢ - ٢٠١١م)، وهذا التضارب الكبير في الأرقام المعلنة، والضبابية التي تكتنف الإيرادات الفعلية يبعث التساؤل حول سبب هذه الفوارق الفلكية في الموارد التي تذهب فيها هذه الأموال.

٢- المشاريع الحكومية

الإففاق العام، ولا سيما ميزانية المشاريع الحكومية هو قناة كبيرة لحالات الفساد التي تأخذ صوراً عدة، أبرزها إرساء المناقصات على شركات تتبع بشكل مباشر أو غير مباشر لمسؤولين كبار أو متنفذين، أو إرساؤها مقابل عمولات من تحت الطاولة. كذلك تولي مسؤولين في الوزارات المسؤولة عن هذه المشاريع والتلاعب في أولويات وضعها في الميزانية تبعاً لمصالحهم وليس مصالح البلد. كذلك الفساد في العمليات الإنشائية لهذه المشاريع التي تأتي الأمطار أو غيرها من الظواهر الطبيعية لتكشف عوراتها وغيرها كثير. وكذلك العقود الفرعية الناجمة عن هذه المشاريع.

في عام ٢٠١٧م صرح النائب العام السعودي الشيخ سعود المعجب أنه تم استدعاء ٢٠٨ أشخاص للاستجواب في تحقيقات تتعلق بفساد مالي يرتبط بشكل أو بآخر بعقود حكومية. وأضاف المعجب أن القيمة المالية لهذه الممارسات تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، بين أموال عامة مختلصة أو أسيء استخدامها.

٣- الدين العام

في البحرين ارتفع الدين العام خلال الفترة من عام ٢٠٠١م حتى منتصف ٢٠١٥م من ٥٩٠ مليون دينار إلى ٦ مليارات دينار؛ أي بزيادة قدرها ٥,٤ مليار دينار، بينما إذا ما نظرنا للعجز الفعلي الذي تحقق خلال هذه السنوات، فقد بلغ ملياري دينار بحريني فقط وهو يمثل ٣٧٪ فقط مما تم اقتراضه. ومنذ عام ٢٠٠٩م، بدأت الدولة بالاقتراض بأكثر من العجز في الميزانية. ففي عام ٢٠١٠م بلغ العجز الفعلي ٤٦٠ مليون دينار بينما زادت قيمة الدين بمقدار ١,١ مليار دينار، كذلك في عام ٢٠١٣م بلغ العجز الفعلي ٤١٠ ملايين، بينما بلغت زيادة الدين ١,٢ مليار دينار. ويزداد الأمر غموضاً إذا ما عرفنا أن ميزانية الدولة حققت خلال هذه السنوات نفسها وخاصة خلال الفترة

من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨م فائضاً قدره ١,٩ مليار دينار، أي قيمة العجز المتحقق نفسه. وغير واضح أين يتم استثمار هذا الفائض. وقد أثار بعض أعضاء مجلس الشورى لدى مناقشتهم الحساب الختامي لعام ٢٠١٣م موضوع الفرق الكبير بين العجز الفعلي وحجم الاقتراض، الذي بلغ تقريباً ٨٠٠ مليون دينار. وقد أجاب وزير المالية «بأننا في ٢٠١١م و٢٠١٢م وجزء من ٢٠١٣م، ونتيجة للأوضاع في البحرين والمنطقة أخذنا سياسة أن نفترض أكثر من حاجتنا المباشرة «شوي»، حتى نتعامل مع الأحداث في حالة حدوث شيء، ومثلما ترون هناك تجهيزات أمنية وأخرى مالية».

٤- عقود المشتريات العسكرية الحكومية

أصدرت الشفافية الدولية دراسة في عام ٢٠١٥م حول مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشهد هذه المنطقة عدداً من أسرع ميزانيات الدفاع نمواً في العالم، فضلاً عن عديد من الصراعات الكبرى. فقد أثار القتال في سوريا، اليمن، العراق، وليبيا أسئلة ملحة بشكل متزايد حول دور الإنفاق العسكري الخليجي الواسع على الحروب والصراعات في هذه البلدان. ووفقاً للدراسة أنفقت الدول المشمولة في التقرير أكثر من ١٣٥ مليار دولار أمريكي على الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٤م، بينما يستحوذ الإنفاق على الدفاع والأمن القومي ٣٠٪ من مخصصات الميزانية الحكومية.

وهناك ارتفاع كبير بشكل خاص في منطقة الخليج. فقد كانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بين أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة الرئيسية منذ عام ٢٠١٠م. وقد زادت واردات الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي GCC بنسبة ٧١٪ في العقد الماضي. ولا يتم نشر الميزانيات الدفاعية في دول الخليج، كما لا يتم توفير أي معلومات مفيدة عن الإنفاق

العسكري في أي بلد في المنطقة، ولا تعلن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع والأمن ومبررات الإنفاق الباذخ على شراء مئات الدبابات وعشرات الطائرات وغيرها من الأسلحة العسكرية.

وأخيراً أثرت في الكويت ما عرف بقضية صندوق الجيش، التي تورطت فيها أطراف من العائلة الحاكمة ووزارة الدفاع. واتهم ناصر الصباح الذي كان وزيراً للدفاع مسؤولي هذا الصندوق باختلاس نحو ٨٠٠ مليون دولار، في الفترة التي كان فيها خالد الجراح وزيراً للدفاع، وهو ما تسبب في أزمة واتهامات كبيرة أدت إلى استقالة الحكومة.

٥- صناديق الثروات السيادية

حسب آخر التقديرات لمعهد صناديق الثروة السيادية SWF في مايو ٢٠٢٠م، أتت ثلاثة صناديق سيادية خليجية ضمن أكبر ١٠ صناديق سيادية على مستوى العالم من حيث قيمة أصولها. احتل صندوق أبو ظبي المرتبة الثالثة عالمياً بقيمة ٥٧٩ مليار دولار مع الأخذ في الاعتبار أن الإمارات تمتلك صناديق سيادية عدة يصل إجماليها إلى نحو ١,٢ تريليون دولار، ثم الصندوق الكويتي في المرتبة الرابعة بنحو ٥٢٣,٧ مليار دولار، وأتى الصندوق السعودي في المرتبة التاسعة عالمياً بقيمة ٣٦٠ مليار دولار.

يرى «منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية» في دورته السابعة، التي عقدت في عام ٢٠٢٠ أن حوكمة الصناديق السيادية الخليجية باتت ضرورة ملحة لحمايتها من الفساد، وضبط مواردها، ورفع مستوى أدائها. كما أوضح أن معظم صناديق الثروة السيادية الخليجية تعاني إشكالية مهمة في ضعف شفافيتها، على نحو عرّضها في كثير من الأحيان إلى رفض الاستثمار في عديد من البلدان، التي تلتزم بتطبيق معايير الشفافية، ما أفقدها فرصاً استثمارية ربما تعزز قوتها ومتانتها. إن هذه الصناديق لا تتشر ميزانياتها،

ولا تنتشر إيراداتها السنوية، وبالتالي لا يمكن الحكم على كفاءة عملياتها أو استثماراتها أو خساراتها في هذه الاستثمارات والعائد الفعلي لها. كما تثير موجة وباء كوفيد - ١٩ التساؤلات حول السحب من هذه الصناديق لتمويل النفقات المرتبطة بمكافحة هذه الموجة.

الدولة الريعية والفساد:

إن بنية وآليات عمل الدولة الريعية هي التي تولد قنوات الفساد، التي تطرقنا لها؛ لأن هذه البنية والآليات تتناقض وتخاصم التنمية المستدامة والديمقراطية، وهما سلاحا محاربة الفساد. ويمكننا، على سبيل المثال لا الحصر، ذكر خمس خصائص للدولة الريعية تسمح بتولد هذه القنوات.

- الخاصية الأولى هي عندما تستمد الدولة عوائدها من بيع النفط وتكون كافية لتغطية نفقاتها، فإنها لن تكون مضطرة لفرض ضرائب على دخل الأفراد، وهذا يغنيها بدوره عن عقد شراكات سياسية واقتصادية وطنية لتمير سياساتها. وهذا ما يحدث في دول المجلس حتى سنوات قليلة ماضية، وهو ما كان له الآثار المهمة في مسار الديمقراطية؛ لأن الدولة باتت لا تحتاج لعقد اجتماعي يقوم على مشاركة الشعب في الحكم، وقد أسفر ذلك عن غياب الرقابة الشعبية والسياسية على أموال الدولة. وصحيح أن معظم الدول الخليجية تخلت عن دولة الرعاية وباتت تفرض أنماطاً من الضرائب والرسوم، ورفعت الدعم إلا أن هذا لم يستتبعه أي تنازلات تذكر على مستوى آليات الحكم وتوزيع الثروة.

- الخاصية الثانية من إفرازات الدولة الريعية هو ما يسمى «تأثير الإنفاق». وهذا التأثير يشير حقيقة إلى أنه في الدول الريعية تقوم الدولة بإنفاق جزء من الثروة النفطية على رعاية الصحة، التعليم، الإسكان، والخدمات الأخرى، حيث ساد مفهوم الرعاية الأبوية، كما ذكرنا، في المجتمعات الخليجية

خلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات. والدولة تفعل ذلك أساساً لتخفيف الضغوط من أجل الديمقراطية، لأنها في النهاية تعمل على الحيلولة دون حدوث تراكمات اجتماعية تقضي إلى حركات سياسية وشعبية تعارض سياساتها. كما أن لديها أموالاً طائلة للإنفاق على أجهزة الأمن، الشرطة، المخابرات، الجيش، تجنيد العملاء، شراء الولاءات، وحتى شراء ذمم القوى الدولية من خلال الصفقات الكبيرة التي ترضي مصالح هذه القوى. وهذه العوامل مجتمعة تستقوي بهم الدولة الربعية لإطلاق يدها في التصرف في أموال البلد كيف تشاء.

- الخاصية الثالثة للدولة الربعية هو ما يسمى تأثير المجموعات، ويقصد به هنا تأثيرها في التشكيلات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني. وهنا تشير تجارب الدول الربعية إلى أن الدولة تستخدم أموال الربيع بسخاء لمنع تشكيل الفئات الاجتماعية والسياسية التي تكون مستقلة عن الدولة، وبالتالي قد يكون لها ميل للمطالبة بحقوق سياسية. وفي ظل هذه الأجواء تبرز بنية مؤسساتية هشّة تسعى للترويج ثقافياً وإعلامياً لتقديس الحاكم واستغلال الدين في إشاعة هذه الثقافة.

- الخاصية الرابعة أنها تسخر وسائل الإعلام لتحقيق الهدف نفسه من خلال إبراز قيم سياسية واجتماعية منحرفة أو ثقافة عالمية مرتبطة بالغرب، مع تضخيم التهديدات الخارجية ولجم التغييرات الثقافية، الاجتماعية، والسياسية الإيجابية، التي تهيئ للتغيير الديمقراطي، وتحول قيم المواطنة وحب الوطن إلى قيم تنصب على الدفاع عن الوضع الراهن، بل في مجتمعات مثل مجتمعاتنا تم استغلال الانقسام الطائفي والتجنيس والعمالة الأجنبية بصورة واسعة للعمل على إضعاف البنية الوطنية والهوية السكانية الموحدة للمجتمع. وهذه العوامل واضحة ولا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا، وهي جميعها لها علاقة وثيقة بمكافحة الفساد.

- الخاصة الخامسة إن الدولة الريعية تتجنب بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومعتمد على ذاته. إن بناء مثل هذا الاقتصاد لا بد أن ينطوي على بناء قطاع خاص قوي وذي رأسمال وطني مستقل، كذلك بناء شرائح واسعة من الموظفين والطبقة العاملة من ذوي الخبرة والمهارات والمعارف، الذين يمكن أن يتحالفوا مع الطبقة الوسطى لتشكيل جبهة وطنية معارضة قوية. لذلك، فهي تفضل الأنشطة الاقتصادية الهشة التي تولد قطاعاً خاصاً ضعيف البنية، والتي تعتمد على العمالة الأجنبية الرخيصة الثمن وتعني إضعاف وتفكيك نفوذ القوى العاملة الوطنية السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي. كما أنها تدرك أيضاً أن بناء اقتصاد قوي ومستدام ينطوي على بناء دولة المؤسسات وتأسيس مؤسسات وكيانات اقتصادية ورقابية تشرف على توزيع الثروات بشفافية وعدالة وقوانين صارمة لمحاربة الفساد والاستغلال مما يقيد حريتها في الهيمنة على المجتمع من خلال الثروات النفطية.

إن جميع خصائص الدول الريعية التي تحدثنا عنها باقتضاب هي غياب الديمقراطية والتنمية المستدامة المعتمدة على الذات، وما يستتبعهما من ضعف الحركات السياسية والمدنية، والدولة المؤسساتية وتبعية القطاع الخاص وغياب الطبقات العاملة الوطنية بالمعنى المتعارف عليه والمؤسسات الحكومية وتسيّد ثقافة الاستهلاك وشيوع الطائفية والقبلية والقيمة الثقافية المشوهة وهيمنة الأنشطة الاقتصادية المضاربية والتقاولية، جميعها تفتح قنوات واسعة للفساد والمحسوبية. وبالتالي، فإن أي جهود حقيقية وصادقة لمكافحة الفساد في دول التعاون ستجد نفسها في خضم مجهود أوسع وأشمل يتركز على بناء دولة المؤسسات والحقوق وتكافؤ الفرص والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية الحقيقية.

الفساد الأكاديمي في جامعات دول مجلس التعاون: بعض الممارسات والحلول

الدكتور موافق بن فواز الرويلي

لا تختلف جامعات دول الخليج العربي عن باقي الجامعات في دول العالم، فهي كغيرها لا تخلو من بعض أشكال الفساد الأكاديمي. فالفساد الأكاديمي - بأشكاله المختلفة - ظاهرة ليست جديدة ومؤطره، وإنما قديمة وعالمية. ونحن جزء من هذا العالم، وأساتذة الجامعات في دول الخليج العربي ليسوا محصنين دون غيرهم، وليسوا معصومين دون سواهم من الوقوع في شكل أو آخر من أشكال الفساد العلمي؛ لذلك ظهر عندنا، كغيرنا، قيام بعض أساتذة جامعاتنا في ممارسة شكلٍ أو أكثر من أشكال الفساد العلمي المتعددة.

من المعروف أن أشكال الفساد العلمي متعددة ومختلفة، ويصعب الخوض بها جميعاً، لذلك في هذه الورقة سأعرض ثلاثة أشكال منها، تورط في الانغماس في بعضها أساتذة في جامعات دول الخليج العربي، وهي المشاركة في انتشار الشهادات الوهمية، والنشر بأوعية النشر العلمي المشبوه، ومخالفات قواعد النشر العلمي.

الجميل أن خليجنا العربي يشهد حراكاً قانونياً وبحثياً ومجتمعياً متامياً ومتكرراً، للدفع بالنزاهة العلمية في جامعتنا على المستويات كافة. فعلى المستوى القانوني نجد أن جميع القوانين المنظمة للتعليم العالي تدفع بالنزاهة العلمية؛ حيث وضعت في قوانينها مواد لمعاقبة عضو هيئة التدريس عندما يحيد عن جادة الصواب. أمّا على المستوى البحثي فلعل أشهر المؤتمرات التي عقدت في دول الخليج العربي عن النزاهة العلمية هو «منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي - الرابع» وذلك في عام ٢٠١٥م. وقد قدم في المنتدى ٢٧ ورقة مقدمة من ١٦ دولة غطت كل أشكال الفساد العلمي^(١). أمّا على مستوى التنظيم المجتمعي، فقد ظهر عندنا أول طلائع متمثلاً في تسجيل الجمعية الكويتية للنزاهة العلمية كمنظمة مجتمع مدني، التي وضعت من بين أهدافها «المشاركة لحلول وصياغة التشريعات والتي من شأنها أن تضمن وتحافظ على جودة التعليم»^(٢).

إن اختيار هذه القضايا دون غيرها ليس اعتباطاً، بل لعلها أبرز القضايا؛ لأنها طفت على السطح بشكل جليّ دون غيرها من أشكال الفساد الأخرى. وقد أعطاه الإعلام الخليجي بعضاً من حقها، وكشف لنا بعضاً من خفاياها وخباياها، رغم ما تحظى به من تكتم من الجهات ذات العلاقة، وما زلنا ننتظر من الإعلام مزيداً من العطاء في جانب التحقيقات الاستقصائية لهذه الجوانب الحساسة والمقلقة، وكذلك مطلوب من كُتاب الرأي العام تكثيف الكتابة لمعالجة نواحي القصور في تعليمنا العالي.

أعي تماماً أن الكتابة والحديث عن أشكال الفساد الأكاديمي، في عالمنا العربي، وخاصة في دول الخليج العربي، قد يُدخل مَنْ «يحووم» حوله في عيش الدبابير؛ لأن بعض القوانين في منطقتنا تعدُّ التعرض لحاملي الشهادات الوهمية، والمتعاملين معها، والكتابة عن سرقة البحوث العلمية، تشهيراً، وقد يلحق بذلك من يكتب عن مشاركة الأكاديميين في جامعاتنا بالنشر بالمجلات التابعة للأكاديميات والجامعات الوهمية، ومن ينشر في المجلات المفترسة، حتى لو كان ما يُكتب في هذه المجالات مثبتاً من مصادر لا تقبل الأخذ والرد. ولهذا، وخوفاً من الوقوع في شرك الاتهام بالتشهير سيكون طرق قضايا الفساد الأكاديمي، في الأغلب، حديثاً عاماً مع توثيق بعض الحالات التي نُشر عنها في وسائل الإعلام، أو موثقاً من مواقع الجهات المشبوهة سواء كانت جامعات أو أكاديميات أو أوعية للنشر.

بعد طرق الموضوعات الثلاثة السابقة الذكر، سأقترح حلولاً على شكل توصيات أحسبها كافية، لتساعد في الحد من أشكال الفساد الأكاديمي التي قد وقع بها، أو ربما يقع بها، بعض الأساتذة في الجامعات الخليجية، سواء كان ذلك بعلمهم أو دون علمهم، فهم عموماً في غنى عن الوقوع في فخ الفساد العلمي، ولعل بعض هذه الحلول تحميهم من التورط في شكل من أشكال هذا الفساد احتراماً لسمعتهم أولاً، وسمعة الجامعات التي يعملون بها ثانياً، وأخيراً سمعة بلدانهم.

أولاً: الشهادات الوهمية:

صنّف الدكتور عبدالرحمن أبو عمّة الشهادات أربعة أنواع: شهادات حقيقة، شهادات مزورة، شهادات وهمية، وشهادات واهنة.^(٣) والنوعان الأول والثاني نوعان معروفان، لكن الإشكال يقع في النوع الثالث والرابع. فالنوع الأول هو الشهادات التي تصدر من جامعات حقيقة عن طريق دراسة حقيقية، كما هو متعارف عليه حسب القوانين السيادية التي تحكم منح الشهادات في مؤسسات التعليم العالي. أمّا الشهادات المزورة فهي مستندات وقع عليها تحريف وتزييف في اسم الجامعة أو اسم حاملها. أمّا الشهادات الوهمية فهي شهادات حقيقة، لكنها صادرة من جهة لا يحقّ لها حسب القوانين المرعية في بلدها منح الشهادات. أمّا الشهادات الواهنة فهي شهادات حقيقة صادرة من جامعة حقيقية ومعتمدة في بلدها، لكن لا تنطبق عليها شروط معادلة الشهادات التي تقرها الجهات السيادية في بلد حاملها. وفي هذه الورقة لن أعرض إلاّ لقضية الشهادات الوهمية، رغم أهمية الحديث عن الشهادات الواهنة والمزورة.

تفشّت ظاهرة الشهادات الوهمية Fake Degree في العالم، وأصبحت تجارة رائجة، ولعل أشهر وأهم ما أُلّف عنها كتاب «مصانع الشهادات» The Degree Mill لكل من Allen Ezell و John Bear في عام ٢٠٠٦.^(٤) حيث فتح الكتاب عيون العالم على هذا النوع من السلوك الاحتيالي، وممارساته وأشكاله، وسوقه، وطرق تسويقه، واتساعه وعمقه، ووضع توصيات للحكومات والمنظمات وللأفراد للحدّ من تفشيها، والحدّ من انتشارها في العالم.

وفي عام ٢٠٠٥م قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO و جهات أخرى، بتطوير قواعد استرشادية لضمان جودة التعليم العالي، وللحد من ظاهرة

تقشي مصانع الشهادات Diploma mills، وشملت القواعد إرشادات للحكومات، ومؤسسات التعليم العالي، والطلاب، ومنظمات الجودة والاعتماد، ومنظمات الاعتراف، والمنظمات المهنية.^(٥)

ونظرًا لخطورة تقشي الشهادات الوهمية، وتوسع نشاط مصانع الشهادات، بادرت الدول الغربية في سن التشريعات لمحاربتها، ومن تلك التشريعات القانون البريطاني Education Reform Act 1988 S 213 الذي يجرم الشهادات الوهمية كما يجرم جميع المتعاملين بكل أشكالهم.^(٦) أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مشروع القانون Diploma and Accreditation Integrity Protection Act of 2009 الذي تقدم به Timothy Bishop إلى الكونجرس الأمريكي يُجرّم الشهادات الوهمية. ويهدف مشروع ذلك القانون إلى «المنع والتخفيف من بيع الدرجات العلمية المزيفة واستعمالها وذلك لحماية سلامة صحة الشهادات العليا المستخدمة لأغراض العمل بالحكومة الفدرالية.»^(٧) وقد عُنيّت بمشروع القانون جهات اعتماد الشهادات الجامعية بالولايات الأمريكية المتحدة منذ بدايات تقديمه.

أما على مستوى مطاردة تجارة الشهادات فتمثّل في تجريم تجارتها؛ وربما كانت «الجامعة الحرة»، وهي جامعة عربية تقع في هولندا، أول جامعة وهمية عربية تتحاكم دفعًا عن نفسها، لكنها خسرت القضية التي تقدمت بها ضد إذاعة هولندا العالمية التي وصفتها بأنها جامعة وهمية. ويعود سبب رفض الدعوى إلى أنه ليس بوسع الجامعة منح شهادة معترف بها.^(٨) وفي عام ٢٠١٥م، كتب Declan Walsh تقريرًا في النيويورك تايمز عن شركة باكستانية تدعى أزاكت Axaact ودور ممثلها عمير حميد Umair Hamid في تجارة الشهادات الوهمية في العالم.^(٩) وأدى هذا التقرير إلى إلقاء السلطات الأمريكية القبض عليه ومحاكمته. وفي عام ٢٠١٧م حكمت محكمة أمريكية بسجن حميد Hamid (٢١ شهرًا) لتسويقه شهادات من جامعات تديرها شركة أزاكت ولم تكتف

المحكمة بالحكم عليه بالسجن، بل حُكِمَ عليه بدفع غرامة مقدارها نحو ٥,٣ مليون دولار.^(١١) ونتيجة لتداعيات قضية أكزاكت في الولايات المتحدة الأمريكية أُلقت السلطات الباكستانية، في عام ٢٠١٦م، القبض على Shoaib Shaikh الرئيس التنفيذي لشركة أكزاكت و ٢٢ شخصاً من معاونيه، بتهمة الاتجار في الشهادات الوهمية، وحُكِمَ على كل منهم بالحبس والغرامة.^(١١) ومن أشهر المحاكمات في عالم تجارة الشهادات الوهمية ما تقدم به المتضررون من دعاوى قضائية ضد جامعة ترامب Trump University، وقد انتهت القضية بحكم من المحكمة الفيدرالية يقضي بتعويض المتضررين مبلغاً قدره ٢٥ مليون دولاراً.^(١٢)

أما في دول الخليج العربي فقد كانت الجامعات الوهمية تسرح وتمرح وتقيم حفلات التخرج في قاعات الفنادق في بعض دول الخليج العربي جهاراً نهاراً، وتمنح مستويات مختلفة من درجات الشهادات الوهمية للمواطنين والأجانب العاملين في دول الخليج العربي. ولعل أشهر الاحتفالات كان احتفالات الجامعة الأمريكية بلندن بالكويت؛ حيث خرجت ثلاثة أفواج من الكويت،^(١٣) واحتفالات جامعة لاهاي التي خرَّجت أفواج عدة في قاعات فنادق دبي؛ حيث كان آخرها عام ٢٠١٧م.^(١٤)

دخل الاهتمام بالشهادات الوهمية دائرة الضوء في دول الخليج العربي بدءاً من عام ٢٠٠٨م وذلك بعد أن نشرت جريدة The Spokesman-Review تقريراً يحتوي على قوائم بأسماء الحاصلين على الشهادات الوهمية في العالم، وقد حصلت عليها الجريدة من داخل أروقة وزارة العدل الأمريكية رغم تحفظ الوزارة عليها. وتبيّن أن من بينهم كثير من العرب والخليجيين والأجانب العاملين في دول الخليج العربي.^(١٥) ويُعدُّ ذلك التقرير نقطة التحول في الاهتمام الرسمي بقضية الشهادات الوهمية في منطقتنا. ويُسجَّل للمملكة العربية السعودية السبق في إعلان الحرب على الشهادات الوهمية بين دول الخليج العربي مبكراً، وتحديدًا عام ١٤٢٩هـ؛ حيث صدر أول تعميم إلى الجهات

الحكومية والقطاع الخاص بمنع التعامل مع الشهادات غير المعادلة.^(١٦) وبعد التعميم مباشرة اختفت أغلب تلك الجهات التي كانت تقدم خدمات «بيع الشهادات» في المملكة العربية السعودية من الوجود.

وقد تبع تقرير سبوكسمان ريفيو بسنوات انتشار أخبار قضية شركة أكراسك التي كانت تمارس تجارة الشهادات وأخبار زبائنها في دول الخليج العربي من خليجيين وعاملين في دول الخليج العربي؛ ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الاهتمام الخليجي الرسمي والإعلامي في قضية الشهادات الوهمية. وكان الحراك الإعلامي، في تلك الفترة ضد الشهادات الوهمية مكثفًا، في جميع دول الخليج العربي، دون استثناء، وتمثّل في مقابلات متلفزة وتحقيقات صحفية مطولة، وبلغ أشده في الكمّ الرهيب من مقالات كتّاب الرأي العام في الصحف الخليجية، حيث جمعت ٣٥٠ مقالاً كتبت في الصحافة الخليجية من بداية عام ٢٠١٢م إلى نهاية عام ٢٠١٨م، نشرت منها ٣٠٣ مقالات في كتاب «هلكوني الشهادات الوهمية بأقلام كتّاب الرأي العام في الصحف الخليجية».^(١٧)

ونتيجةً للحراك الإعلامي العالمي والمحلي بدأ الاهتمام التشريعي في دول الخليج العربي المحارب للشهادات الوهمية. وقد انطلق أول مشروع قانون لتجريم الشهادات الوهمية من المملكة العربية السعودية عندما وافق مجلس الشورى في عام ٢٠١٣م على مشروع بعنوان «نظام توثيق ومعادلة الشهادات» يجرم الشهادات الوهمية ومن يتعامل معها.^(١٨) أما في الكويت فقد خرج إلى النور أول قانون خليجي يجرم الشهادات الوهمية في عام ٢٠١٩م.^(١٩) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة صدر العام الماضي قانونٌ يُجرّمها.^(٢٠) ونطمح أن تصدر باقي دول الخليج العربي قوانين مشابهة.

يعود انتشار الشهادات الوهمية بدول الخليج العربي بشكل كبير إلى أسباب منها:

- ١- غياب القوانين الرادعة التي تجرم الشهادات الوهمية.
 - ٢- التمثيل المحلي: لجميع الجامعات غير المعترف بها ممثلون نشطون في المنطقة.
 - ٣- المساندة الاجتماعية المحلية: استطاع أصحاب هذه الجامعات استقطاب شخصيات خليجية وعربية مرموقة اجتماعياً؛ ليصبحوا مُكوِّناً أساسياً فيها، حيث يتربعون على كراسي بعض مجالس أمنائها.
 - ٤- المشاركة الأكاديمية المحلية: وهي مشاركة الأكاديميين الخليجيين والعرب العاملين في جامعات دول الخليج العربي وكلياتها بالإشراف على الرسائل التابعة لهذه الجامعات.
 - ٥- الإيداع والقبول للنشر: تستقبل مكاتبنا الوطنية الرسائل الممنوحة من الجامعات غير المعترف بها، وتصنفها ضمن المراجع فيها. كما قامت بعض جهات النشر بنشر رسائل الدكتوراه الممنوحة من جامعات وهمية على شكل كتب.
 - ٦- التمجيد الإعلامي: كانت الصحف الخليجية تنشر أخبار حصول بعض الشخصيات على شهادات وهمية على صفحاتها.
- لعل ما يهمننا في هذه الورقة هو عرض نماذج لمشاركة بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخليجية في عمليات منح الشهادات الوهمية مما كان له أثر كبير في انتشارها، وسيكون العرض عن واقع مشاركتهم في التورط بمنح شهادات من أربع جامعات وهمية، انتشرت شهاداتها في دول الخليج العربي، مبيناً بعض الوقائع، ومستنداً في ذلك إلى ما هو منشور ومثبت. وما يعرض هنا مجرد نماذج، ولا يقصد منها أن يكون حصراً شاملاً لكل الجامعات الوهمية العالمية والعربية والمحلية التي منحت شهادات لمواطنين خليجيين، وغيرهم، من العاملين في دول الخليج العربي.

- الجامعة الأمريكية في لندن

الجامعة الأمريكية بلندن، جامعة وهمية، ومسجلة في جزر Saint Kitts and Nevis وتعد أنشط الجامعات الوهمية في منطقة الخليج العربي، وخاصة في المملكة العربية السعودية. وقد حصل على شهادات منها، في مختلف المستويات الأكاديمية والتخصصات العلمية، أعداد هائلة من السعوديين ومواطني دول الخليج العربي والعاملين به. وما زالت تلك الجامعة تنشر أسماء المتخرجين منها على موقعها على الشبكة العنكبوتية، إلى اليوم، لكن لوحظ اختفاء بعض الأسماء بعد انكشاف أمرها، ويبدو أن أصحابها عملوا على إخفائها. كانت الجامعة تقيم حفلات التخرج لطلابها في دول الخليج العربي جهاراً نهاراً، وأشرف على الرسائل المقدمة كثيرون، خاصة من الأساتذة في جامعات المملكة العربية السعودية، ولعل أنشط أساتذة الجامعات الخليجية الذين لهم مشاركات في الإشراف على الرسائل الصادرة منها الدكتور كامل سلامة الدقس، الأستاذ السابق في جامعة الملك عبدالعزيز، ويعمل ممثلاً للجامعة في المملكة العربية السعودية، وقد أشرف على عشرات الرسائل المقدمة لها، وما زالت تلك الرسائل مودعة في مكتبه الملك فهد الوطنية، وقد نشر بعضها على شكل كتب.

- جامعة كولومبس

جامعة كولومبس جامعة وهمية موقعها في ولاية لويديانا الأمريكية لصاحبها السناتور السابق Michael O'Keefe Sr الذي كان يديرها من داخل سجن فيدرالي دخله لتورطه في قضايا تزييف. ولعل جامعة كولومبس الوهمية هي الجامعة الثانية في عدد الحاصلين منها على شهادات عليا في منطقة الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية. وتتميز هذه الجامعة بمنح شهادات في الدراسات العليا. ومن أشهر المشرفين على الرسائل المقدمة لها الدكتور فريز

الشلعوط الذي كان يعمل أستاذًا في كلية المعلمين بالرياض؛ حيث أشرف على كثير من الرسائل المقدمة لتلك الجامعة. وهناك كثير من الرسائل المقدمة لتلك الجامعة مودعة في مكتبة الملك فهد الوطنية، وبعضها تحول إلى كتب منشورة، تباع في المكتبات العامة.

- جامعة الاسطرلاب

لقيت جامعة الاسطرلاب (أريس سابقا)، لصاحبها محمد خير الغباني، إقبالاً غريباً في منطقة الخليج العربي في السنوات الأخيرة، ومنحت عديداً من الشهادات في دول خليجية عدة، منها المملكة العربية السعودية، الكويت، والبحرين. ويبدو أن هذه الجامعة لها علاقات وثيقة في الكويت، فقد أشرف وناقش رسائل جامعية عدة مقدمة لتلك الجامعة مجموعة من أساتذة كلية الشريعة بجامعة الكويت. وقد حاولت تلك الجامعة تشويه سمعة جامعة الكويت زاعمة أن رسالةً للدكتوراه نوقشت في رحاب جامعة الكويت، لكن الأخيرة دافعت عن ذلك ببيان صحفي نبّهت به أساتذة كلية الشريعة بعدم مناقشة رسائل جامعية إلا بعد العرض على القسم المعني وأخذ موافقته.^(٣١) لكن يبدو أن تبيها لم يلتزم به أحد، فقد ناقش أستاذان من كلية الشريعة رسالة ماجستير بعنوان «الاعتضاد على مبادئ الاعتقاد: تحقيق وتعليق»، وقد كانت لجنة المناقشة مكونة من أستاذين من كلية الشريعة في جامعة الكويت، وشارك معهما في المناقشة عضو آخر «متدكتر» أصلاً، حاصل على دكتوراه من جامعة أريس (الاسطرلاب) الوهمية.

- جامعة مكة المكرمة المفتوحة

جامعة وهمية فتحت في المملكة العربية السعودية وكانت تقع في مكة المكرمة حسب عنوانها البريدي، وكان يرأسها مؤسسها علي حمزة العمري، وكان لها مجلس أمناء مكوّن من ١٢ دكتوراً من العرب والسعوديين، وقد منحت تلك

الجامعة عددًا كبيراً من درجات الماجستير والدكتوراه في فروع الدراسات الإسلامية المختلفة، وصل عددها إلى ٤٤ شهادة، ثمّ اختفت تلك الجامعة من المشهد منذ سنوات، بعد الكشف عن حقيقتها. وقد أشرف على الرسائل المقدمة لها أساتذة كثر، أغلبهم من الجامعات السعودية، من سعوديين ومتعاقدين، إضافة إلى متعاونين من خارج المملكة العربية السعودية.

لعل الإشكالية الأخرى المتعلقة بالشهادات الوهمية، وربما تكون الأعمق والأخطر، أن الرسائل الصادرة من الجامعات الوهمية، والكتب التي أصلها رسائل مقدمة لجامعات وهمية، والتي تزدان بها رفوف المكتبة العربية، أصبحت مصادر معرفية يُرجع لها في البحوث والدراسات، وهذا أدى إلى عملية تلوث بعض الرسائل والبحوث الأصلية الصادرة من جامعات حقيقية، بعد أن اعتمدت عليها أو رجعت إليها. وهناك كثير من الأمثلة على ذلك لا مجال لحصرها في هذه الورقة. ورغم أن مجلس الشورى أوصى بأن «لا تودع مكتبة الملك فهد الوطنية الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) التي أعدت في جامعات وهمية، وكذلك عدم إيداع الكتب التي تعود أصولها لرسائل من جامعات وهمية»،^(٣٣) إلا أنها ما زالت موجودة على رفوف المكتبة، كمراجع متاحة للإعارة والاستشهاد بما تحويه.

ثانياً: النشر بأوعية النشر العلمي المشبوهة:

في هذا الموضوع هناك شكلان من أشكال النشر المشبوه؛ أولهما النشر في المجلات الصادرة من جامعات وأكاديميات وهمية، تنشر نتائجها في اللغة العربية، وثانيهما هو النشر في المجلات الصادرة من دور نشر مفترسة. ويشمل الحديث عن النشر المشبوه - بأشكاله المختلفة - مشاركة الأكاديميين في جامعات دول الخليج في تحرير المجلات، ونشر بعضٍ منهم بحوثهم في تلك الأوعية. وتحرص الجامعات الخليجية على تذكير أعضاء هيئة التدريس فيها

بالنشر في المجالات المحترمة، وتحذرهم من النشر في المجالات المشبوهة، ولعل جامعة الكويت مثال حي على ذلك.^(٢٣)

النشر في مجلات جامعات وأكاديميات وهمية

هناك كثير من المجالات التي تُسمَّى نفسها مجلات علمية، لكنها تتبع أكاديميات تُصنَّف بأنها وهمية، أو دور نشر تنشر مجلات علمية بمشاركة أكاديميات وهمية. وبعد تتبُّع دقيق لوضعها نجد أن هيئات تحريرها يشارك فيها أكاديميون من الجامعات الخليجية، كما ينشر بها أساتذة من جامعاتنا، وهذا يعطيها مصداقية وقيمة، ويجلب لها مزيداً من الباحثين من هذه الدول للنشر فيها. وهنا سأعرض بعضاً منها.

- مجلة أكاديمية شمال أوروبا

«أكاديمية شمال أوروبا» أكاديمية وهمية تقع في الدنمارك ولها مجلة تصدر منذ عام ٢٠١٨م، ومسجلة برقم [ISSN 2596 – 7517]، ويشارك الآن في تحريرها أساتذة من جامعة طيبة، جامعة أم القرى، جامعة البحرين، وجامعة نايف. ونشر فيها باحثون من جامعة الكويت، جامعة السلطان قابوس، جامعة طيبة، الجامعة السعودية الإلكترونية، جامعة أم القرى، جامعة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة نجران، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.^(٢٤)

- مجلة أمابارك

مجلة مسجلة برقم [ISSN 2161 – 3621] وتصدر من الولايات المتحدة الأمريكية من أكاديمية تُدعى AMARABIC ACADEMY for research and training مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يدير تحريرها إلى وقت قريب أستاذ يعمل في جامعة السلطان قابوس. وقد نشر فيها كثيرون من جامعة السلطان قابوس، جامعة الطائف، جامعة الجوف، جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، جامعة الباحة، جامعة القصيم، جامعة الملك خالد، جامعة الملك فيصل، جامعة بيشة، جامعة أم القرى، جامعة شقراء، جامعة نجران، وجامعة نايف للعلوم الأمنية وغيرها كثير.^(٢٥)

- مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك

مجلة مسجلة برقم [ISSN 1902-8458] وتصدر من الأكاديمية العربية في الدنمارك، وهي أكاديمية لا يعتد بشهاداتها في بلدها، فما بالك بالاعتراف بشهاداتها في البلاد العربية. والغريب أن هناك شخصيات عربية ذات علاقة مباشرة في التعليم العالي العربي، وتعمل في اتحاد الجامعات العربية، تعمل في تحرير المجلة، كما يشارك في تحريرها أستاذ من جامعة عجمان وآخر من جامعة دبي. وقد نشر بالمجلة من الجامعات الخليجية أساتذة من جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة السلطان قابوس، الجامعة الأهلية بالبحرين، وجامعة الطائف.^(٢٦)

- مجلة البحث العلمي الإسلامي

وهي مجلة مسجلة برقم [ISSN 2708-1796] وتصدر من مركز الإمام البخاري في لبنان، وقد شارك بتحريرها منذ العدد الأول أكاديميون من جامعة الكويت، جامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وفي عام ٢٠١٥م بدأت أعداد المجلة تصدر مشاركة بين المركز وجامعة الاسطرلاب الوهمية، ومع هذا استمر الأكاديميون العاملون بالجامعات الخليجية في تحرير تلك المجلة. وكذلك استمر نشر بعض أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد نشر في الأعداد الأخيرة أساتذة من كل من جامعة أم القرى، جامعة الطائف، جامعة الملك خالد، جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وفي عام ٢٠٢٠م، انضك الارتباط بينها وبين جامعة الاسطرلاب، وصدرت الأعداد بالتعاون بين مركز الإمام البخاري وأكاديمية البخاري الدولية. ويبدو أنه لا فرق بين أكاديمية البخاري الدولية وبين أكاديمية الاسطرلاب.^(٢٧)

النشر في مجلات دور نشر مفترسة

رصد جفري بيل Jeffery Beall في مدونته المشهورة ثلاثة أشكال من «الافتراس العلمي» وجميعها لها علاقة ببعض، هي المجلات المفترسة، دور النشر المفترسة، ومؤشرات جودة النشر المفترسة. والملاحظ أن عدد المجلات المفترسة أخذ في التنامي عامًا بعد عام. وسيكون التركيز هنا على بيان مشاركة أكاديميين في الجامعات الخليجية في أوعية نشر سبق وأن صنفت بأنها مفترسة مشهورة في منطقتنا، وهي: مجلات أوميكس الدولية Omics International، مجلات مؤسسة العلوم الطبيعية Natural Science Publishing، ومجلات علماء الشرق الأوسط Scholars Middle East Publishers.

- مجلات أوميكس الدولية للنشر -

تعد أوميكس الدولية من أضخم دور النشر المفتوحة في العالم، وتملك وتدير ٧٠٠ مجلة في فروع العلوم المختلفة. وقد تفجرت قضية أوميكس عندما أقيمت الدعوى ضدها في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦م وانتهت المحاكمات بتغريم أوميكس ٥٠١ مليون دولار.^(٢٨) وبعد أن كشف أمر أوميكس أجرى خالد طاشقندي من جريدة عكاظ تحقيقًا صحفيًا موسعًا كشف به تورط مئات السعوديين من جامعات كثيرة، وفي تخصصات مختلفة، في نشر أبحاثهم في مجلات أوميكس،^(٢٩) كما كشفت جريدة القبس في عام ٢٠١٧م عن نشر ٨٤ بحثًا من الكويت.^(٣٠) وبعد الكشف عن حقيقة مجلات أوميكس، عمل بعض من نشروا فيها على سحب بحوثهم، لكن كان رد فعل دار النشر أن من أراد سحب بحثه فعليه دفع رسم مقداره ٣٠٠ دولار.^(٣١) ويظهر أنه ما زال من بين أعضاء هيئة التدريس من استمرت علاقته، خاصة في مجال تحرير تلك المجلات. وقد أقيمت نظرة سريعة، فوجدت أساتذة من جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة السلطان قابوس، وجامعة الإمارات وغيرها يشاركون في تحرير مجلات أوميكس.

- مجلات العلوم الطبيعية للنشر

تقع هذه الدار في نيويورك، وقد قام بتأسيسها محمود عبدالعاطي الأستاذ في جامعة زويل. وقد كان مرصوداً على موقعها في الشبكة العنكبوتية أنها تنشر ٢٥ مجلة في علوم مختلفة، ولكن قبل فترة كشف أن هناك مجلتين موجودتين في القائمة لم يُنشر فيهما بحث واحد، وبعد ذلك قامت شركة النشر بحذفهما وهما Journal of Engineering, Management and Design، وكان مدير تحريرها يعمل في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، أما المجلة الأخرى فهي Journal of advanced Materials and Technology. كما حُذفت مجلة أخرى، لم يصدر منها إلا عدد واحد، وكانت تصدر باسم International Journal of Media and Mass Communication، ويعود السر في حذفها أن أستاذاً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورد اسمه بين هيئة تحرير المجلة دون علمه، وعندما علم بذلك هدد بإقامة الدعوى على المجلة، لاستغلال اسمه دون علمه. وعند التدقيق في وضع قائمة المجلات الواردة في موقع شركة النشر نجد أن بعضها توقف عن نشر البحوث ومنها Organo Opto-Electronic التي نشرت عديدين ثم توقفت عن النشر منذ ٢٠١٦م، ومجلة Sohag Journal of Sciences International التي صدر منها ٦ أعداد، وتوقفت منذ عامين، والغريب أن هذه المجلة بدأت نشيطة، حيث نشر بها ٧ بحوث في العدد الأول، ثم لم ينشر بها سوى ٧ بحوث في الأعداد الخمسة اللاحقة. وقد شارك في تحرير ١٥ مجلة من مجلات العلوم الطبيعية للنشر أكثر من ٢٦ أستاذاً من الجامعات الخليجية، ومن جميع دول الخليج العربي، أغلبهم من جامعات مملكة البحرين، وتليها جامعات قطر. أمّا من نشر أبحاثاً من أساتذة الجامعات الخليجية في مجلات العلوم الطبيعية للنشر، فحدث ولا حرج.

- مجلات علماء الشرق الأوسط

تتشر دار نشر علماء الشرق الأوسط مجلاتها من مدينة دبي وعندها ٢٧ مجلة علمية. والغريب في الأمر أنها تضع اسم «السعودية» في أسماء ١٤ مجلة من مجلاتها، مع أنه لا يوجد علاقة ارتباط من قريب أو بعيد بين تلك المجلات وبين أي جامعة أو مركز بحوث في المملكة العربية السعودية. وبعد مراجعة قوائم المحررين في جميع المجلات التي تنشرها تلك الدار تبين أن هناك ٣٧ أستاذًا يعملون بالجامعات الخليجية أغلبهم من الجامعات السعودية، منهم ١٣ يعملون في جامعة الطائف، إضافة إلى أساتذة من جامعة الفلاح، جامعة العين، جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الكويت، والكلية الطبية في عُمان. وفيما يخص إدارة تحرير مجلات دار نشر علماء الشرق الأوسط فإن ست من مجلات الدار يحررها أساتذة من جامعات خليجية، اثنتان تُحرران من داخل جامعة الملك سعود، واثنتان تُحرران من داخل جامعة الملك عبدالعزيز، وواحدة تُحرر من داخل جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، والأخيرة تُحرر من داخل جامعة العين. أمّا عن الأساتذة من الجامعات الخليجية الذين نُشرت لهم أبحاث في تلك المجلات، فيصعب حصرهم لكثرة عددهم. واتضح أن من المميزات الجاذبة للنشر في تلك المجلات سرعة النشر، التي غالبًا لا تزيد على أسبوعين.

ثالثًا: مخالفات قواعد النشر العلمي:

تتكون قواعد النشر من جملة من الأساسيات: أصالة البحث ودقة المعلومات الواردة فيه، وتوثيق جميع ما يرد به من معلومات، كما يلتزم الباحث بعدم السرقة العلمية، والتعهد بعدم إرسال البحث إلى وعاء نشر آخر عندما يكون البحث منظورًا للنشر، وذلك تجنبًا لوقوع تكرار النشر وحقوق الملكية للنشر للبحث المنشور لاحقًا في كتاب أو وعاء نشر آخر. أمّا فيما يخص وعاء

النشر فإنه يلتزم بسرية تحكيم البحث، وتحكيم الأقران له. ولغرض هذه الندوة سأعرض إلى ما يتعلق بالباحث، وهما السرقات العلمية وتكرار النشر، والوقوع في أحدهما يستوجب عدم نشر البحث أصلاً وإن نشر البحث يجب سحبه.

السرقات العلمية

تعد السرقات العلمية من أسوأ أشكال الفساد العلمي التي يقع فيها عضو هيئة التدريس، وعند وقوع الأستاذ الجامعي في ذلك يخسر أكبر وأكثر ما يملك وهي سمعته الأكاديمية، وربما يخسر عمله كأستاذ جامعي. ونادراً ما تجد تقارير من الجامعات الخليجية تبين وقوع عضو هيئة تدريس في واقعة سرقة علمية، ويُعزى السبب في ذلك إلى أن المجالس العلمية في جامعاتنا «تدحرج» المعلومات عن السرقات العلمية داخل دوائرها المغلقة، ولا تتشر عن تلك الوقائع، وتبقى تدور بين المجلس العلمي ومجالس الكليات ومجالس الأقسام، ضمن إطار البند السري إلى أن تموت. ولعل أعضاء مجلس الأمة في الكويت هم أكثر «البرلمانيين الخليجيين» أسئلة حول قضايا السرقات العلمية، لكن لم أعر على ردود واضحة عن تساؤلاتهم؛ فلم أجد إجابة عن أسئلة النائب سلوى الجسار لوزيرة التربية عام ٢٠٠٩م،^(٣٣) وكذلك الأمر بالنسبة لأسئلة النائب وليد الطبطبائي للوزيرة في عام ٢٠١٠م، حول تهمة سرقة علمية لأستاذ وافد.^(٣٣)

ولعل حرص الجامعات على سمعتها وسمعة أعضاء هيئة التدريس فيها هو ما يدعوها إلى التحفظ على انتشار الأخبار عن السرقات العلمية دون إثبات وهو السر الذي يقف وراء عدم نشر أخبار السرقات العلمية، وقد عبر عن ذلك عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت في عام ٢٠١٠م فأشار إلى أن «تهمة السرقة العلمية مرتبطة بسمعة الصرح التعليمي وأعضاء هيئة التدريس،

فيجب التعامل معها بحذر شديد ووفق معايير الموضوعية والحيادية؛ حيث إن إسقاط لجان التحقيق التهمة عن عضو هيئة التدريس المتهم بالسرقة لا يسقط النظرة السلبية التي تولدت لدى المجتمع الجامعي والخارجي تجاه ذلك الدكتور نتيجة اتهامه بالسرقة العلمية»^(٣٤) وأقول لسعادته: يعلم سعادتكم أن الشفافية هي السلاح الرادع التي تقف أمام كل سلوك غير سوي قبل أن يقع، فإذا كان عضو هيئة التدريس يعرف أن أعماله تحت دائرة الضوء، فلن يقوم في دهاليز الظلام بعمل غير مقبول في الأعراف الأكاديمية.

ومع التكتّم الشديد على وقائع السرقات العلمية في جامعات الخليج العربي نجد أن بعض ما يخرج على السطح منها يندى له الجبين، وقد يمثل قمة جبل الجليد في المحيط. ومن أمثلة ما ظهر، على شكل تقارير، أو مقالات صحفية تشير إلى تورط بعض الأساتذة في الوقوع بوحل السرقات العملية: ما حدث عام ٢٠١٢م، حيث حصلت سرقة علمية، كان بطلها عميداً لكلية في إحدى الجامعات السعودية الكبيرة، لرسالة ماجستير أعدها أحد طلابه، ونشرها في مجلة علمية، وقدمها من متطلبات الترقية لدرجة أستاذ، وترقى فعلاً، وكتب عن تلك الواقعة عبدالله البريدي مقالاً ساخناً وقال: «أطالب وزارة التعليم العالي بالإسراع لوضع واعتماد آلية دقيقة وصارمة لمعالجة جرائم السرقات العلمية في بيئتنا الأكاديمية وكبحها بلا هوادة، كما أطلبها بالتحقيق في جرائم السرقات العلمية الحالية التي تحدث في الجامعات السعودية»^(٣٥) وفي عام ٢٠١٦م، كشف حسن الحربي من جريدة الرياض عن واقعة سرقة أخرى في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد ترقى بطلها إلى رتبة أستاذ^(٣٦) وقد أثارَت تلك الواقعة عبدالله البريدي مرة أخرى ليكتب مقالاً بعنوان «وزارة التعليم والسرقات العلمية» قال فيه: «السرقات العلمية يا سادة هي إرهاب في محراب العلم، فهي تنسف المصداقية العلمية وتفتخ يا ثقة المجتمعية بالكيانات البحثية.» ولم يكتف بذلك، بل طالب وزارة التعليم

بالتدخل وبصرامة لكبح ومعالجة السرقات العلمية». (٣٧) وفي عام نشرت سحر أبو شاهين في جريدة مكة تفاصيل اتهام باحث نيجيري لوكيل جامعة سعودية اتهمه بسرقة بحثه ووثق ذلك عن طريق مقابلة النصوص ببعضها، (٣٨) ولا أحد يعرف ماذا حدث مع سعادة الوكيل إلى اليوم.

من المعروف أن أغلب السرقات العلمية، في الجامعات الخليجية، تُكشَف أثناء فحص نتائج عضو هيئة التدريس للترقية، والإجراء المتبع هو رفض الترقية، ويندر أن تتخذ الجامعات الخليجية إجراءات صارمة تصل إلى درجة إقالة عضو هيئة التدريس عند اكتشاف السرقة العلمية، ومع هذا نجد أن جامعة الإمارات فصلت أستاذًا في عام ٢٠١٠ م، لثبوت سرقة بحثًا من أحد طلابه، والقيام بنشره في مجلة علمية في دولة الكويت. (٣٩)

ولعل أشجع من تحدث في قضية إقالة أعضاء هيئة التدريس، نتيجة تورطهم في قضية سرقة البحوث، هو الدكتور رشود الخريف، عندما كان عميدًا للبحث العلمي في جامعة الملك سعود عام ٢٠١٥ م؛ حيث قال: «تم طي قيد أعضاء من هيئة التدريس بالجامعات، لارتكابهم سرقات علمية من بحوث نُشرت بواسطة باحثين من داخل المملكة وخارجها». (٤٠) لكن الخريف لم يصرح عن عدد الأساتذة الذين فصلوا. أما في جامعة الكويت فقد كشف عن وقوع أربع سرقات علمية، خلال ثلاثة أعوام، دون إشارة لما حدث لأصحابها. (٤١) ولعل مطالبة الدكتور فارس الحيان، عضو هيئة التدريس في كليات التعليم التطبيقي، بتشكيل لجنة دائمة للنظر في السرقات العلمية في تلك الكليات لم تأت من فراغ، بل لعلها إشارة واضحة إلى تفشي ذلك السلوك بين أعضاء هيئة التدريس. (٤٢)

وحتى لو تفادى المسؤولون في جامعاتنا الإذعان والإقرار ومالوا نحو الحوم حول الحمى بتصريحاتهم بوجود سرقات علمية في جامعات الخليج العربي؛ لأن الشفافية لم تكن نهجنا في هذا الأمر، فإننا نجد في هذا العالم من

لم يسكت، بل ينشر عن ممارسات بعض أساتذة جامعاتنا، فهذا Benjamin Plackett الذي رصد نتائج دراسة عن نسب البحوث المسحوبة لعدد البحوث المنشورة، من عام ١٩٩٦م إلى عام ٢٠١٨م في دول العالم، وتبين من ذلك حصول مملكة البحرين على المرتبة الثانية، تليها المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة السادسة وتليها سلطنة عُمان في المرتبة التاسعة وبعدها دولة قطر في المرتبة الحادية عشرة وتليها دولة الكويت في المرتبة الرابعة عشرة وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة.^(٤٣)

وفي دراسة حديثة قام بها سيف الدين الريالات Saif Aldeen Alryalat وزملاؤه لحصر أعداد البحوث المسحوبة في العالم العربي ومن ضمنها دول الخليج العربي بين عام ١٩٩٨م وعام ٢٠١٨م، معتمدين على ما نشر في قاعدة البحوث المسحوبة database retraction، فتبين منها أن الباحثين من المملكة العربية السعودية يبرزون أقرانهم في دول الخليج العربي في مجال الأبحاث؛ بسبب السرقات العلمية، ويأتي بعدهم بمسافة بعيدة أقرانهم الباحثين من دولة الإمارات العربية. أمّا في مجال البحوث المسحوبة بسبب إعادة النشر، فقد فاز بالمركز الأول الباحثون من دولة الكويت بلا منازع.^(٤٤) وقد كان الريالات وزملاؤه متحفظين جداً في بحثهم، واقتصر اختيارهم لعينة البحوث المسحوبة على تلك البحوث التي يكون الباحث الأول من دولة عربية، ولو شمل اختيارهم جميع من ورد ذكر اسمه مقروناً بجامعة عربية، لأصبحت الصورة أشد قاتمة.

تكرار النشر

تكرار النشر للبحوث Duplication من القضايا المسكوت عنها عند الحديث عن النشر العلمي في مجلاتنا العلمية العربية، فلم ينشر عن هذه القضية في الصحافة شيء يُذكر، وكذلك لم يُشر إليه في مؤتمراتنا العلمية إشارة ذات شأن. دعنتي ندره الحديث عن ذلك، وعدم طرق موضوع تكرار نشر البحوث، إلى وضع احتماليين هما؛ إما أن الباحثين العرب يلتزمون بقواعد

النشر، خاصة فيما يتعلق بعدم إرسال بحوثهم إلى عدة أوعية نشر لنشرها، أو أن هيئات التحرير في المجلات العلمية العربية لا تُعنى بهذا الشأن حتى لو نُبِّهت إلى ذلك. لذا قمت بمحاولة فحص مدى صدق ما وضعت من احتمالات، واخترت مجلات جامعية خليجية عدة، ومجلات علمية محكمة تصدر من منظمات خليجية أيضاً، كما اخترت أن تكون وسيلة التواصل مع هيئات التحرير هو الكتابة إليها في منصة تويتر.

وفعلاً توصلت إلى أعداد لا بأس بها من البحوث المعاد نشرها في المجلات المختارة، وبعد الكتابة مخاطباً تلك المجلات وتوثيق ذلك بشكل لا يدعو إلى الشك في إعادة نشرها، وذلك عن طريق مقابلة النصوص بين نسخ البحث، ثم التوصية بسحبها، وقامت أغلب المجلات الخليجية بسحب البحوث التي كتبت عنها فعلاً، ودمغها بدمغة «البحث مسحوب» بسبب نشره في وعاء نشر آخر.

رابعاً: توصيات للحد من الفساد العلمي:

لا توجد وصفة سحرية من شأنها أن تقضي على الممارسات التي تعد فساداً أكاديمياً في جامعات دول الخليج العربي، وبالرغم من وجود القوانين التي وضعتها الجهات السيادية المعنية بالتعليم العالي ووجود المؤسسات الإقليمية التي شغلها الشاغل تعليمنا في دول الخليج وجودته وتنامي الاهتمام الاجتماعي بقضايا التعليم وشؤون وقضايا وجود الجهات التشريعية التي تشرع لكثير من قضايانا وشؤوننا بما فيها قضايا التعليم وتراقبه تطوراتها ووجود الجهات الرقابية التي يفترض ان تراقب الأداء وتضبطه وتقوم على تقويمه إن لزم الأمر، نجد بعض المخالفات والاختراقات التي تحدث ولا أحد يعيرها اهتماماً رغم فداحتها. ولعل الأمر يكون أكثر فظاعة عندما يقوم بذلك عصب العملية التعليمية والبحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي التي يعدها المجتمع «مصانع» القوى العاملة للنهوض والتنمية، والتقدم ومعاقل العلم والمعرفة.

التوصيات التي سأعرضها هدفها المساهمة في كبح بعض ممارسات الفساد العلمي التي وقع، أو سيقع بها مستقبلاً، بعض أعضاء التدريس في جامعات دول الخليج العربي. وهذه التوصيات لا تخرج عن كونها مطالبة بتفعيل ما هو موجود، ليكون أكثر فعالية وتأثيراً، ويشمل ما يلي:

١- تفعيل دور الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي في دول مجلس التعاون، وذلك إضافة إلى اختصاصاتها المختلفة، أن تكلف بما يلي:

- تطوير قاعدة للمجلات المقبولة للنشر في الجامعات الخليجية وللتخصصات كافة، مبنية على توصيات المجالس العلمية في جميع جامعات الخليج العربي بالنشر فيها، ويكون النشر فيها مقبولاً للترقيات العلمية، ويكون لها إدارة فنية مهمتها التواصل مع الجامعات، وجمع بيانات المجلات العلمية، وتصنيفها، والعمل على تطويرها بشكل مستمر، سواء بالإضافة إليها، أو بالحذف منها، أو بالحجب، وتكون هذه العمليات مبنية على قرارات مسببة من المجالس العلمية في الجامعات.

- تطوير وثيقة لـ«أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي في الجامعات الخليجية»، ويكون ما يرد بها من قيم ضوابط للعمل المهني للأستاذ الجامعي، كما تحوي على إجراءات معتمدة تُتبع عندما يخل الأستاذ الجامعي بقيم العمل المهني.

- تطوير قاعدة معلومات متجددة عن قوائم الجامعات الوهمية وتكون متاحة على موقع الشبكة للرجوع إليها عند الحاجة.

٢- تفعيل دور وزارات التعليم العالي في دول الخليج العربي، كونها المظلة التي تعمل تحتها جميع الجامعات، سواء كانت جامعات حكومية أو أهلية، وهي من توافق على برامجها وتوجهاتها العامة، وتشرف على مناشطها المختلفة. لهذا يمكن أن توجّه الجامعات إلى:

- الابتعاد عن مكامن الفساد العلمي، مثل التعامل مع المجالات المفترسة والجامعات الوهمية.

- وضع القوانين الضرورية لدعم النزاهة العلمية.

- مراقبة أداء الجامعات من خلال مراجعة تقاريرها السنوية، للتأكد من مراعاتها للنزاهة ومحاربة الفساد.

٣- تفعيل دور الجامعات من خلال المجالس العلمية بمستوياتها المختلفة، التي تمثل المحرك الأساس للعمل الأكاديمي والإداري بالجامعات، وتشمل مجالس الجامعات والمجالس العلمية ومجالس الكليات ومجالس الأقسام. فهذه المجالس هي التي يمر عبرها جميع ما يتعلق بتعيينات وترقيات أعضاء هيئة التدريس ونشاطاتهم في التدريس والإشراف على الرسائل الجامعية والمشاركة في مناقشتها والاستشارات الداخلية والخارجية والإعارة ونصاب التدريس والتفرغ العلمي والتكليف بعضويات اللجان بمستوياتها المختلفة. وهنا تكون المجالس العلمية هي جدار الصد أمام أشكال الفساد الأكاديمي بأشكاله المختلفة التي قد يمارسها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وتقع على هذه المجالس مسؤولية كبيرة علمية وأدبية في كشف وقائع الفساد العلمي التي قد يتورط فيها أعضاء هيئة التدريس، فتباشر التصدي لها دون هوادة.

٤- تفعيل دور الجهات الرقابية لتشمل مؤسسات التعليم العالي التي يجب أن تخضع لرقابة الأجهزة الرقابية في الدولة مثلها مثل غيرها، وهنا يجب أن تتابع الهيئات المعنية بالنزاهة مدى النزاهة العلمية في الجامعات.

٥- تكوين منظمات مجتمع مدني لتقوم بالرقابة الخارجية وذلك بالترخيص لجمعيات نفع عام يكون من بين أهدافها مراقبة مؤشرات النزاهة الأكاديمية في الجامعات الحكومية والأهلية.

الهوامش :

- (١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منتدى الشراكة المجتمعة في مجال البحث العلمي: النزاهة العلمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٥.
- (٢) قانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٩
- (٣) أبو عمرة، عبدالرحمن، الشهادات المزورة والوهمية والواهنة والاعتمادات الصورية في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢.
- (٤) Azell, Allen and Dear, John, Degree Mills: The Billion -Dollar Industry That Sold Over Million Fake Diplomas, Prometheus, 2005.
- (٥) OECD, Guidelines for Quality provision in Cross-Border Higher Education, OECD, 2005.
- (٦) UK Legislation, Unrecognized degrees, Education Reform Act 1988 S 214.
- (٧) Bishop, Timothy, Diploma and Accreditation Integrity Protection Act of 2009. USA Congress.
- (٨) أبو الليل، الجامعة الحرة في هولندا في قفص الاتهام، جريدة وطن، ١٩٠-١١-٢٠١٣.
- (٩) Walsh, Declan, Fake Diplomas, Real Cash: Pakistani Company Exact Reaps, The New York Times, May 17, 2015.
- (١٠) Department of Justice, Pakistani Man Sentenced To 21 Months In Prison In Aexact Diploma Mill Scam, 2017.
- (١١) Farooqui, Mazhar, Pakistan jails Aexact boss over \$140m fake diploma scam, Gulf News, Sep. 26, 2018.
- (١٢) Hafner, Josh, Judge finalizes \$25 million Trump University settlement for students of 'sham university', USA Today, April, 10, 2018.
- (١٣) أحد احتفالات تخرج الجامعة الأمريكية بلندن في دولة الكويت.

<https://www.auol.us/alumni/kuwait-graduation-2012/>

(١٤) أحد احتفالات جامعة لاهاي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

<https://www.youtube.com/watch?v=iYyEfWvUJ3A>

(١٥) Camden, Jim, List identifies buyers of fake college degrees, The Spokesman – Review, July 29, 2008.

(١٦) برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم م-٧-٦١-٥٥-٦٦٢٧ م س وتاريخ ٣-٣-١٤٢٩.

(١٧) الرويلي، موافق فواز، هلكوني: الشهادات الوهمية بأفلام كتاب الرأي العام بالصحف الخليجية، شركة دامة للدعاية والإعلان، جدة.

(١٨) وكالة الأنباء السعودية، مجلس الشورى يوافق على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات، ١١-٣-٢٠١٣.

(١٩) بن طرف، أميرة، قانون حظر الشهادات غير المعادلة دخل حيز التنفيذ، جريدة القبس، ٥-٨-٢٠١٩.

(٢٠) قانون اتحادي رقم ٩ لسنة ٢٠١٢ بشأن حظر استخدام الشهادات الصادرة من جهات غير مرخص لها. ٢٠٢١.

(٢١) نايف، فراس، مبارك الهاجري: غير صحيح مناقشة رسالة دكتوراه خارجية في «الشرعية»، جريدة الرأي، ٩ يوليو ٢٠١٥.

(٢٢) وكالة الأنباء السعودية، عام / (ضمن مجموعة توصيات)، ١٧-١٢-٢٠١٢.

(٢٣) بن طرف، أميرة، جامعة لأقسامها: استبعدوا الأبحاث المنشورة في مجلات مشبوهة، صحيفة القبس، ٢٨-١٢-٢٠٢١.

(٢٤) <http://www.journalnea.com/index.php/ar/>

(٢٥) <https://amarabac.org/journal/amarabac-academy/>

(٢٦) <https://www.ao-journal.org>

(٢٧) <https://boukharysrc.com> / أعداد-مجلة-البحث-العلمي/

Brainard, Jeffery, US judge deceptive publisher should pay \$5 million in (٢٨) damages, Science, April 3, 2019.

(٢٩) طاشقندي، خالد، «عكاظ» تكشف تورط مئات الأكاديميين السعوديين في نشر أبحاثهم عبر أوميكس، جريدة عكاظ، ٣٠-١١-٢٠١٧.

(٣٠) العبدالله، وليد، مجلة هندية مشبوهة تعتمد ٨٤ بحثاً، جريدة القبس، ١٦-١٢-٢٠١٧.

(٣١) الزهراني، سعيد، «المجلة الوهمية» تساوأم أساتذة الجامعات بدفع ٣٠٠ دولار لسحب أبحاثهم، جريدة المدينة، ٣١-١٢-٢٠١٧.

(٣٢) الجسار تفتح بسبب أسئلة للحمود ملف السرقات العلمية في الجامعة، جريدة الرأي، ١٢-١١-٢٠٠٩.

(٣٣) الطببائي: ما صحة إدانة وافد في «العلوم الإدارية» بسرقة علمية، جريدة الأنباء، ١٦-٥-٢٠١٠.

(٣٤) نزال، محمد، السرقات العلمية.. الشك انقلب إلى يقين، جريدة الرأي، ٤-١٠-٢٠٠٩.

(٣٥) البريدي، عبدالله، وزارة التعليم العالي.. أين أنت من السرقات العلمية؟!، جريدة الجزيرة في ٥-٨-٢٠١٢.

(٣٦) الحربي، حسن، «الإمام» ترقى أكاديمياً للأستاذية ببحوث مسروقة!، جريدة الرياض، ١٠-١١-٢٠١٦.

(٣٧) البريدي، عبدالله، وزارة التعليم والسرقات العلمية!، صحيفة الجزيرة، ٣٠-١١-٢٠١٦.

(٣٨) أبو شاهين، سحر، اتهام أكاديمي ترقى لوكيل جامعة بسرقة بحث نيجيري، جريدة مكة، ١٧-٨-٢٠١٧.

(٣٩) عابد، أحمد، إدانة أستاذ جامعي ب«السرقة العلمية»، الإمارات اليوم، ٢١-١-٢٠١٠.

(٤٠) طي قيد أكاديميين بسبب «السرقات العلمية، العربية نت، ٦-٥-٢٠١٥.

(٤١) عامر، محيي، الجامعة: اكتشاف ٤ «سرقاا علمية» منذ ٢٠١٥، جريدة الجريدة،
٢٠١٨-١٢-٢٢.

(٤٢) اأبان يطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في سرقة الأبحاث العلمية، جريدة سير، ١٩-
٢٠١٨-٣.

Plackett, Benjamin, False Research Results – Global Problem That (٤٢)
Includes The Arab World, Al-Fanar Media, 31-7-2019.

Saif Aldeen Alryalat and Others, Retractions of research papers by (٤٤)
authors from the Arab region (1998-2018), European Science Editing,
Feb. 2020, 46 (1)

فاعلية مكافحة الفساد
في دول مجلس التعاون
الخليجي ودور منظمات
المجتمع المدني.
أحمد علي الرميحي

المقدمة

يُعد الفساد من أكبر معوقات التنمية، وله آثاره المدمرة على قطاعات المجتمع كافة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ولا تقتصر آثار الفساد على النطاق الوطني، بل تمتد آثاره إلى المستوى الدولي من خلال الرشوة، التي تقدمها الشركات الأجنبية للمسؤولين العموميين في الدولة أو من خلال غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع تكلفة الفساد الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد العالمي، وأن ظاهرة الفساد تتفاقم في كل الاقتصادات النامية والمتقدمة، وأن التكلفة السنوية الظاهرة للرشوة وحدها تقدر بما يقارب تريليوني دولار. ولكل هذه الأسباب، سارعت دول العالم إلى إيجاد تحالف دولي لمواجهة هذه الظاهرة الخبيثة من خلال وثيقة دولية توّطر التدابير والإجراءات التي يتعين على كل دولة أن تتخذها. وقد أطرت هذه التدابير والإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٥٨ / ٤ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ م.

وانطلاقاً من رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته وملاحقة مرتكبيه واسترداد الموجودات المتحصلة عن جرائم الفساد، فقد سارعت هذه الدول إلى التوقيع على الاتفاقية، ووضعت التشريعات والآليات اللازمة لتحقيق ذلك؛ ولأن مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره جهد مجتمعي متكامل، ولا يقتصر على أجهزة الدولة الرسمية، وإنما يمتد إلى أفراد المجتمع، ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة، وهو الأمر الذي أكدته بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد أفردت دول مجلس التعاون مساحة لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في مجهودات مكافحة الفساد. وعلى ذلك فإن هذه الورقة ستتناول:

- تعريف الفساد لغة واصطلاحاً وأنواعه .
- بيان آثار الفساد .
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية .
- مجهودات دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الفساد .
- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد على المستوى الدولي، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي .
- مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة الفساد .
- مدى نجاح مجهودات دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الفساد .
- النتائج والتوصيات .

أولاً: تعريف الفساد لغة واصطلاحاً وأنواعه:

الفساد لغة: هو نقيض الصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح^(١) وفسد كنصر، والفساد أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة، وتفسد القوم يعني قطعوا الأرحام^(٢). وفي الاصطلاح الشرعي: هو كل ما يتنافى مع الشريعة ومقاصدها والعمل بها، فهو الخروج عن أمر الله. يقول الزمخشري: إن الفساد هو الخروج بالشيء عن حال الاستقامة والنفع^(٣)، أما عند ابن كثير فهو الكفر والعمل بالمعصية^(٤). وقد وردت كلمة الفساد في أكثر من موضع من القرآن الكريم دلالة على خطورة الفساد وانعكاس آثاره السلبية في العقيدة وعلى الأخلاق وعلى المجتمع وعلى تعاملات الناس. ومن الآيات التي وردت فيها مفردة الفساد أو أحد مشتقاتها:

- {إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون. ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون} (البقرة ١٢-١١).

- {وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون} (البقرة ٣٠).

- {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد} (البقرة ٢٠٥).

- {ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين} (البقرة ٢٥١).

- {ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين} (الشعراء ١٨٣).

- {وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون} (النمل ٤٨).

- {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون} (الروم ٤١).

وورد عديد من الأحاديث النبوية التي تحذر من الفساد، ومنها حديث ابن اللتبية، حيث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم، قال هذا لكم وهذا أهدي لي، قال: فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع بيده حتى رأينا عفرتي إبطيه اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً^(٥). وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم من استعملناه على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة^(٦). كما قال صلى الله عليه وسلم من تولى من أمر المسلمين شيئاً فاستعمل عليهم رجلاً وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين^(٧).

تعريف الفساد في الاصطلاح المعاصر

تتباين وجهات نظر العلماء والمختصين بمكافحة الفساد في تعريف الفساد، ويمكن تعريف الفساد بأنه انحراف السلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانوناً^(٨)، كما يمكن مقارنة الفساد من منظور اقتصادي أو أخلاقي وتعريفه باعتباره تقديم الوكلاء (الموظفين الحكوميين) لمصالحهم على مصالح الموكلين (المواطنين) أو الإخلال بمعايير النزاهة والاستقامة^(٩). ورغم التعدد والتباين في تعريفات الفساد يبقى تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الأكثر شمولاً وانتشاراً على المستوى الدولي. إذ تعرّف المنظمة الفساد بأنه «إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة» ويلاحظ على هذا التعريف أنه استخدم عبارة «السلطة الموكلة» وليست السلطة العامة، وبذلك ينسحب التعريف إلى القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، باعتبار أن لهذه القطاعات سلطات موكلة لهم بموجب القوانين السارية قد يساء استخدامها، كما يشمل التعريف سوء الاستخدام النظامي وكذلك سوء الاستخدام الفردي، ويشير تعبير «مكاسب خاصة» إلى المكاسب المالية وغير المالية الناتجة عن سوء استخدام السلطة كما يشير إلى التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.^(١٠)

أنواع الفساد

تتباين مواقف الباحثين والمختصين في تحديد أنواع الفساد، كل حسب الأسس والمعايير التي يتخذها لتصنيف الفساد، ونتيجة لذلك تتعدد أنواع الفساد وتصنيفاته^(١١)، ورغم هذا التعدد فكثيراً ما تتداخل أنواع الفساد مع بعضها بعضاً بحيث يصعب التفريق بينها بشكل واضح، فقد يصنف الفساد من حيث الحجم أو من حيث الانتشار أو من حيث القطاع الذي يحدث فيه، وفي كل الأحوال يمكن تعداد أنواع الفساد على النحو التالي:

- الفساد الكبير: يتعلق هذا النوع من الفساد بكبار الموظفين ورجال السياسة في الدولة وتكون عوائد ومردودات هذا النوع من الفساد كبيرة، كما أن أثره كبير في المجتمع.
- الفساد الصغير: الذي يتعلق بصغار الموظفين في الدولة وتكون عوائده صغيرة، كما أن أثره في المجتمع صغير ويتعلق بالتعاملات اليومية للمواطنين مع الخدمات العامة.
- الفساد العشوائي أو العرضي: وهو فساد غير منتظم، يمارسه بعض الأفراد والسياسيين وتأثيره في اقتصاد الدولة محدود.
- الفساد المنتظم أو النظامي: وهو أكثر خطورة من الفساد العشوائي؛ لأنه يقوم على علاقات مصلحة بين كبار الموظفين في الدولة والسياسيين ويهيمن على الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للدولة وأثره مدمر للمجتمع.
- الفساد الإداري: وهو الفساد المرتبط بمخالفة الموظف لأنظمة وقواعد العمل واستغلال سلطاته الوظيفية لتحقيق مكاسب خاصة له أو لغيره من الأقارب أو الأصدقاء.
- الفساد المالي: وهو الفساد المتعلق بمخالفة القواعد التي تحكم الجوانب المالية للدولة كالتهرب الضريبي أو الجمركي.
- الفساد السياسي: وهو الفساد المرتبط برجال السياسة الذين يستغلون مراكزهم السياسية لتحقيق مكاسب خاصة لهم أو لمحازبيهم أو معارفهم.
- الفساد الاجتماعي أو الأخلاقي: وهو الفساد المتعلق بمخالفة القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع.
- الفساد القضائي: وهو الفساد المتعلق برجال القضاء وأعمالهم القضائية، الذي يخل باستقلاليتهم ونزاهتهم.

إضافة إلى ذلك هناك من الباحثين^(١٣) من يصنف الفساد إلى فساد أبيض وهو الفساد الذي يرى المجتمع أنه لا يستحق العقاب، وفساد رمادي وهو الفساد الذي يختلف فيه المجتمع على استحقاقه للعقاب من عدمه، وفساد أسود وهو الفساد الذي يتفق المجتمع على معاقبته. ويرى هؤلاء الباحثون أن نظرة المجتمع للفساد قد تتغير بين فترة وأخرى، كما قد تختلف هذه النظرة للفساد بين مجتمع وآخر في الفترة الزمنية نفسها.

وهناك من يرى أنه كما للفساد جانباً سيئاً، يتمثل في آثاره السلبية على النواحي الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، له أيضاً جوانب إيجابية ولذلك يصنفون الفساد إلى فساد سيئ وفساد جيد، ويقول هؤلاء: إن الفساد يمكن أن يرفع التنمية. ففي ظل مؤسسات بيروقراطية ثقيلة وتركيبية قانونية لا تستجيب للسوق يمكن استعمال الفساد (الرشوة) كطريقة من الطرق للالتفاف على هذه المنظومة.^(١٣)

أما منظمة الشفافية الدولية فتصنف الفساد اعتماداً على معيار حجم الأموال المفقودة والقطاع الذي يحدث فيه هذا الفقد إلى ثلاثة أنواع هي:

- الفساد الكبير: هو إساءة استخدام السلطة من قبل رفيعي المستوى، التي ينتج عنها استفادة القلة على حساب الكثرة وتسبب ضرراً جسيماً وواسعاً للأفراد والمجتمع.

- الفساد الصغير: هو إساءة استخدام السلطة من قبل الموظفين العموميين أثناء تعاملهم اليومي مع المواطنين العاديين، عندما يسعى هؤلاء إلى الحصول على السلع الأساسية أو الخدمات العامة مثل الصحة أو التعليم أو المياه.

- الفساد السياسي: هو التلاعب بالسياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية من قبل صانعي القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام مراكزهم من أجل الحفاظ على سلطتهم ومكانتهم و ثروتهم.^(١٤)

ومن بين جميع أنواع الفساد السابق ذكرها يبقى الفساد السياسي في نظر الباحثين^(١٥) الأكثر وقعاً وتأثيراً في المجتمعات بحكم ما يملكه السياسيون من سلطة وهيمنة على الجوانب السياسية، الاقتصادية، والتشريعية، فإذا تسيد الفساد السياسي في أي دولة وتلازم معه فساد التنفيذيين أصبحت الدولة ومواردها نهباً لهذه الفئات. ويرى صموئيل هنتجتون أن الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة رابطاً بذلك بين التنمية السياسية والفساد^(١٦).

ثانياً: آثار الفساد:

في تصديره للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٤/٥٨ بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣م يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان:^(١٧)

إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الظاهرة الخبيثة، فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الأسواق وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة، ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري وإن هذه الظاهرة الخبيثة توجد في جميع البلدان كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، وإن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تدميراً، وإن الفساد يضر بالفقراء بصورة غير متناسبة بتحويل الأموال المعدة للتنمية، وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم، ويشبط الاستثمار الأجنبي والمعونة الأجنبية، وإن الفساد عنصر رئيس في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف حدة الفقر.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي الذي أصدره بالتزامن مع انعقاد قمة لندن لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٦م إلى ارتفاع تكلفة الفساد الاقتصادية

والاجتماعية على الاقتصاد العالمي ومخاطره، وإن ظاهرة الفساد تتفاقم في كل الاقتصادات النامية والمتقدمة، وإن التكلفة السنوية لظاهرة الرشوة وحدها تقدر بما يقارب تريليوني دولار.^(١٨) كما تشير المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة الشفافية الدولية السيدة مروة فطافطة في احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد، التي أقامتها جمعية الشفافية الكويتية بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٨م إلى أن تكلفة الفساد والرشوة والتهرب الضريبي في البلدان النامية تبلغ ١,٢٦ تريليون دولار سنويا.^(١٩)

وفي الرسالة التي وجهها إلى العالم الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في ٩ ديسمبر ٢٠١٩م يقول:^(٢٠) في كل سنة هناك تريليونات من الدولارات وما يعادل أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، التي تدفع كرشاوى، أو تسرق من خلال ممارسات فاسدة تقوض بشكل خطير سيادة القانون، وتحرض على جرائم مثل الاتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، والتهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال وغير ذلك من التدفقات غير المشروعة، كلها ممارسات تحول وجهة الموارد التي تمس الحاجة إليها من أجل المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الأساسية هي إليها ضرورية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وعلى ذلك يُعد الفساد من أكبر معوقات التنمية وله آثار مدمرة على القطاعات كافة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لأي مجتمع من المجتمعات، بل قد تمتد آثاره على المستوى الدولي، سواء من خلال الرشوة الأجنبية التي تقدمها الشركات الأجنبية للمسؤولين العموميين في الدولة أو من خلال غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن هذه الآثار:

- تخفيض إنتاجية القطاع الخاص، ذلك أن الفساد يرفع تكلفة أداء الأعمال بسبب الرشى التي تقدم من أجل الحصول على التعاقدات، وتشير التقارير الدولية إلى أن الرشوة تعادل ٩, ١٠٪ من قيمة التعاقدات، و ٣٤, ٥٪ من الربح. وهذا الأمر يحد من قابلية دخول الاستثمار الأجنبي للدول التي تنتشر فيها الرشوة، كما أن الفساد يعوق الإبداع ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الفساد والإبداع فكلما زاد الفساد قل الإبداع والعكس صحيح.
- إهدار الموارد العامة إذ إن الفساد يخفض من كفاءة القطاع العام وفاعليته، حيث توجه الموارد إلى القطاعات التي تمثل أكبر استفادة للمسؤولين الفاسدين على حساب القطاعات الأخرى، التي تمثل الرعاية الاجتماعية للأفراد، مثل الصحة والتعليم، وتشير الإحصاءات إلى أن ٨٠٪ من الرشى الأجنبية تذهب إلى المسؤولين في المؤسسات المملوكة للدولة و ١١٪ منها تذهب إلى رؤساء الدول والوزراء، كما أن أربعة قطاعات تستحوذ على ٦٦٪ من الرشى الأجنبية وهي الصناعات الاستخراجية والمقاولات الإنشائية، والنقل والتخزين، والمعلومات والاتصال.
- فقدان القطاع العام لعوائد مالية قيمة وتقدر خسائر الجمارك على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للجمارك نتيجة للفساد بمبلغ بليونى دولار سنوياً، ويمثل التهرب الضريبي كذلك إحدى القنوات التي تتسرب منها العوائد المالية للدولة.
- إدامة الفقر وعدم المساواة خاصة في الدول الفقيرة، بسبب عدم فاعلية البرامج الاجتماعية التي يبخرس حقها في التمويل أو بسبب سوء الإدارة، كذلك يؤدي الفساد إلى عدم المساواة في الدخل ما يثير حفيظة الأفراد ويدفعهم إلى إثارة الاضطرابات والقلق داخل الدولة.

- تقويض السلام والديموقراطية، ذلك أن انتشار الرشوة والفساد في العمليات السياسية، مثل الانتخابات وتمويل الأحزاب السياسية، يؤدي إلى تقويض دور الشعب في الممارسة الديموقراطية السليمة وبالتالي تفقد الدولة مصداقيتها وشرعيتها. كما يؤدي الفساد إلى تزايد أعمال التهريب والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب.^(٢١)

ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

استشعاراً من المجتمع الدولي لمخاطر الفساد ونظراً لارتباط الفساد بالجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية بما فيها جريمة غسل الأموال، فقد أضحى الفساد شأنًا دولياً يتطلب تضافر جهود جميع الدول للعمل على مكافحته وتجفيف منابعه وملاحقة مرتكبيه واسترداد الأموال المتحصلة عن جرائمه. لذلك تداعى المجتمع الدولي إلى خلق تحالف دولي لمواجهة هذه الظاهرة الخبيثة من خلال إيجاد وثيقة دولية تؤطر التدابير والإجراءات التي يتعين على كل دولة أن تتخذها في سبيل مكافحة الفساد. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٤/٥٨ بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣م اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم فتحها للتوقيع من قبل الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية في مدينة مدريد في المكسيك، من خلال مؤتمر خصص لذلك خلال الفترة من ٩ - ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥م وبلغ عدد الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية ١٨٩ دولة على مستوى العالم حتى عام ٢٠٢١م، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.^(٢٢)

تتضمن الاتفاقية على ثمانية فصول، تضم إحدى وسبعين مادة وتشكل في مجموعها شبكة من الإجراءات والتدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التقيد بها والالتزام بمطالباتها في سبيل مكافحة الفساد

وذلك على نحو يتسق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ووفقاً للمبادئ الأساسية للنظام القانوني لكل دولة طرف في الاتفاقية.

يتناول الفصل الأول أغراض الاتفاقية والمصطلحات المستخدمة لأغراض الاتفاقية ومنها تعريف الموظف العمومي، والممتلكات، سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة والصكوك القانونية التي تثبت ملكية هذه الممتلكات، والعائدات الإجرامية، والتجميد والحجز والمصادرة وغيرها من التعريفات، كما يبيّن هذا الفصل نطاق انطباق الاتفاقية وضمن سيادة الدول الأطراف.

ويتناول الفصل الثاني التدابير الوقائية وبيّن سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية التي يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية القيام بها، كما يشير إلى إنشاء هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية واستقلاليتها، والإجراءات التي تتخذها الدول في مجال القطاع العام ومنها وضع نظم توظيف تقوم على أساس الكفاءة والجدارة ووضع معايير موضوعية للترشح للمناصب العامة واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، ويتطرق هذا الفصل إلى المشتريات العامة وإدارة الأموال العامة والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة، وتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، ومشاركة المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد، والتدابير الخاصة بمنع غسل الأموال.

يتعلق الفصل الثالث بالتجريم وإنفاذ القانون وبيّن التدابير التي يتعين على كل دولة طرف في الاتفاقية اتخاذها لتجريم رشوة الموظفين العموميين والموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية، واختلاس الممتلكات أو تبديدها من قبل الموظف العمومي، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير

المشروع، والرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، وغسل العائدات الإجرامية، وإخفاء الممتلكات، وإعاقة سير العدالة. كما يتناول هذا الفصل مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن الأفعال المجرمة في الاتفاقية، وتجريم المشاركة والشروع في ارتكاب فعل مجرم، وملاحقة ومقاضاة الأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً مجرمة وتحقيق توازن بين الحصانات والامتيازات القضائية الممنوحة للموظفين العموميين وبين ملاحقة هؤلاء عن أفعالهم المجرمة وفقاً للاتفاقية. ويتناول هذا الفصل أيضاً تجميد ومصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من أفعال مجرمة، وحماية الشهود والمبلغين عن الفساد وتعويض الأفراد والكيانات عن الأضرار التي تسببهم نتيجة لجرائم الفساد، والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون من قبل الأشخاص الذين شاركوا في ارتكاب أفعال مجرمة في تقديم معلومات مفيدة لهذه السلطات مقابل تخفيف العقوبة، وكذلك تعاون الموظفين العموميين والقطاع الخاص مع سلطات إنفاذ القانون فيما يتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية من خلال إبلاغ هذه السلطات بوقائع فساد.

يتناول الفصل الرابع موضوع التعاون الدولي بين الدول الأطراف في الاتفاقية في المسائل الجنائية وفي تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم بالحبس إلى الدولة الطرف التي ينتمي إليها هؤلاء لاستكمال مدة عقوبتهم فيها، والمساعدة القانونية المتبادلة في التحقيق والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة.

ويتناول الفصل الخامس التدابير والإجراءات الخاصة باسترداد الموجودات ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، ووضع نظم فعّالة لإقرار الذمة المالية وبيان آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في المصادرة، وإرجاع الموجودات والتصرف فيها، وإنشاء وحدة معلومات استخباراتية تكون مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالتعاملات المالية المشبوهة.

يتعلق الفصل السادس بالمساعدة التقنية واستحداث أو تحسين برامج تدريب خاصة بالموظفين والمسؤولين عن منع الفساد ومكافحته، وجمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها بين الدول الأطراف في الاتفاقية وتحليلها.

يتناول الفصل السابع آليات تنفيذ الاتفاقية عن طريق إنشاء مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراض هذا التنفيذ، وأمانة المؤتمر التي يتولى الأمين العام للأمم المتحدة توفير خدماتها المناسبة.

يتناول الفصل الثامن الأحكام الختامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وتسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية، والتوقيع والتصديق على الاتفاقية، وبدء نفاذ الاتفاقية، وتعديل الاتفاقية والانسحاب منها.

آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

تنص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من الاتفاقية على أن ينشأ مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية، ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه، كما تنص الفقرة السابعة على أن ينشئ المؤتمر - على ما رأى ضرورة ذلك - أي آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. وبناءً على ذلك أنشئت بموجب القرار رقم ١/٣ الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف الذي انعقد في مدينة الدوحة في قطر خلال الفترة من ٩ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩م آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠م، وكان الغرض من إنشاء الآلية تعزيز أغراض الاتفاقية، وتزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن التدابير التي تتخذها الدول الأطراف والصعوبات التي تواجهها، ومساعدة الدول على تحديد الاحتياجات الخاصة

من المساعدة التقنية، وتشجيع التعاون الدولي على منع الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات، وتزويد المؤتمر بمعلومات عن جوانب نجاح الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية والاستفادة من الممارسات الجيدة التي تتبعها والتحديات التي تواجهها، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة من تنفيذ الاتفاقية.

تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل دورة خمس سنوات. تناولت الدورة الأولى استعراض الفصل الثالث من الاتفاقية المعني بالتجريم وإنفاذ القانون، والفصل الرابع المعني بالتعاون الدولي، وتناولت الدورة الثانية استعراض الفصل الثاني المعني بالتدابير الوقائية والفصل الخامس المعني باسترداد الموجودات، وتقوم باستعراض كل دولة طرف دولتان من الدول الأطراف بحيث تكون إحدى الدولتين منتمية إلى ذات المجموعة الجغرافية التي تنتمي إليها الدولة التي يتم استعراضها والدولة الأخرى تكون من إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية، وتتم متابعة عملية الاستعراض من خلال فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مؤلف من دول أطراف في الاتفاقية ويجتمع في مدينة فيينا مرة واحدة في السنة على الأقل، وتكون مهامه تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية، ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره، ويتولى المؤتمر مسؤولية وضع السياسات العامة وتحديد الأولويات ذات الصلة بعملية الاستعراض وينظر في التوصيات والاستنتاجات المقدمة من فريق الاستعراض ويحدد مراحل عملية الاستعراض ودوراتها ويقر التعديلات على الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، كما تقوم أمانة المؤتمر بمهام أمانة الآلية، وتؤدي المهام اللازمة لضمان كفاءة أداء الآلية^(٢٣) ونتيجة لبعض القيود التي فرضها انتشار وباء كوفيد - ١٩، فقد تم تمديد دورة الاستعراض الثانية إلى شهر يونيو من عام ٢٠٢٤م.

رابعاً: جهود دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الفساد :

انطلاق من رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته، وملاحقة مرتكبيه واسترداد الموجودات المتحصلة عن جرائم الفساد، فقد سارعت هذه الدول إلى التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث وقعت مملكة البحرين على الاتفاقية في فبراير ٢٠٠٥م، وصادقت عليها في أكتوبر ٢٠١٠م، ووقعت الكويت على الاتفاقية في ديسمبر ٢٠٠٣م وصادقت عليها في ديسمبر ٢٠٠٦م، وانضمت سلطنة عمان إلى الاتفاقية في نوفمبر ٢٠١٣م، ووقعت قطر على الاتفاقية في ديسمبر ٢٠٠٥م وصادقت عليها في يناير ٢٠٠٧م، ووقعت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية في يناير ٢٠٠٤م، وصادقت عليها في عام ٢٠١٣م، أما الإمارات العربية المتحدة وقعت على الاتفاقية في أغسطس ٢٠٠٥م، وصادقت عليها في يناير ٢٠٠٦م.

تنص المادة ٦ من الاتفاقية على أن «تكفل كل دولة طرف - وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني - وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد». وعليه قامت كل دول مجلس التعاون الخليجي إما بإنشاء هيئات جديدة تختص بمكافحة الفساد، مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، وقطر، أو أن تعهد إلى أجهزة قائمة باختصاص مكافحة الفساد مثل سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. ونبيّن فيما يلي هذه الأجهزة واختصاصاتها:

- المملكة العربية السعودية

بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ٦٥ الصادر بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ، والمعدل بالأمر الملكي رقم أ/ ٢٧٧ الصادر بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٤٤١هـ أنشئت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي ترتبط بالملك مباشرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً، وتهدف إلى حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الإشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة. كما تختص بالتحقيق الجنائي في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد المالي والإداري والادعاء فيها، والعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية وتشجيع القطاعين العام والخاص على تبني برامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد، وإعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة لبعض فئات العاملين في الدولة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتلقي بلاغات الجمهور المتعلقة بتصرفات تنطوي على فساد، والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وحماية المال العام، ونشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره، وتمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية. ويتولى إدارة الهيئة رئيس بمرتبة وزير يعين بأمر ملكي، وترفع الهيئة تقريراً سنوياً إلى الملك يتضمن ما أنجزته وما واجهته من صعوبات، وما تراه من مقترحات وتقويم لوضع النزاهة والفساد في المملكة. وتشمل اختصاصات الهيئة الجهات العامة في الدولة والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مالها.^(٢٤)

- الكويت

بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م الصادر بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦م أنشئت الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي تمارس اختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة، بإشراف وزير العدل، ويتولى إدارة الهيئة مجلس أمناء يتكون من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط، ويكون الرئيس بدرجة وزير. ويختص مجلس الأمناء برسم السياسة العامة لمكافحة الفساد، وإقرار الهيكل التنظيمي للهيئة، والموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة، وإقرار مشروع موازنة الهيئة وحسابها الختامي، وإقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة، ورفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة وإلى مجلس الوزراء يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته والمعوقات والسلبيات والتوصيات المقترحة ونشر كل المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

أما اختصاصات الهيئة فتشمل وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد، وتلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها وحماية المبلغين عن الفساد وإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيها أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات على تبين أنها أبرمت بناءً على مخالفة القانون، ومتابعة إجراءات استرداد الأموال، والتعاون مع المنظمات الخليجية، العربية، والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتقييم التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية والإقليمية والاطلاع على وضع الكويت في هذه التقارير، والتنسيق مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وطلب التحري عن

وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وتلقي البلاغات من الجمهور عن وقائع الفساد.

ويشمل نطاق عمل الهيئة رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس وأعضاء مجلس الأمة، ورئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس وأعضاء المجلس البلدي وأعضاء النيابة العامة والفتوي والتشريع ورؤساء وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي يصدر مرسوم بتشكيلها، والقياديين ومديري الإدارات، ورئيس ووكلاء وموظفي ديوان المحاسبة، وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات التي تسهم فيها الدولة بنصيب يزيد على ٢٥٪ من رأس مالها، وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.^(٢٥)

- قطر

أنشأت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١م وأعيد تنظيم الهيئة بموجب القرار الأميري رقم ٦ لسنة ٢٠١٥م، وتتبع الهيئة الأمير مباشرة، وتهدف إلى المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، والعمل على مكافحة الفساد وتنفيذ الالتزامات المترتبة على الدولة الناتجة عن تصديقها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والعمل على تنفيذها، وبحث ودراسة أسباب القصور في الأنظمة الإدارية، الفنية، والمالية التي تعرقل السير المنتظم للعمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، واقتراح الوسائل والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة والشفافية في إدارة أملاك الدولة، واقتراح معايير واضحة للشفافية في إجراءات المناقصات والمزايدات، وتلقي شكاوى الجمهور بشأن التصرفات المنطوية على الفساد وعدم النزاهة والتعاون مع الهيئات والمنظمات والجمعيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد. ويرفع رئيس الهيئة تقريراً إلى الأمير عن أوجه نشاط الهيئة في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية

للهيئة، وللأمير أن يطلب في أي وقت تقديم تقارير عن أوضاع الهيئة الإدارية والمالية والفنية أو أي وجه من أوجه نشاطاتها أو أي معلومات تتعلق بها. ويشمل نطاق عمل الهيئة الوزارات والأجهزة الحكومية والجهات والشركات التابعة لأي منها والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لأي منها، والجمعيات والمؤسسات الخاصة وغيرها من الكيانات التي تباشر أعمالاً ذات نفع عام.^(٢٦)

- سلطنة عمان

جهاز الرقابة المالية والإدارية في سلطنة عمان هو الهيئة التي عهد إليها بمهمة مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد أعيد تنظيم الجهاز بموجب المرسوم السلطاني رقم ١١١ لسنة ٢٠١١م الصادر في ٢٤ أكتوبر ٢٠١١م. يتمتع الجهاز بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويتبع للسلطان مباشرة وتكون له ميزانية مستقلة. ويهدف الجهاز إلى حماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز، والتحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات فيما يتعلق باختصاصاته، وتجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية.^(٢٧) يختص الجهاز بحسابه جهاز رقابة مالية وإدارية بالرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، والرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية، والرقابة على الاستثمارات وكل حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وأي أعمال أخرى يكلف بها الجهاز من قبل السلطان. كما يختص بتلقي البلاغات المتعلقة بمخالفة الجهات الخاضعة لرقابته للقوانين والأنظمة أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة العامة أو المساس بالمال العام، وشكاوى المواطنين عن الانحرافات المالية والإدارية. ووفقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١م في شأن حماية المال العام وتجنب تعارض المصالح يختص الجهاز بتلقي إقرارات الذمة

المالية والإفصاحات عن تعارض المصالح من المسؤولين الحكوميين. وتخضع لرقابة الجهاز وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وصناديق الاستثمار، وصناديق التقاعد وأي صناديق حكومية أخرى. يرفع الجهاز تقارير إلى السلطان بالموضوعات والأمور ذات الأهمية الخاصة التي لم تستجب لها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز إلى تنفيذها والصعوبات التي يواجهها في أداء مهامه. كما يعد الجهاز تقريراً سنوياً بنتائج أعماله ويرفعه إلى السلطان، وترسل نسخة منه إلى مجلس الوزراء ومجلس الشورى والدولة قبل نهاية السنة المالية التالية.

– الإمارات العربية المتحدة

أنشأ ديوان المحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦م، وأعيد تنظيمه بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١م الصادر بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١١م، وبناءً على توجيهات رئيس الدولة تم تكليف الديوان بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويكون رئيس الديوان بدرجة وزير ويعين بمرسوم اتحادي، ويُعد الديوان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للدولة، وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويلحق بالمجلس الوطني. يمارس الديوان اختصاصاته الرقابية على الوزارات والجهات الحكومية الاتحادية، والمجلس الوطني، والمؤسسات والهيئات العامة التابعة للدولة، والشركات والهيئات التي يكون للدولة حصة في رأس مالها لا تقل عن ٢٥٪، وأي جهة يعهد المجلس الأعلى للاتحاد، أو رئيس الدولة، أو مجلس الوزراء، أو المجلس الوطني الاتحادي إلى الديوان بمراقبتها.

وإلى جانب اختصاصات الديوان الرقابية على الجهات الخاضعة لرقابته التي تشمل الرقابة المالية والقانونية ورقابة الأداء، والرقابة الإلكترونية للتحقق من مستوى الأمن المعلوماتي فإن الديوان وفي مجال مكافحة الفساد يتولى

التحقيق في وقائع الغش والفساد والمخالفات المالية، التي يكتشفها أو التي تحال من جهة الإدارة أو الواردة عن طريق البلاغات. كما يختص باتخاذ التدابير الاحترازية للمحافظة على الأموال والممتلكات العامة، ومنع هروب مرتكبي المخالفات المالية، وإحالة هذه الوقائع إلى النيابة العامة، كما يتولى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية الصادرة بشأن مكافحة الفساد والتنسيق والتواصل والتعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية بمكافحة الفساد، بما في ذلك مكاتب التمثيل للمنظمات الدولية ذات الصلة، وإجراء الدراسات والبحوث واقتراح إنشاء أو تعديل السياسات من أجل رفع مستوى مكافحة الفساد والمشاركة في الندوات وورش العمل المتصلة بمكافحة الغش والفساد المالي في القطاع العام. ويرفع الديوان تقريراً سنوياً عن النتائج المهمة والملاحظات الجوهرية التي أسفرت عنها رقابة الديوان إلى رئيس الدولة، ويبلغ إلى مجلس الوزراء والمجلس الوطني.^(٢٨)

– مملكة البحرين

الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، هي إحدى إدارات وزارة الداخلية بمملكة البحرين، التي تم إعادة تنظيمها ورفع مستواها التنظيمي من إدارة إلى إدارة عامة، بموجب المرسوم الملكي رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١م لتشمل اختصاصاتها مسؤولية القضاء على أوجه الفساد، وتطوير الحكم الوقائي واتخاذ التدابير اللازمة للكشف عن جرائم الفساد والحد منها، وتُعد إدارة مكافحة جرائم الفساد إحدى الإدارات التي تتبع الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني. تختص إدارة مكافحة جرائم الفساد بالحد من الفساد المالي والإداري من خلال تطوير الإجراءات الوقائية وتدابير الكشف، ورفع مستوى الوعي الثقافي لدى الجمهور العام بمفهوم الفساد من خلال الحملات الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز الشراكة المجتمعية من خلال دعم دور المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة

الفساد، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها، وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، وإجراء الدراسات والبحوث النوعية المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع البحريني.^(٣٩)

خاتمة: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

- على المستوى الدولي

تعترف هيئة الأمم المتحدة بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في دعم أعمال الهيئة وتأتي مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال هيئة الأمم المتحدة من خلال عضوية هذه المنظمات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أو من خلال التعاون مع إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، ولذلك لم تغفل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن الإشارة في موادها إلى مجموعة من التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية اتخاذها لتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في محاربة الفساد، إذ تناول المادة ٥ من الاتفاقية سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، حيث تنص الفقرة ١ منها على أن «تقوم كل دولة طرف - وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني - بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع المدني وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.» كما تشير المادة ١٣ من الاتفاقية إلى التدابير التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه

وما يمثله من خطر. على ذلك يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في مجال مكافحة الفساد ونشر الوعي العام بآثاره ومخاطره على المجتمع وذلك من خلال المشاركة بحضور جلسات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وتقديم تقارير مكتوبة أو بيانات شفوية خلال الجلسات العامة، وتنظيم فعاليات جانبية على هامش أعمال المؤتمر، كما يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية.^(٣٠)

ومن أجل توحيد جهود منظمات المجتمع المدني وتبادل المعلومات فيما بينها في كل ما يتعلق بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تم في عام ٢٠٠٦م تأسيس التحالف المدني العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة Coalition^(٣١) UNCAC، هو شبكة عالمية تضم أكثر من ٣٥٠ منظمة مجتمع مدني تعمل على تشجيع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها ورصدها، وتدعو إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في جميع الاجتماعات والمنتديات المتعلقة بالاتفاقية، وحق الوصول إلى المعلومات واسترداد الموجودات وحماية المبلغين، كما يشجع تحالف منظمات المجتمع المدني على إصدار تقارير عن نتائج استعراض الاتفاقية، ومتابعة تنفيذها. وعلى الرغم من كل ذلك فلا تزال هناك مقاومة من بعض الدول الأطراف في الاتفاقية على مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال مؤتمر الدول الأطراف أو في عمليات الاستعراض المتعلقة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

وفي الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف التي عقدت في أبوظبي خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩م قدم التحالف المدني العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بياناً حول تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة، وجدد فيه دعوته للدول الأطراف في الاتفاقية إلى إعادة التأكيد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وإلى إيجاد بيئة آمنة تساعد منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها في مكافحة الفساد وتحديد الحالات التي تكون فيها

مشاركة منظمات المجتمع المدني مقيدة بشكل يتعارض مع نصوص الاتفاقية وروحها ويتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الأسواق، ووضع مؤشرات لقياس مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية، ومنع استبعاد منظمات المجتمع المدني من الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف.^(٣٢)

- على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

تلتزم دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ كل ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من إجراءات وتدابير لمكافحة الفساد بحسبانها دول أطراف في الاتفاقية الدولية، ومنها بطبيعة الحال ما ورد من تدابير سواء في المادة ٥ أو المادة ١٣ من الاتفاقية المتعلقة بتعزيز وتشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد والتوعية بآثاره ومخاطره. وسواء عكست بعض دول مجلس التعاون الخليجي هذا الالتزام في قوانينها الوطنية الخاصة بإنشاء وحدات مستقلة لمكافحة الفساد أم لا، فإن الالتزام يصبح قائماً بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون باعتبار أن تصديق هذه الدول على الاتفاقية يجعلها جزءاً من التشريع الوطني للدولة، فعلى سبيل المثال أشارت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية التي أقرها مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٤٣ بتاريخ ١ صفر ١٤٢٨هـ في معرض استعراضها لوسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك من خلال إشراك منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وإشراك هذه المؤسسات أيضاً وحسب اختصاصها في دراسة ظاهرة الفساد وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه، وحث الهيئات المهنية الأكاديمية، كالأطباء، المحامين، المهندسين، والمحاسبين على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها، وكذلك حث الغرف التجارية والصناعية على إعداد

خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.

كما أن من أهداف واختصاصات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في المملكة العربية السعودية العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة، ومكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها من الجهات المعنية ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وآلية تطبيقها والعمل كذلك مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها، ودعم إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك. ونشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.^(٣٣)

وفي الكويت أشارت المادة ٤ من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى أهداف الهيئة ومنها تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه. كما أشارت المادة ٥ من القانون إلى أن من اختصاصات الهيئة اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته. كما أقرت اللائحة التنفيذية للقانون فرعاً خاصاً بدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد تناول أن تعمل الهيئة على تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال التواصل معها للحصول على المعلومات التي لديها، والتي

تمكن الهيئة من متابعة قضايا الفساد واسترداد الأموال الناجمة عنها. وحثها على تفعيل دورها في نشر الوعي حول مخاطر الفساد عن طريق إصدار نشرات ومواد إعلامية وعقد ندوات ومؤتمرات، وتشجيعها على التعاون مع أجهزة الدولة في مكافحة الفساد، ودراسة وتقييم وضع الكويت في التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد وعرض رأيها بشأنها على الهيئة، وتفعيل دورها في مجال دراسة الأوضاع الاجتماعية والأسباب الأساسية لظهور الفساد وتقديم اقتراحاتها لمعالجة مظاهر الفساد. كما تضمنت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ - ٢٠٢٤ ضمن أهدافها الاستراتيجية الهدف المتعلق بتمكين المجتمع المدني من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد، وتعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. (٣٤)

وفي البحرين ورد ضمن أهداف الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال دعم المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما تم تدشين الخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد (نزاهة ٩٠٢)، الذي يُعد إحدى القنوات ما بين المجتمع المدني ووزارة الداخلية تأكيداً للحرص على دعم دور المجتمع المدني للمساهمة في تحمل المسؤولية إلى جانب السلطات المعنية في الحد والكشف ومكافحة جرائم الفساد. (٣٥)

بالنظر إلى أهداف منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الأخص تلك التي تهتم بمكافحة الفساد، يمكن الخروج بتصور عن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره. فعلى سبيل المثال جمعية الشفافية الكويتية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في الكويت، وتهتم بموضوعات تتعلق بمكافحة الفساد،

نجد أن الأهداف التي أنشئت الجمعية من أجلها هي المساهمة وتحسين صورة الكويت محلياً ودولياً في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد، ونشر القيم الفاضلة في المجتمع، وتنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح، والعمل على تعزيز مبدأ الشفافية، والبحث في أسباب الفساد واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة واقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية.^(٣٦)

وبالمثل مؤسسة سعفة في المملكة العربية السعودية، وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني وتتمثل أهدافها في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة، وتنظيم وتيسير برامج التدريب والتطوير والفعاليات وورش العمل المرتبطة بالشفافية والنزاهة، وإجراء البحوث والدراسات في المجالات ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد.^(٣٧)

وفي التطبيق العملي للأهداف المشار إليها فيما سبق نجد أن جمعية الشفافية الكويتية قد أسهمت بدور فعال في مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره من خلال ما قامت به من فعاليات وأنشطة ومنها:

- اقتراح قوانين تسهم في الحد من الفساد، مثل قانون التعيين في الوظائف القيادية، قانون الهيئة العامة للديمقراطية، قانون شفافية مجلس الأمة، وقانون تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد بإضافة تعارض المصالح إلى هذا القانون.

- إقامة منتدى الشفافية سنوياً، حيث كان عنوان المنتدى الثامن الذي أقيم في عام ٢٠١٩م «حوكمة القطاع العام».

- إصدار عديد من الكتب والمطبوعات، مثل كتاب ضد الفساد وكريكاتير ضد الفساد.

- تنظيم ندوات حول الكويت في المؤتمرات الدولية بين الواقع والمأمول.
- إعداد دراسات تخصصية، مثل مدونة السلوك البرلماني استحقاق وطني والحكم الصالح طريق التغيير.

وعلى المنوال نفسه قامت مؤسسة سعفة السعودية بعدد من ورش العمل والدورات، مثل دورة حول مكافحة الفساد، ورشة عمل بعنوان الوقاية من الاحتيال والفساد، وورشة عمل بعنوان النزاهة والأخلاق وأنظمة الرقابة الداخلية.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المنظمات والمؤسسات يمكن أن تشارك بفعالية في أعمال مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية.

ويبقى أمر آخر تجدر الإشارة إليه وهو أن ممارسة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لاختصاصاتها وسعيها لتحقيق أهدافها منوط بالدرجة الأولى بالمساحة التي تتيحها الدولة لهذه المنظمات للعمل، خصوصًا أن هناك بعض القيود التي تفرضها بعض الدول على هذه المنظمات وفقًا لنظمها الأساسية التي تصدر بموافقة الجهات المشرفة على هذه المنظمات، وكلما كانت بيئة عمل هذه المنظمات أكثر حرية وشفافية كان مردود أعمالها أكثر منفعة للمجتمع.

ولا شك أن هناك عديدًا من هذه المنظمات قد تعرض لكثير من المضايقات وقد يصل الأمر إلى حل هذه المنظمات كما حدث مع جمعية الشفافية الكويتية على سبيل المثال، عندما قامت وزارة الشؤون وهي الجهة المشرفة على أعمال جمعيات النفع العام في عام ٢٠١٥م بحل مجلس إدارة جمعية الشفافية، وتشكيل مجلس معين من قبل الوزارة لإدارة الجمعية؛ نتيجة لانهام الجمعية بالمبالغة في مستوى الفساد واتباع أجندة سياسية، وهو ما نفته الجمعية وقتها.

سادساً: مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة الفساد:

رغم الجهود الدولية الساعية لمكافحة الفساد والتدابير والإجراءات التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاستعراضات التي يقوم بها فريق استعراض تنفيذ الاتفاقية، إلا أن ما تحقق من نتائج لا يرقى للطموح التي تعكسه أهداف الاتفاقية، فبرغم مرور ما يقارب ١٥ سنة على الاتفاقية لا يزال هناك عديد من القضايا والتحديات التي يتعين تخطيها لتحقيق أهداف الاتفاقية، ويشير التقرير الصادر عن أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والمقدم في الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف الذي انعقد في أبوظبي خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩م إلى التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه الدول الأطراف في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الوقائية، ومنها ضعف تنسيق وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد، عدم وجود تدابير لمنع الفساد، عدم وجود هيئات وقائية مخصصة لمكافحة الفساد، عدم كفاية الموارد المخصصة لهيئات منع الفساد، عدم كفاية الاستقلالية القانونية والتشغيلية لهذه الهيئات، عدم وجود إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية، ونقص الشفافية في استقدام الموظفين وقصور المعايير المتعلقة بالترشيحات للمناصب العامة، عدم وجود تشريعات أو آليات لمنع تضارب المصالح وكذلك عدم وجود مدونات لقواعد وسلوك الموظفين العموميين ومحدودية قنوات الإبلاغ وتدابير الحماية للموظفين للإبلاغ عن أفعال فساد وقصور التدابير المتعلقة بإقرارات الذمة المالية وقبول الهدايا، عدم فاعلية نظم المراجعة والطعن في شؤون الشراء العمومي، عدم إلزام موظفي المشتريات بالإفصاح عن مصالحهم وعن موجوداتهم، عدم استخدام التكنولوجيا في تعزيز نظم الشراء، عدم وجود تشريعات تنظم وصول الناس إلى المعلومات، عدم كفاية التدابير المتعلقة

بنزاهة القضاء وجهاز النيابة العامة، ومحدودية مشاركة المجتمع المدني في منع الفساد ومكافحته ومحدودية التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص، ووجود ثغرات في التشريعات واللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.^(٣٨)

كما يشير تقرير آخر للأمانة المقدم في ذات الدورة إلى التحديات التي تواجه تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية المتعلق باسترداد الموجودات، ومنها تعقد إجراءات استرداد الموجودات، عدم كفاية التشريعات وإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، ونقص قدرات السلطات المختصة، عدم وجود آليات تمكن الدول الأجنبية من تثبيت حقها في ملكية الممتلكات أو الحصول على تعويض عن الأضرار، عدم وجود آليات لتفعيل الأوامر الأجنبية أو لاستصدار أو امر محلية بالتفتيش أو الحجز أو المصادرة، ونقص القدرة على استخدام الاتفاقية كأساس تعاهدي أو نقص الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف.^(٣٩)

إضافة إلى ذلك فإن مؤشر مدركات الفساد الدولي الذي أطلقته منظمة الشفافية الدولية TI في عام ١٩٩٥م الذي يُعد من المؤشرات العالمية المعتمدة والموثوقة لقياس مستوى الفساد في القطاع العام على مستوى العالم ويعتمد البيانات والمسوحات التي يتم الحصول عليها من مؤسسات متخصصة وقياس الفساد على مقياس يراوح ما بين صفر و١٠٠، حيث يمثل صفر تفشي الفساد، في حين تمثل ١٠٠ نظافة الدولة من الفساد، ويتم تصنيف الدول التي يشملها المؤشر حسب الدرجات التي يتم تسجيلها لكل دولة، إذ عكست نتائجه عن عام ٢٠١٨م صورة قاتمة عن وضع الفساد في الدول المشمولة بهذا المؤشر وعددها ١٨٠ دولة، حيث حصل أكثر من ثلثي الدول على درجة تقل عن ٥٠ نقطة، وإن أغلب الدول الخاضعة للتقييم لم تحرز سوى تقدم طفيف، أو لم تحرز أي تقدم، ولم تحقق سوى ٢٠ دولة تقدماً ملحوظاً.

وعلى صعيد تحليل النتائج على المستوى الإقليمي، يشير التقرير إلى أن هناك فشلاً في إحراز أي تقدم في مجموعة دول الأمريكتين في مكافحة الفساد وبمعدل عام ٤٤ من ١٠٠ وتشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ كذلك تعثراً في جهود مكافحة الفساد وبمعدل عام ٤٤ من ١٠٠ وحصلت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على ثاني أدنى درجة على مستوى المناطق بعد إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل عام ٣٥ من ١٠٠ وسجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أدنى الدرجات مقارنة ببقية المناطق المشمولة بالمؤشر، حيث فشلت هذه المنطقة في ترجمة الالتزامات بمكافحة الفساد، ولم تحقق أي تقدم ملموس وبمعدل عام ٣٢ من ١٠٠.

وبالنسبة لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن المعدل العام للدرجات بلغ ٣٩ من ١٠٠، الأمر الذي يعكس استشراء الفساد في هذه المنطقة.

وفي التقرير الصادر أيضاً عن المنظمة عن نتائج المؤشر لعام ٢٠١٩م، يشير التقرير إلى أن عدداً صادمًا من الدول التي تقوم بقليل من التحسينات أولاً تقوم بأي تحسينات من أجل معالجة الفساد، وأنه خلال الأعوام الثمانية الماضية قامت ٢٢ دولة بتحسين درجاتها على المؤشر بشكل ملحوظ، وانخفضت بشكل كبير درجات ٢١ دولة، وفي البلدان الـ١٣٧ المتبقية أظهرت مستويات الفساد القليل من التغيير أو انعدامه، وحتى في الدول الأعلى درجة على المؤشر، مثل الدنمارك وسويسرا فإن الفساد ما زال موجوداً بها وبخاصة في قضايا غسل الأموال وغيرها من فساد القطاع الخاص. ويبيّن الجدول التالي ترتيب الدول على مؤشر مدركات الفساد الدولي لعام ٢٠١٩م.

أما بالنسبة لتقرير منظمة الشفافية لعام ٢٠٢٠م فلم يطرأ تحسن يذكر على مستوى الفساد في العالم، فلا يزال ثلثا الدول التي يشملها المؤشر تحت مستوى الـ ٥٠ درجة. ونظراً لتزامن هذا التقرير مع جائحة كوفيد - ١٩ فإنه يشير إلى أن الفساد يقوض الاستجابة الصحية العالمية لكوفيد - ١٩ وإن التقارير تظهر استشراء الفساد في سائر مراحل الاستجابة لكوفيد - ١٩ من

دفع الرشى مقابل اختبارات كوفيد - ١٩ وعلاجه إلى مشتريات الإمدادات الطبية. تقول ديليا فيريرا رئيسة منظمة الشفافية الدولية: إن كوفيد - ١٩ ليس مجرد أزمة صحية اقتصادية، إنها أزمة فساد وهو أمر نفضل حالياً في إدارته.

وبالنسبة لتقرير عام ٢٠٢١ م فلا يزال المعدل العام للدول عند ٤٣ درجة من أصل ١٠٠ درجة، ولا يزال أكثر من ثلثي الدول المشمولة بالمؤشر درجتها أقل من ٥٠ درجة، ونصف الدول راكدة على المؤشر منذ عقد من الزمان ما يشير إلى تعثر جهود مكافحة الفساد.

ترتيب دول العالم على مؤشر مدركات الفساد الدولي CPI لعام ٢٠١٩ م					
الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة
٩١	٣٩	صربيا	١	٨٧	الدنمارك
٩١	٣٩	تركيا	١	٨٧	نيوزيلندا
٩٣	٣٨	الإكوادور	٣	٨٦	فنلندا
٩٣	٣٨	سيريلانكا	٤	٨٥	سنغافورة
٩٣	٣٨	تيمور ليستر	٤	٨٥	السويد
٩٦	٣٧	كولومبيا	٤	٨٥	سويسرا
٩٦	٣٧	إثيوبيا	٧	٨٤	النرويج
٩٦	٣٧	غامبيا	٨	٨٢	هولندا
٩٦	٣٧	تنزانيا	٩	٨٠	ألمانيا
٩٦	٣٧	فيتنام	٩	٨٠	لوكسمبورغ
١٠١	٣٦	البوسنة والهرسك	١١	٧٨	آيسلندا
١٠١	٣٦	كوسوفو	١٢	٧٧	أستراليا
١٠١	٣٦	بنما	١٢	٧٧	النمسا
١٠١	٣٦	بيرو	١٢	٧٧	كندا
١٠١	٣٦	تايلاند	١٢	٧٧	المملكة المتحدة

ترتيب دول العالم على مؤشر مدركات الفساد الدولي CPI لعام ٢٠١٩م

الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة
١٠٦	٣٥	ألبانيا	١٦	٧٦	هونج كونج
١٠٦	٣٥	الجزائر	١٧	٧٥	بلجيكا
١٠٦	٣٥	البرازيل	١٨	٧٤	إستونيا
١٠٦	٣٥	كوت ديفوار	١٨	٧٤	أيرلندا
١٠٦	٣٥	مصر	٢٠	٧٣	اليابان
١٠٦	٣٥	مقدونيا الشمالية	٢١	٧١	الإمارات العربية المتحدة
١٠٦	٣٥	منغوليا	٢١	٧١	أوروغواي
١١٣	٣٤	السلفادور	٢٣	٦٩	فرنسا
١١٣	٣٤	كازاخستان	٢٣	٦٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١١٣	٣٤	نيبال	٢٥	٦٨	بوتان
١١٣	٣٤	الفيلين	٢٦	٦٧	شيلي
١١٣	٣٤	إيسواتيني	٢٧	٦٦	سيشيل
١١٣	٣٤	زامبيا	٢٨	٦٥	تايوان
١١٩	٣٣	سيرا ليون	٢٩	٦٤	جزر البهاما
١٢٠	٣٢	مولدوفا	٣٠	٦٢	بربادوس
١٢٠	٣٢	النيجر	٣٠	٦٢	البرتغال
١٢٠	٣٢	باكستان	٣٠	٦٢	دولة قطر
١٢٣	٣١	بوليفيا	٣٠	٦٢	إسبانيا
١٢٣	٣١	الجابون	٣٤	٦١	بوتسوانا
١٢٣	٣١	ملاوي	٣٥	٦٠	بروناي دار السلام
١٢٦	٣٠	أذربيجان	٣٥	٦٠	إسرائيل
١٢٦	٣٠	جيبوتي	٣٥	٦٠	ليتوانيا
١٢٦	٣٠	قيرغيزستان	٣٥	٦٠	سلوفينيا
١٢٦	٣٠	أوكرانيا	٣٩	٥٩	كوريا، جنوب
١٣٠	٢٩	غينيا	٣٩	٥٩	سانت فنسنت

ترتيب دول العالم على مؤشر مدركات الفساد الدولي CPI لعام ٢٠١٩ م					
الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة
١٣٠	٢٩	لاوس	٤١	٥٨	كابو فيردي
١٣٠	٢٩	جزر المالديف	٤١	٥٨	قبرص
١٣٠	٢٩	مالي	٤١	٥٨	بولندا
١٣٠	٢٩	المكسيك	٤٤	٥٦	كوستا ريكا
١٣٠	٢٩	ميانمار	٤٤	٥٦	الجمهورية التشيكية
١٣٠	٢٩	توجو	٤٤	٥٦	جورجيا
١٣٧	٢٨	جمهورية الدومينيكان	٤٤	٥٦	لاتفيا
١٣٧	٢٨	كينيا	٤٨	٥٥	دومينيكا
١٣٧	٢٨	لبنان	٤٨	٥٥	القديسة لوسيا
١٣٧	٢٨	ليبيريا	٥٠	٥٤	مالطا
١٣٧	٢٨	موريتانيا	٥١	٥٣	غرينادا
١٣٧	٢٨	بابوا غينيا الجديدة	٥١	٥٣	إيطاليا
١٣٧	٢٨	باراجواي	٥١	٥٣	ماليزيا
١٣٧	٢٨	روسيا	٥١	٥٣	رواندا
١٣٧	٢٨	أوغندا	٥١	٥٣	المملكة العربية السعودية
١٤٦	٢٦	أنغولا	٥٦	٥٢	موريشيوس
١٤٦	٢٦	بنغلاديش	٥٦	٥٢	ناميبيا
١٤٦	٢٦	غواتيمالا	٥٦	٥٢	سلطنة عمان
١٤٦	٢٦	هندوراس	٥٩	٥٠	سلوفاكيا
١٤٦	٢٦	إيران	٦٠	٤٨	كوبا
١٤٦	٢٦	موزمبيق	٦٠	٤٨	اليونان
١٤٦	٢٦	نيجيريا	٦٠	٤٨	الأردن
١٥٢	٢٥	الكاميرون	٦٣	٤٧	كرواتيا
١٥٣	٢٥	جمهورية إفريقيا الوسطى	٦٤	٤٦	سوا تومي وبرينسيبي
١٥٣	٢٥	جزر القمر	٦٤	٤٦	فانواتو

ترتيب دول العالم على مؤشر مدركات الفساد الدولي CPI لعام ٢٠١٩م

الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة
١٥٣	٢٥	طاجيكستان	٦٦	٤٥	الأرجنتين
١٥٣	٢٥	أوزبكستان	٦٦	٤٥	بيلاروسيا
١٥٨	٢٤	مدغشقر	٦٦	٤٥	الجبل الأسود
١٥٨	٢٤	زيمبابوي	٦٦	٤٥	السنغال
١٦٠	٢٣	إريتريا	٧٠	٤٤	هنغاريا
١٦١	٢٢	نيكاراغوا	٧٠	٤٤	رومانيا
١٦٢	٢٠	كمبوديا	٧٠	٤٤	جنوب إفريقيا
١٦٢	٢٠	تشاد	٧٠	٤٤	سورينام
١٦٢	٢٠	العراق	٧٤	٤٣	بلغاريا
١٦٥	١٩	بوروندي	٧٤	٤٣	جامايكا
١٦٥	١٩	الكونغو	٧٤	٤٣	تونس
١٦٥	١٩	تركمانستان	٧٧	٤٢	أرمينيا
١٦٨	١٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٧	٤٢	البحرين
١٦٨	١٨	غينيا بيساو	٧٧	٤٢	جزر سليمان
١٦٨	١٨	هايتي	٨٠	٤١	بنين
١٦٨	١٨	ليبيا	٨٠	٤١	الصين
١٧٢	١٧	كوريا الشمالية	٨٠	٤١	غانا
١٧٣	١٦	أفغانستان	٨٠	٤١	الهند
١٧٣	١٦	غينيا الإستوائية	٨٠	٤١	المغرب
١٧٣	١٦	السودان	٨٥	٤٠	بوركينافاسو
١٧٣	١٦	فنزويلا	٨٥	٤٠	غيانا
١٧٧	١٥	اليمن	٨٥	٤٠	إندونيسيا
١٧٨	١٣	سوريا	٨٥	٤٠	الكويت
١٧٩	١٢	جنوب السودان	٨٥	٤٠	ليسوتو
١٨٠	٩	الصومال	٨٥	٤٠	ترينداد وتوباغو

سابقاً: مدى نجاح جهودات دول مجلس التعاون في مكافحة الفساد:

استعرضنا فيما سبق جهودات دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الفساد من حيث انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن حيث سعيها إلى إنشاء أجهزة متخصصة لمكافحة الفساد أو تكليف أجهزة قائمة بهذه المهمة لتتولى منع الفساد ومكافحته وملاحقة مرتكبيه واسترداد الموجودات المتحصلة عن جرائم الفساد والتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الشأن. فهل تحققت نتائج ملموسة وفاعلة في هذا المجال؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال الرجوع إلى التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية التي تهتم بتقييم مستويات الفساد في دول العالم، ويأتي في مقدمة ذلك التقارير التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية TI وعلى الأخص التقارير المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد الدولي الذي يصدر عن هذه المنظمة وباستعراض مراكز دول مجلس التعاون الخليجي على مؤشر مدركات الفساد الدولي يلاحظ تذبذب هذه المراكز خلال السنوات من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠٢١م، وإذا كانت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر استطاعتا أن تحافظا على مراكزهما المتقدمة على المؤشر حتى عام ٢٠٢٠م، إلا أن ترتيبهما قد تراجع في تقرير المنظمة عام ٢٠٢١م، حيث تراجع ترتيب دولة الإمارات من ٢١ إلى ٢٤ وتراجعت قطر من ٣٠ إلى ٣١، ورغم تحسن ترتيب المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في تقرير عام ٢٠١٩م إلا أن ترتيبهما قد تراجع في عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م، فيما تحسن مركز الكويت من ٨٥ في تقرير ٢٠١٩م إلى ٧٨ و٧٣ على التوالي في عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م، وبالرغم من تحسن مركز سلطنة عمان إلى ٤٩ في تقرير عام ٢٠٢٠م إلا أنها تراجعت في تقرير عام ٢٠٢١م إلى ٥٦.

دول مجلس التعاون الخليجي على مؤشر مدركات الفساد الدولي CPI							
من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١							
السنة	السعودية	الكويت	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	
٢٠١٢	درجة CPI	٤٤	٤٤	٥١	٦٨	٤٧	
	الترتيب دولياً	٦٦	٦٦	٥٣	٢٧	٦١	
٢٠١٣	درجة CPI	٤٦	٤٣	٤٨	٦٩	٤٧	
	الترتيب دولياً	٦٣	٦٩	٥٧	٢٦	٢٨	٦١
٢٠١٤	درجة CPI	٤٩	٤٤	٤٩	٧٠	٤٥	
	الترتيب دولياً	٥٥	٦٧	٥٥	٢٦	٢٧	٦٤
٢٠١٥	درجة CPI	٥٢	٤٩	٥١	٧٠	٤٥	
	الترتيب دولياً	٤٨	٥٥	٥٠	٢٣	٢٢	٦٠
٢٠١٦	درجة CPI	٤٦	٤١	٤٣	٦٦	٤٥	
	الترتيب دولياً	٦٢	٧٥	٧٠	٢٤	٣١	٦٤
٢٠١٧	درجة CPI	٤٩	٣٩	٣٦	٧١	٤٤	
	الترتيب دولياً	٥٧	٨٥	١٠٣	٢١	٢٩	٦٨
٢٠١٨	درجة CPI	٤٩	٤١	٣٦	٧٠	٥٢	
	الترتيب دولياً	٥٨	٧٨	٩٩	٢٣	٣٣	٥٣
٢٠١٩	درجة CPI	٥٣	٤٠	٤٣	٧١	٥٢	
	الترتيب دولياً	٥١	٨٥	٧٧	٢١	٣٠	٥٦
٢٠٢٠	درجة CPI	٥٣	٤٢	٤٢	٧١	٥٤	
	الترتيب دولياً	٥٢	٧٨	٧٨	٢١	٣٠	٤٩
٢٠٢١	درجة CPI	٥٣	٤٣	٤٢	٦٩	٥٢	
	الترتيب دولياً	٥٢	٧٣	٧٨	٢٤	٣١	٥٦

المصدر: منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

هذا التذبذب في مراكز دول مجلس التعاون على مؤشر مدركات الفساد الدولي يشير إلى أن هناك كثيراً من الجهود التي يتعين اتخاذها لتحسين مراكز هذه الدول على المؤشر، كما يتعين أن تكون هذه الجهود مدعومة برغبة صادقة وحقيقية من أقطاب النظام السياسي في مكافحة الفساد والتأكيد على الالتزام بتطبيق بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بكل إجراءاتها وتدابيرها الوقائية والإصرار على ملاحقة الفاسدين مهما علت مراكزهم أو قريهم من النظام، واسترداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد. عندها تتحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها الهيئات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، وتتحقق معها ثقة المواطنين بأنظمتهم السياسية.

لعل الحملة التي قادها ولي العهد في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٧م على رموز الفساد في المملكة، التي نتج عنها استرداد ما يقارب ١٠٦ مليارات دولار من الأموال المنهوبة من خزينة الدولة فيما يعرف بحملة الريتز كارلتون^(٤٠) وكذلك تحرك وزير الدفاع السابق في دولة الكويت في موضوع التجاوزات التي تمت في صندوق الجيش التي قام بإحالتها إلى النائب العام للتحقيق في شبهة الاعتداء على المال العام بما يجاوز ٢٤٠ مليون دينار.^(٤١) وقيام مجلس الوزراء الكويتي بإحالة جميع الأطراف ذات العلاقة بقضية الصندوق السيادي الماليزي IMDB، الذي تأسس برأسمال قدره ٨ مليارات دولار لتطوير الاقتصاد الماليزي والتي أثيرت حوله قضايا تتعلق بجرائم سرقة وفساد وغسل الأموال ترتب عليها ملاحقة رئيس وزراء ماليزيا السابق نجيب عبدالرزاق وشريكه جولو وتورط شخصيات كويتية في هذا الملف إلى جهات الاختصاص.^(٤٢) هي بعض الأمثلة على كيف أن للإرادة السياسية أن يكون لها دور فاعل في مكافحة الفساد على ما كانت هناك رغبة صادقة في ذلك.

ثامناً: الخلاصة:

- الفساد من أكبر معوقات التنمية في العالم، وله آثاره المدمرة على القطاعات كافة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، والتصدي له واجب تقتضيه المصلحة الوطنية، وتتطلبه الالتزامات الدولية.
- لا تزال الجهود الدولية في مكافحة الفساد قاصرة، والتزام الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما زال بطيئاً في تنفيذ كثير من التدابير والإجراءات الواردة بالاتفاقية.
- المؤشرات الدولية لقياس مستوى الفساد في القطاع العام تشير إلى صورة قاتمة عن وضع الفساد في العالم، والقليل من الدول من يقوم بتحسينات اللازمة لمعالجة الفساد.
- تبعية بعض الجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي للسلطة التنفيذية من شأنه أن يضعف استقلالية هذه الجهات عند التعامل مع جرائم الفساد.
- تقييد منظمات المجتمع المدني وعدم إتاحة مساحة كافية لها للمشاركة في جهودات مكافحة الفساد وعدم توفير الإمكانيات اللازمة لها لتحقيق ذلك.

التوصيات

- وضع تشريعات وإجراءات تجفف منابع الفساد، وتلاحق مرتكبيه، وتسهل للمواطن الوصول إلى الخدمات العامة، وتحمي المبلغين عن جرائم الفساد.
- تعزيز الشفافية والنزاهة في المعاملات الإدارية والمالية والشراء الحكومي، ووضع القوانين واللوائح التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومة.
- تعديل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث يكون التزام الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ التدابير والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه واسترداد الموجودات المتحصلة عن جرائم الفساد واجباً تقتضيه المصلحة العامة للدول الأطراف في الاتفاقية.
- حث الدول الأطراف في الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وضعها على المؤشرات العالمية التي تقيس مستوى الفساد في العالم، ودراسة الأسباب المؤدية إلى تراجع مراكزها على المؤشر ومعالجة أسباب القصور.
- منح الاستقلالية الكاملة للجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي والنأي بها عن تدخلات أو ضغوطات من السلطات الأخرى.
- دعم منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وإتاحة مساحة كافية لها للمشاركة في جهودات مكافحة الفساد، وتوفير الإمكانيات كافة اللازمة لها لتحقيق أهدافها باستقلالية كاملة.

المراجع :

- (١) لسان العرب لابن منظور ص ٣٣٥ .
- (٢) القاموس المحيط ص ١٢٤٦ .
- (٣) تفسير الكشاف للزمخشري ص ٤٧ .
- (٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ص ٩٢ .
- (٥) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم ٢٥٩٧ .
- (٦) أخرجه مسلم حديث رقم ١٨٣٢ .
- (٧) ورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنع الفوائد ص ٢١١ .
- (٨) الدكتور عبد الله بن عبد الكريم السالم . استراتيجية الحد من الفساد: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية . ورقة عمل مقدمة إلى ندوة إدارة المال العام: التخصيص والاستخدام وورشنة عمل تسوية المنازعات المالية .
- (٩) مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . تقرير من إعداد مركز العمليات الانتقالية الدستورية والمؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٢٤
- (١٠) جون د . سوليفان . الدليل السابع: البوصلة الأخلاقية للشركات .. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات ص ٦
- (١١) د . هشام مصطفى الجمل . الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني . مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا . جامعة الأزهر . العدد ٢ المجلد ٣٠ - أبريل ٢٠١٥ . ومصطفى خواص . الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٩ . وهاشم الشمري وإيثار الفتلي . الفساد الإداري، والمالي، وآثاره الاقتصادية، والاجتماعية . عمان . دار اليازوري العلمية ٢٠١١

- (١٢) مصطفى خواص. الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٩.
- (١٣) مصطفى خواص. المصدر السابق.
- (١٤) موقع منظمة الشفافية الدولية <http://www.transparency.org>.
- (١٥) هشام مصطفى الجمل. المصدر السابق.
- (١٦) هاشم الشمري وإيثار الفتلي. المصدر السابق.
- (١٧) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (unodc.org).
- (١٨) جريدة الشرق الأوسط (https://aawsat.com/print/638156)
- (١٩) جريدة الجريدة الكويتية. عدد ٢٩٨٣ بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٨ ص ٦.
- (٢٠) موقع الأمم المتحدة (un.org/sg/ar).
- (٢١) OECD (2014), Foreign Bribery Report: An Analysis of the Crime of foreign Public Officials, OECD Publishing. & Putting an end to corruption, oecd.org/corruption/pdf, OECD Publishing.
- (٢٢) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة. الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الأمم المتحدة. نيويورك ٢٠٠٤ (https://www.unodc.org).
- (٢٣) آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الوثائق الأساسية. مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. الأمم المتحدة. نيويورك. مايو ٢٠١١.
- (٢٤) موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية (https://www.nazaha.gov.sa).
- (٢٥) موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت (https://www.nazaha.gov.kw).
- (٢٦) موقع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في دولة قطر (https://www.acta.gov.qa).

- (٢٧) موقع جهاز الرقابة المالية والإدارية في سلطنة عمان (<https://www.sai.gov.om>).
- (٢٨) موقع ديوان المحاسبة ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة (<https://www.saiuae.gov.ae>).
- (٢٩) موقع وزارة الداخلية في مملكة البحرين (<https://www.interior.gov.bh>).
- (٣٠) موقع منظمة الشفافية الدولية (<https://www.transparency.org>).
- (٣١) UN Convention against Corruption
- (٣٢) موقع التحالف المدني العالمي لاتفاقية الامم المتحدة (<https://www.uncaccoalition.org>).
- (٣٣) موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية. مصدر سابق.
- (٣٤) موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت. مصدر سابق.
- (٣٥) موقع وزارة الداخلية في مملكة البحرين. مصدر سابق
- (٣٦) موقع جمعية الشفافية الكويتية (<http://www.transparency.org.kw>).
- (٣٧) موقع مؤسسة سعة القدوة الحسنة الخيرية السعودية (<http://www.saafah.org>).
- (٣٨) الوثيقة رقم (cac/cosp/2019/9) المتضمنة التقرير الصادر عن امانة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حول تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية من الاتفاقية).
- (٣٩) الوثيقة رقم (cac/cosp/2019/10) المتضمنة التقرير الصادر عن أمانة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حول تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية.
- (٤٠) جريدة الشرق الأوسط. العدد ١٤٦٧٤ ص ١ بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١.
- (٤١) جريدة الجريدة الكويتية. العدد ٤٢٧٢ ص ١ بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥.
- (٤٢) جريدة الرأي الكويتية. العدد ١٤٨٦٢ ص ٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢١.

تحصين المجتمع من الفساد من منظور قيمي

الدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصاري

العمل على تحصين المجتمع من الفساد من الأهداف العليا للدين الإسلامي، كما في النصوص الدينية المتكاثرة، سواء من القرآن الكريم أو من السنة النبوية الشريفة القولية والعملية لرسولنا عليه الصلاة والسلام، وتجسده السوابق المبكرة من أعمال الخلفاء الراشدين، إضافة إلى التراث الفقهي والأدبي المتضمن دور فقهاءنا وعلماؤنا وجهودهم في رفع وعي مجتمعاتهم وتحسينها من الفساد.

المفهوم القرآني للفساد:

لا أعلم كتاباً سماوياً شدد في التحذير من الفساد، وتوعد المفسدين بالعقاب كالقرآن الكريم. عندنا العشرات من الآيات التي توضح العاقبة السيئة للأمم التي استشرى الفساد في مجتمعاتها، فكان مصيرها مأساوياً. مفهوم الفساد في القرآن له مدلول أوسع من المدلول المتداول لدى منظمة الشفافية العالمية، إذ يشمل كل ما هو ضد الصلاح كالظلم، أكل أموال الناس بالباطل، استغلال الوظيفة للمصلحة الخاصة، المحاباة في التوظيف، إسناد الأمر إلى غير أهله، الرشوة، الاختلاس، الغصب، الإسراف، البطر، الاحتكار، الغصب، والإثراء غير المشروع، الغش، والتطيف في الكيل والميزان.

كما يشمل المفهوم القرآني للفساد الكفر والمعاصي، الاستبداد السياسي، انتهاك حقوق الإنسان، التعديات، سفك الدماء، التخريب، الإضرار بالبيئة، وهدر الموارد، بل إن الفساد يتسع لينتظم مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»؛ فكل أمر بمعروف فهو من قبيل الصلاح، وكل سكوت عن منكر فهو فساد.

قرآنا حريص على تحصين مجتمعاتنا من الفساد، ويحذرننا من التساهل في أمر الفساد، وإلا كان مصيرنا كالأمم السابقة {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا} سورة القصص (٥٨)، {وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونََ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا} سورة يونس (١٣)، {وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ} سورة الإسراء (١٦). كما يرشدنا إلى المنهج العملي لمقاومة الفساد بالتغيير الإيجابي؛ {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} سورة الرعد (١١).

المفهوم النبوي للفساد:

إذا جئنا للمفهوم النبوي للفساد، فهناك كم هائل من الرويات الحديثية المنسوبة للنبي عليه الصلاة والسلام، وهي في مضامينها العامة لا تخرج عن المفهوم القرآني للفساد؛ فالظلم فساد، وأكل أموال الناس فساد، وحتى السكوت على المنكر فساد.

المفهوم التراثي للفساد:

الخبرة الإسلامية في مقاومة الفساد مبكرة جداً، منذ ثورة الأمصار على الفساد في عهد الخليفة الراشدي عثمان بن عفان رضي الله عنه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فنحن نملك تراثاً ضخماً ورائعاً في أدبيات مقاومة الفساد. عندنا المدونات الفقهية المبكرة التي عنت بقضايا الفساد والصلاح. من أوائلها كتاب «الأموال» لابن سلام في القرن الثالث الهجري، و«الخراج» لأبي يوسف، و«السير» للشيباني، وهي مدونات اهتمت بتنظيم أجهزة الدولة وفق نظام سياسي حاول المقاربة بين تعاليم الدين وأدبيات الخبرة السياسية الفارسية في تنظيم شؤون الدولة في المزاجية بين السلطة المطلقة للسلطان وقيود الشريعة الإسلامية. نجد هذه المدونات المبكرة معنية بأمور ولاية الحسبة، والشروط المطلوبة في متوليها؛ لأن الحسبة أمر بمعروف أو نهي عن

المنكر. يقول عنه الإمام الغزالي في القرن الخامس الهجري (والقطب الأعظم في الدين) فوجب أن يكون المحتسب فقيهاً.

ولأهمية دور المحتسب في الرقابة على الأسواق في الحواضر الإسلامية، اهتم الفقهاء بالتأليف عن الحسبة كأداة في مكافحة الفساد المالي المتمثل في الغش والاحتيال في الوزن والكيل، ومنع الاحتكار، والتعديت والرقابة على أهل الحرف والصناع، وكانت هناك «ولاية المظالم» وهي ولاية أعلى من ولايتي الاحتساب والقضاء، للنظر في منع تعديت الولاة على الرعية، وجور العمال فيما يجبونه من أموال، ورد المغصوب إلى أصحابه سواء غصوب ذوي السلطة، أو أصحاب النفوذ، وكان ينظر فيها الخلفاء والسلطين.

لكن الأمر الجدير بالذكر أن جهود الفقهاء والعلماء القدامى في مكافحة الفساد انصبت على فساد المجتمع لا على فساد من هم في السلطة. ونتيجة لذلك الانفصال الحاد بين «المجتمع» و«الدولة»، وبين «الأمة وعلمائها» و«الطبقة الحاكمة ورجالها»، فكانت «الدولة ورجالها وجندها» في جانب، و«الأمة وشؤونها» في جانب آخر. لا يقوم بينهما اتصال حقيقي إلا في موضوع الجباية وبعض نواحي الإدارة والقضاء. وهذا الانفصال بين «أهل السياسة ومن هم في السلطة» و«علماء الدين وجمهور الأمة»، نلاحظه في أواخر العهد الأموي، وبدايات العهد العباسي ١٢٢ هجري. فأهل السلطة لم يكونوا ملتزمين بتعاليم الشريعة فيما يتعلق بشؤونهم ومصالحهم، والأمة وعلمائها لم تكن قادرة على منع فساد من هم في السلطة، لذلك لم يكن أمام العلماء والفقهاء والمصلحين إلا العمل على المحافظة على الكيان الاجتماعي للأمة من عدوان الدولة ما أمكنهم، فتمسكت بحماية الأخلاق ورعاية شعائر الدين والعمل على تحصين المجتمع من الفساد، وساعد على ذلك أن التنظيم الاجتماعي للأمة تاريخياً؛ تنظيمات المجتمع المدني، كان قائماً على الجهود الأهلية، وعلى الخدمات والمبادرات الطوعية، فكانوا يقومون بتأمين المرافق العامة: بدءاً من عمارة

المساجد وصيانتها وتمويل شؤون التعليم والإنفاق على طلاب العلم والمعلمين والاهتمام بالطرق وإنارتها ووسائل الانتقال والعناية بالمحتاجين والأيتام والأرامل والفقراء وعابري السبيل، وكل ذلك من أموال الأوقاف والحبوس والزكاة والمؤسسات المدنية الخيرية، بمنأى عن الاتكال على الدولة التي اقتصرت وظيفتها على الحماية الخارجية والأمن الداخلي والجباية فحسب^(١).

هنا تساؤلان مهمان تسعى الورقة إلى الإجابة عنهما؛ الأول: لماذا لم تتجذر تلك التعاليم الدينية في مجتمعاتنا الخليجية لتحسينها من الفساد، رغم أنها الأكثر تظاهراً بالمحافظة على الشعائر الدينية؟، والثاني: لماذا وبالرغم من الجهود التي تبذلها دول الخليج في مكافحة الفساد، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة المتعددة، وإنزال العقوبات الشديدة فيمن تثبت إدانته، هناك إحساس عام لدى مواطني الخليج بأن حجم الفساد تعاضم منذ مقولة أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد -رحمه الله- في عام ٢٠٠٤م: «الفساد في البلدية ما تشيله البعارين»، مع أن تقارير منظمة الشفافية العالمية السنوية تضع دولنا الخليجية في القائمة الأقل فساداً عربياً؟

إجابة التساؤل الأول:

كيف اتفق أن تكون مجتمعاتنا الخليجية الأكثر تديناً وهي الأكثر شكوى من الفساد المستشري في مفاصلها، ولماذا لم يحصن الدين مجتمعاتنا تجاه عوامل الفساد؟ أتصور أن المجتمعات الخليجية رغم حرصها على الشعائر الدينية من صلاة وصيام وزكاة وحج وعمرة، ورغم إنفاق أفرادها وحكوماتها في سبل البر والإحسان من صدقات ومساعدات.. الخ، إلا أن هذا التدين شكلي لا انعكاس له على المسلكيات المجتمعية العامة. نعم، المظاهر الدينية واضحة وجليّة، والمساجد عامرة بالمصلين، والناس حريصون على إخراج الزكاة، وصيام

شهر رمضان والبر والإحسان من قبل الجميع، لكن المضامين الحقيقية لهذه العبادات لا التزام بها في مجمل حياتنا العملية، هناك فجوة واسعة بين تعاليم الإسلام التي ندعو الناس إليها والواقع الحياتي لمجتمعاتنا. وأتصور أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً بين المبادئ والوقائع في ظل تزايد الوفرة الريعية ما لم نحدث انعطافاً حاسماً في حياتنا الاجتماعية وأساليب تفكيرنا ومناهجنا التعليمية والتربوية مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} سورة الرعد (١١).

دول الخليج، وبفضل الوفرة الريعية، تشيد أكبر وأفخم الجوامع إلى جانب أعلى الناطحات والصروح المعمارية، وتراعي أمور الدين، لكن القيم الدينية المتعلقة بالحرص على الموارد العامة وصيانة المال العام، وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟»، ما يتعلق به من قيم الأمانة، النزاهة، الشفافية، العدالة الاجتماعية، والمحاسبة، ومنع تزواج عالم السلطة بعالم المال لا نجدها مترجمة على أرض الواقع المجتمعي في علاقات ومعاملات وتنظيمات رقابية فاعلة.

التدين الحقيقي ليس مجرد أداء عبادات، بل يتجاوز ذلك إلى الالتزام بكل ما شرعه الله للناس لتتنظم به علاقاتهم بالسماء وبعضهم بعضاً من معاملات وسلوك وأخلاق، وللدين وظيفة اجتماعية وأخلاقية، فهو يهذب النفس ويرقى بالسلوك ويخلق عنده الإحساس بالمسؤولية وتحري الأمانة ويدفع الإنسان ليكون منضبطاً حريصاً على المال العام.

التدين الخليجي، ليس استثناءً من التدين العربي عامة الذي يغلب عليه الشكل والمظهر على حساب الروح والجوهر، وهذه المظهرية لها امتداد تاريخي نجد بعض تجلياتها عند أبي الطيب المتبني في تشخيصه للمجتمع المصري في القرن الرابع في قصيدته المشهورة «أغاية الدين أن تحفوا شواربكم.. يا أمة ضحكت من جهلها الأمم»، إذ رأى الناس يلتزمون بإحفاء الشوارب وإطلاق

للحى وغيرهما من المظاهر الدينية، ثم يفعلون ما يتناقض مع جوه - الدين وتعاليمه، وهو التشخيص نفسه الذي قام به أبو العلاء المعري (٣٦٣ - ٤٤٩) للمجتمع العراقي، عبر عنه بقوله:

توهمت يا مغرور أنك دين علي يمين الله مالك دين
تسير إلى البيت الحرام تنسكاً ويشكوك جار بائس وخدين

وبقوله:

أشد عقاباً من صلاة أضعتها وصوم ليوم واحد، ظلم درهم

اختزال الدين في الحجاب واللحية وتحريم الفنون وغيره من المظاهر غير الجوهرية وكأنه لب الدين بدلاً من أن يلتزم أفراد المجتمع بالأمانة في المعاملة وصيانة المال العام والبعد عن الرشوة والفساد والسرفقة وأداء العمل بإخلاص هو الذي خلق هذا الانقسام الديني والفكري بين المبادئ والواقع. بين العلم والعمل. وقد نتساءل، في ظل هذا التدين الشكلي الذي يسود مجتمعاتنا قديماً وحديثاً، الذي لا يحمي مجتمعنا من عوامل الفساد.

كيف نحصن المجتمع الخليجي بالقيم التي تجسد جوهر الدين لا مظاهره؟ هذا تساؤل محير، وتتعدد إجاباته بحسب المشارب الفكرية للباحثين، وليس عندي إجابة شافية، لكنني أرى أن البداية الصحيحة تبدأ بتحرير عقل المجتمع من وصاية السلطة الدينية التي تحتكر الفتاوى والاجتهادات الدينية، كما فعل مارتن لوتر في عهد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر الأوروبي، حينما دعا إلى حق كل مسيحي أن يفهم النص الإنجيلي بنفسه دون وصاية الكنيسة أو الاستعانة برجال الدين. قرأنا نزل بلسان عربي واضح وبيّن، ومن حق من يتكلم العربية أو يتعلمها أن يفسر النص القرآني بحرية واستقلالية، فإذا كان رأياً خطأ فعلى المتخصصين الرد والتوضيح، لكن ليس من حق علماء

الدين أن ينصبوا أنفسهم حراساً على الفهم الديني ويمنعون الآخرين بحجة أنهم غير متخصصين. لا سلطة دينية في الإسلام ولا وصاية ولا احتكار للفهم الديني ولا كهنة ولا بابا للمسلمين. القرآن أتى أساساً لهدم السلطة الدينية التي تدعي أنها توقع عن رب العالمين، لا أحد يوقع عن الله؛ لأنه لا أحد يعرف مراد الله من النص المنزل تحديداً، إذ لا يملك أحد الحقيقة المطلقة.

قرون متطاولة وعلماء الدين يحتكرون الفهم الديني فزادوا مجتمعاتنا بؤساً وتخلفاً، وقد آن الأوان لكسر وتفكيك هذا الاحتكار انطلاقاً للإصلاح الديني المنشود. الدين ليس ملكاً حصرياً لعلماء الدين أو المؤسسة الدينية فهو دين المسلمين جميعاً، ومن حقهم أن يسهموا بأرائهم حتى في الشأن الديني، من حق المثقفين الخليجيين على اختلاف مشاربهم السياسية والفكرية أن يسهموا في الإصلاح الديني بالفكر النقدي، وأن يعبروا عن آرائهم بحرية من غير تجريحهم أو تكفيرهم أو تخوينهم. ولا يحق لعلماء الدين منع غيرهم من تناول الشأن الديني بحجة أنهم أهل الاختصاص ويجب احترام التخصص، فالدين ليس مهنة حرفية احتكارية؛ كالطب والهندسة، ولو انتظرنا تحقيق الإصلاح الديني على يد علماء المؤسسة الدينية فلن نحصل، قرن كامل من محاولات الإصلاح الديني على يد علماء الدين ولم يتحقق، وما ذلك إلا لأن هذا الإصلاح شأن مجتمعي على جميع ذوي الفهم الإسهام فيه. والثابت تاريخياً ومعرفياً أن الأغلبية العظمى من الإضافات الإسلامية المبدعة التي أسهمت في تطوير الفكر الإسلامي وقدمت اجتهادات جديدة منفتحة على العصر وجعلتنا نفهم الإسلام بشكل أفضل، جاءت من شخصيات ورموز من خارج الحقل الديني، فكم من مهندس وطبيب وقانوني وصل بدراسته الذاتية وبهدي البصيرة إلى ما لم يصل إليه المتخصص في الدين.

إن الرهان على علماء الدين وحدهم في الإصلاح الديني رهان خاسر؛ لأنه كما يقول الدكتور أحمد البغدادي -رحمه الله- «لأن رؤية عالم الدين تختلف في مفهومها عن رؤية الليبرالي المؤمن الذي يتميز برؤية أوسع للنص، ضعيف التأثير في مجتمع يتمسك بالمظاهر الدينية ويعتمد الثقافة الشفهية المبسطة، خلافاً للطرح الليبرالي الذي يدعو المسلم إلى التفكير في النص واستخدام عقله في الفهم والتفسير».^(٢)

ما تفسير هذه الازدواجية في الشخصية الخليجية والعربية الفردية والجماعية؟ هذا تساؤل طرحه المفكر البحريني دكتور محمد جابر الأنصاري -شفاه الله وعافاه- منذ زمن في مقال قيم بعنوان «أفضل المبادئ وأسوأ الأوضاع». وأجاب عنه بقوله: «إن القيم والمثل العليا ليست مجرد مبادئ دينية وأخلاقية أو فكرية يمكن إيصالها إلى أفئدة الناس وعقولهم بالموعظة الحسنة والخطبة البليغة إذا كان واقعهم اليومي المعيش في أبعاده وحقائقه الأساسية يتناقض مع هذه القيم والمثل من حيث هي سلوك حي وتطبيق ممارس»^(٣). فإنه مع أهمية التبليغ والموعظة الحسنة، بل التربية المبكرة فإنه ما لم تتلاءم حقائق الواقع المجتمعي والعلاقات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع هذه القيم، فإن النتيجة لن تكون غير تعميق الازدواج والتناقض في الشخصية الفردية والجماعية بين المثل المعلنة من ناحية والسلوك العملي الظاهر والخفي من ناحية أخرى.

إن المجتمعات الخليجية ومثلها المجتمعات العربية، لم تفلح في ترجمة القيم السامية في سلوكيات عملية: ثقافة وممارسة ونظاماً، غرساً في مرحلة التشئة الأولى، وترسيخاً عبر المنظومة الإعلامية، الدينية، التعليمية، السياسية، والتشريعية. إن ما يجب تأكيده أن الإنسان لا يولد متشبعاً بهذه القيم، بل يكتسبها اكتساباً عبر ممارسات تربوية في مناخ يسمح بالتعددية السياسية والفكرية والدينية، وتشريعات لا تمايز بين المواطنين بسبب أعراقهم أو أصولهم

أو مذاهبهم أو أديانهم، ونظام سياسي يعزز الثقافة المدنية ومنظمتها، وما لم تكن البيئة الاجتماعية متشربة لهذه القيم فإنها تبقى مثلاً عليا معلقة في السحاب يحث عليها المفكرون والعلماء والمربون، لكن دون جدوى، طبقاً للدكتور الأنصاري.

التساؤل الثاني:

لماذا هذا الإحساس العام بأن مجتمعاتنا الخليجية الأكثر فساداً، بالرغم من الجهود التي تبذلها دول الخليج في مكافحة الفساد وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة المتعددة وإنزال العقوبات المشددة فيمن تثبت إدانته، حتى إن تقارير منظمة الشفافية العالمية تضع دولنا الخليجية، متصدرة الدول الأقل فساداً عربياً؟

إذا كان لكل نظام اقتصادي، نظامه السياسي والثقافي والاجتماعي المتوافق معه، فأنتج الاقتصاد الرأسمالي نظامه السياسي الديمقراطي وثقافته القائمة على المذهب الفردي الحر، وآليات الرقابة والمحاسبة التي تحد من طغيان رأس المال واحتكاره للميدان الاقتصادي، كما أفرز الاقتصاد الشيوعي نظامه السياسي الشمولي وثقافته المبنية على المذهب الاشتراكي الجماعي وكذلك آليات الرقابة والمحاسبة والمعاقبة للفاستدين، فإن الاقتصاد الريعي الخليجي صنع أيضاً نظامه السياسي الوراثي وثقافته الرعية الرعوية، لكنه لم ينتج، كما أنتج النظامان الرأسمالي والشيوعي، نظاماً محاسبياً يحصن المال العام ويردع أهل السلطة عن العدوان عليه، كون «بيت مال المسلمين» تاريخياً من أيام الخليفة الأموي معاوية بعهدة السلطان وحده. ومرد ذلك في تصوري: أن ثقافة الاقتصاديين الرأسمالي والشيوعي مرتبطتان بدورة الإنتاج وبذل الجهد وتحمل المخاطر، بينما ثقافة الاقتصاد الريعي الخليجي غير مرتبطة بالتنمية والإنتاج، فهي ثقافة مجتمع اعتاد أو عوّدته حكوماته، بفضل الوفرة

الريعية، على أسلوب المنح والعطايا والمكرمات بلا بذل جهد أو مشاركة في إنتاج مقومات معيشة. قديماً رأت الثقافة العربية في قصيدة الحطيئة يمدح بها الزبرقان وهو من سادات العرب:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

رأت فيه هجاءً وحطاً من الزبرقان حتى إنه ذهب إلى الخليفة عمر شاكياً الشاعر وتم حبسه ولم يطلق سراحه إلا بعد تعهد. لكن هذه الوضعية «وضعية الطاعم الكاسي غير المسهم في دورة الإنتاج» أصبحت ثقافة خليجية مقبولة اجتماعياً، وصار هم كثير السعي وراء الحصول على «مغانم الريع» بلا أدنى جهد أو تحمل مخاطر.

لماذا الشعور العام لدى الرأي العام الخليجي بأن مجتمعنا ودولنا الأكثر فساداً؟ يرجع ذلك في تصوري إلى جملة تصورات، منها:

أولاً أن تجليات ومظاهر الفساد الخليجي أكبر وأكثر من أن تعد وتحصى، تناولها كل من الدكتور علي خليفة الكواري، في كتابه «تنمية الضياع»، الدكتور عمر هشام الشهابي في كتابه «اقتلاع الجذور»، ألخص أبرزها مع شيء من التصرف فيما يلي:

- الفساد المرتبط بتزواج السلطة برأس المال: وهذا أساس الفساد الخليجي، فما عدل وال اتجر في رعيته، لاستحالة المنافسة التجارية العادلة، مقولة قالها الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه منذ ١٥ قرناً أراها تعبر بصدق عما نشكو منه اليوم. منع عمر ولاته من التجارة في الرعية؛ لأن المنافسة التجارية لن تكون عادلة، ولم يكتف بالمنع، بل طبق مبدأ «من أين لك هذا؟» على كل الولاة الذين أثروا فوق رواتبهم، وصادر نصف أموالهم لحساب بيت المال. لقد أدرك مبكراً أن اشتغال أهل السلطة بالتجارة

مفسد للمجتمع والناس، وهو ما تتبته إليه أيضاً العلامة ابن خلدون في القرن الثامن الهجري في (المقدمة) وقال عنه (الجاه المفيد للمال) فهو بجاهه وسلطته كسب هذا المال.

– الفساد الناشئ عن التوسع في مشاريع عمرانية بلا مردود اقتصادي: أبراج تناطح السحاب، مجمعات تجارية (مولات)، مجمعات سكنية تشكل جزراً منعزلة عن محيطها السكاني، آلاف الوحدات السكنية المعدة للبيع للأجانب مقابل الحصول على الإقامة أو التأجير، وغيرها من مشاريع عمرانية خانقة للعواصم الخليجية. قدرت إحدى الدراسات تكلفتها بما يزيد على تريليونين. كما تطلبت بنية تحتية تم تمويلها من المال العام، وشكلت استنزافاً مستمراً له؛ تشغيلاً وصيانة، بمعنى أن كل هذا التوسع العمراني الذي يطلق عليه التطوير العمراني بلا مردود اقتصادي يعود على الخزانة العامة للدولة، بل أصبح يشكل نزيفاً مستمراً للمال العام، وطبقاً للخبير الاقتصادي الكويتي عامر التميمي، فإن هذه المشاريع غير المجدية اقتصادياً تشكل عبئاً اقتصادياً على المستثمرين، فضلاً عن آثارها الصعبة على الاقتصاد الكلي. ويتساءل، وهو محق: «هل يعقل أن يشتري الأوروبيون والأمريكيون أو حتى اليابانيون والصينيون وحدات سكنية في بلدان الخليج بأسعار مرتفعة في حين يمكن اقتناء أجمل المساكن في بلدانهم وبأسعار أدنى؟ وطبقاً للدكتور مشاري النعيم في مقالته «عمران بلا اقتصاد» فإن فلسفة العمران الخليجي لم تؤسس على أنها مورد استثماري، واستمرت دولنا توزع الموازنات على مشروعات توسع من حجم إنفاقها المستقبلي بلا عوائد تغطي تكاليف تشغيلها.

– الفساد الناتج عن استفحال الخلل السكاني وتفاقمه، الخليجيون اليوم أصبحوا أقلية في أوطانهم وسط هذا التسونامي المتدفق من بلاد الفئاض البشري والفقر والمجاعة سعياً وراء الرزق، ولا لوم عليهم، ولا اعتراض على

ضرورة استخدام العمالة بحسب متطلبات التنمية، لكن عشوائية الاستخدام وتوظيفها لخدمة المتنفذين الكبار وغيرهم أوجد ألواناً من الفساد لا نظير لها في العالم كالتجارة في الفيز والعمالة السائبة والفائضة التي شكلت عبئاً ثقيلاً مدمراً على الموارد العامة وعلى الخدمات والمرافق المتعددة، وتسبب في تدني جودة الحياة الخليجية في معظم دولها تحول معظم العواصم الخليجية إلى ورش ومعسكرات عمل، كما أدت إلى ظواهر سلبية، أبرزها شعور المواطنين أنهم غرباء يكادون يقتلعون من جذورهم، بحسب تعبير الشهابي.

- فساد تغول الدولة الخليجية وابتلاعها مجتمعتها وشعبها، وهيمنتها على مختلف مناشط المدني والأهلي والخيري، بل الاقتصادي، بحيث أصبح القطاع الخاص في معظم دول الخليج قطاعاً اقتصادياً تابعاً للدولة، ولا يقود الاقتصاد كما هو الحال في معظم دول العالم المتقدم، كما أدى هذا التغول إلى استغناء الدولة الخليجية عن جهد مواطنيها اعتماداً على استخدام الأجانب في المجالات التنموية كافة، بل السيادية ما أدى إلى شعور المواطن الخليجي بأنه مهمش ولا دور له في تنمية بلاده.

- الفساد الإداري المتعلق بالتعيينات في المناصب القيادية، بحسب الأصول العصبية لا الكفاءة والجدارة.

- الفساد الاجتماعي المتعلق بترويج نهج التباهي بالأصل القبلي والعشائري وانتصارات الأجداد والأسلاف في الذود عن حمى الأوطان، تكسباً للمغانم واستثثاراً بها، وهذا أضعف مفهوم «المواطنة»، كما أضعف نسبة المشاركة السياسية للمواطنين في حاضر ومستقبل أوطانهم.

- الفساد المتعلق بتعويد المواطنين في معظم دول الخليج المسلكية الريعية وانتشار الروح السلبية بينهم والاتكالية الشديدة على العمالة الوافدة في

تأمين مختلف احتياجاتهم المعيشية، وأصبح وجود كثرة الخدم والمربيات والسائقين في البيت الخليجي من مستلزمات التباهي الاجتماعي في بعض دول الخليج.

- الفساد المتعلق بتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة أضعف دور منظمات المجتمع المدني في رقابة المال العام، وحال دون نمو مجتمع مدني حيوي حاضن لثقافة المساءلة والمحاسبة والمراقبة قادرة على تحجيم الفساد.

- الفساد المتعلق بالعمولات الضخمة التي يحصل عليها منفذون مقربون في المناقصات الكبيرة عبر الشركات الدولية.

- الفساد المتعلق بالتجارة في الفيز والإقامات، التي تُعد لدى البعض، نوعاً من إعادة توزيع المغانم على بعض كبار المتفذين، فهذه التجارة المحرمة دولياً باعتبارها اتجاراً في البشر، محرم شرعاً، كونه أكل أموال الناس بالباطل، ويسيء لسمعة ومكانة دول الخليج في المحافل العالمية، لا يزال يمارس، ولا نجد من السلطات الحاكمة حزمًا أمام هذه التجارة المحرمة، لدرجة أن المستشار شفيق إمام كتب مقالاً بعنوان «الرق والاسترقاق في تجارة الإقامات»، قال فيه: «أصبحت المتاجرة في الإقامات أصلاً من أصول الشركات، ويتم التخارج فيها أو التنازل عنها عند بيع هذه الشركات، إذ يدخل في تقييمها عدد الإقامات المسجلة عليها؛ لأنها تدر على أصحابها دخلاً سنوياً، وهو ما يدفعه الوافد لتجديد إقامته السنوية بما لا يقل عن ٥٠٠ دينار كويتي».

- الفساد المتعلق باصطفاء بعض المواطنين بامتيازات وأعطيات خاصة وتسهيلات معينة تتمثل في منح أرض وقرض لبعض المواطنين، لاعتبارات تتعلق بالولاء السياسي أو بالانتماء القبلي ليبنوا أبراجاً تستأجرها الدولة

مسبقاً مع حرمان أغلبية المواطنين. وما ظاهرة التوسع العمراني المستنزف للمال العام والمشكل عبئاً مدمراً للخدمات العامة والمسبب في تدني جودة الحياة الخليجية إلا نتاج تلاقي مصالح متخذي القرار ورجال الأعمال، ليشكل الريع العقاري (تقياً أسود) يبتلع المال العام لحساب إثراء وبروز طبقة جديدة، حديثي النعمة، مستفيدة من مغانم الريع دون جهد إنتاجي، وذلك على حساب المصلحة العامة.

- الفساد المتعلق بالتدخل في شؤون القضاء، وعدم تنفيذ أحكامه أو التباطؤ في تنفيذها، وما يتعلق به.

- الفساد المتعلق بالتدخل في الشأن الانتخابي، وتسخير المال السياسي لشراء أصوات انتخابية أو ولاءات سياسية.

- الفساد المتعلق بتشريعات قانونية يتم تحصينها: وله صور كثيرة، يجمعها أنه نوع من الفساد المتعلق بتشريعات قانونية يتم تحصينها دستورياً بحيث لا يخضع للرقابة الدستورية، ولا يمكن الطعن فيها بأي وجه من الوجوه القانونية رغم أنها تسبب الضرر على المراكز القانونية للمواطنين.

خصائص الفساد الخليجي:

يصنف الفساد الخليجي بأنه نوع من «الفساد الكبير»، ويختلف عن الفساد الصغير المتعلق برشوة موظفين من أجل تخليص معاملة غير قانونية، ولذلك يتعذر رصده عبر مدركات منظمة الشفافية العالمية، كما أنه محصن بتشريعات قانونية تسوغه وتجعله ممارسة مقبولة اجتماعياً.

وبطبيعة الحال، فإن المستفيدين من الفساد الناتج من هذا النظام الريعي ومكرماته ومغانمه وعطاياه ومنحه لن يكون من مصلحتهم وجود نظام رقابي فاعل وقوي على المال العام، يراقب أوجه صرفه ويُسائل ويحاسب المسؤول عن هدره، بل سيكون هؤلاء قوى اجتماعية مقاومة ومعوقة للإصلاح.

هناك قناعة منتشرة لدى الرأي العام الخليجي، أن بعض كبار الفاسدين محصنون من المساءلة القانونية، وأن يد القانون لا تطولهم، إما لأن التشريعات بها ثغرات قانونية يمكن النفاذ منها، وإما أن القانون في مجتمعاتنا يفقد الهيبة والحزم اللازمين للتطبيق على الجميع. يعزز هذا الإحساس العام بتجذر الفساد في مجتمعاتنا، إن الشكوى المجتمعية من الفساد والمطالبة بمكافحته ومساءلة الفاسدين، عمرها أكثر من نصف قرن، وما زلنا نشكو ونطالب، والفساد يزداد ويتعاضم.

رابعاً: الشعور العام للمواطنين بأن الدخول الريعية محصنة من رقابة الرأي العام المجتمعي.

الآثار المدمرة للفساد على الفرد والمجتمع:

ربما لا تكون أخطر نتائج الفساد هدر المال العام والخاص، وتخریب التنمية، وإفساد الذمم، ولكن كما يقول الدكتور محمود عبدالفضيل، ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل، وقيم المجتمع، وهيبة القانون. إن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية قيمية أخلاقية ودينية، بل لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة من مظاهرها:

- انتشار ثقافة تبرر الفساد بما يضمن استمراره، فتصبح الرشوة والعمولة ممارسة مقبولة كنظام للحوافز.
- يفقد المواطن ثقته في جدوى عمله، ما دامت الدخول الخفية الناتجة عن الفساد تفوق المرتب الرسمي.
- يفقد القانون هيئته، لأن المفسدين يملكون من النفوذ ما يمكنهم من تعطيله، وعندما يرى المواطن أن القانون لا يطول المفسدين الكبار، يفقد ثقته في القانون، فتصبح المخالفة هي القاعدة واحترام القانون هي الاستثناء.

- يتولد لدى المواطن شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص- في العمل وعدم احترام الوقت، ويعتقد تعطيل معاملات الناس.
- لا يبالي المواطن بترشيد الاستهلاك وحماية البيئة وحماية المال العام.
- خلق بيئة حاضنة للفساد، طاردة للكفاءات العلمية التي تضطر للهجرة لأجل الكرامة.
- يصبح المواطن بدوره عاملاً في إعادة إنتاج الفساد.

المنظومة القيمية وتحضين المجتمع من الفساد:

عندنا منظومة قيمية رائعة من التعاليم والتوجيهات في كيفية مكافحة مفاعيل الفساد وتحجيمه وتحصين المجتمع، لكن هذه المنظومة ليست منفصلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية التي تستظل بها، وهي معطى ليست بمعزل عن ثقافة المجتمعات الخليجية وعاداتها وتقاليدها ومواريتها الاجتماعية الممتدة، وأيضاً وهو الأهم، مدى تأهل مجتمعاتنا الخليجية وقابليتها لتشرب هذه التعاليم والقيم وتجذرهما في البنية المجتمعية وانعكاساتها على مسلكيات الأفراد وقناعاتهم وتوجهاتهم ونظراتهم إلى حرمة المال العام.

وكذلك فإن عوامل التربية والتعليم والتثقيف الديني والإعلامي التي تعمل على رفع الوعي المجتمعي لها الأثر الكبير في النفوس وفي ترشيد السلوك، لكن كل ذلك مرهون بمدى تجاوب أفراد المجتمع واستعداداتهم لتقديم التضحيات، وتنازلهم عن بعض مظاهر الرفاهية والترف، فالمنظومة القيمية لمجتمع ما، ليست معطى جاهزاً، بل عبر تفاعلية تربية مستمرة.

يجمع الباحثون على أن تحجيم الفساد سواء كان اقتصادياً أو إدارياً أو تشريعياً أو اجتماعياً لن يتحقق ما لم يكن وفق استراتيجية مجتمعية شاملة، من أبرز محاورها:

- تفعيل المبدأ الإسلامي «من أين لك هذا؟» وهذا يعني ضرورة إفصاح كل شاغلي الوظائف العامة وأعضاء الهيئة التشريعية والمنظمات المدنية عن ممتلكاتهم ومصادر تمويلهم وذمتهم المالية.

- تعزيز الشفافية بإتاحة المعلومات الدقيقة للجمهور للاطلاع عليها، وإفصاح المجال لوسائل الإعلام المختلفة لتسليط الأضواء على أداء الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

- تفعيل المساءلة، إذ لا إصلاح دون مساءلة، وهي مساءلة «تنفيذية»؛ أي مسؤولية الجهاز التنفيذي محاسبة نفسه، ومساءلة «تشريعية»؛ أي رقابة المجلس على الحكومة، ولتفعيل هذه المساءلة التشريعية لا بد من إشراك المواطنين فيها عبر تقنيات الحكومة الإلكترونية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. أخذت بعض برلمانات العالم بهذه التقنية، عبر متابعة الشعب جلسات محاسبة الحكومة، كما أن من حق المواطنين توجيه الأسئلة إلى المسؤولين عبر البريد الإلكتروني، ومساءلة «قضائية» تقوم على الاستقلالية والكفاءة.

- السعي لتعميم الحكم الصالح، وهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الأفراد تعبيراً سليماً، وتربط بينهم شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بينهم وبواسطتهم لخدمة مصالح العموم.

- تمكين التنافسية ومنع الاحتكار، وهي تنافسية تعددية «سياسية» تضمن وصول الأكفأ إلى السلطة، وتنافسية «اقتصادية» توجد أنشطة اقتصادية متنافسة بحرية دون سلطة احتكارية، تلفظ كل منحرف وفساد خارج النشاط. الاقتصادي. ولقد أثبتت الدراسات أن (التنافسية) في النظم الاقتصادية المزدهرة هي الأقدر على كشف بؤر الفساد ومكافحته.

إن تفكيك منظومة الفساد وتشخيص جرثومته واقتراح الوصفات العلاجية الناجمة لمقاومته وتحجيمه أصبح أمراً معروفاً، وتجارب العالم المتقدم في متناول الأيدي، يمكن أن نستفيد منها، لكن التساؤلات المحورية: ما هي الوصفة العلاجية المناسبة لمجتمعاتنا الخليجية، وكيف نفعها، ومن أين نبدأ؟ ومن الذي يبدأ؟ في تصوري، أن مجتمعاتنا الخليجية، وبحكم طبيعتها الريفية، لن تتجح في مقاومة الفساد أو تحجيمه إلا بتوافر عنصرين أساسيين هما؛ إرادة قيادية سياسية حازمة في اجتثاث جذور كافة أشكال الفساد، ومشاركة مجتمعية معينة للقرار السياسي بتنشيط الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني الخليجي.

المراجع :

- (١) راجع كتابي: الشورى وأثرها في الديمقراطية - رسالة دكتوراه ١٩٨٠. والخسيس والنفيس: الرقابة والفساد في المدينة الإسلامية، خالد زيادة. رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٨
- (٢) راجع كتاب التنوير، مركز الحوار والثقافة، الكويت ٢٠٠٥
- (٣) صحيفة الخليج الإماراتية ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧.

أدوات مكافحة الفساد: مفاهيم وأمثلة أسرار جواهر حيات

المقدمة:

الفساد ظاهرة منتشرة في أغلب الدول، إن لم يكن جميعها، وبأشكال مختلفة. لعل أبرزها الفساد المالي والإداري، الأمر الذي استدعى إيجاد حوائط صد لهذه الظاهرة التي توجد في الدول المختلفة وإن كانت بدرجات متفاوتة. وإذا سلمنا بأن الفساد هو بتعريف مختصر وبسيط سوء استخدام السلطة، فإن هناك طرقاً مختلفة لاجتثاثه، كما أن هناك تجارب عديدة، وناجحة يمكن الاستفادة منها. في هذه الورقة قمت باختيار ثلاث طرق عامة من أدوات التصدي للفساد ومكافحته، تتخلل كل منها تفاصيل وطرق فرعية ضرورية لمكافحة الفساد. الطريقة الأولى هي: إنشاء جهاز أو إدارة لمكافحة، حيث إن التجارب العربية لم تكن ناجحة بقدر الطموح، وأشارت هنا إلى تجربة هونج كونج، التي نجحت بجدارة في مكافحة الفساد. والطريقة الثانية «نظام أمبودسمان ombudsman» في مكافحة الفساد، الذي يعود للسويد، التي أنشأته في عام ١٨٠٩م، وتعني كلمة أمبودسمان، المفوض أو الممثل. بينما الطريقة الثالثة هي حق الاطلاع على المعلومات بحسبانها حقاً من حقوق الإنسان، ويجب إقرارها بقانون.

دون شك، هناك أدوات مختلفة لمكافحة الفساد، ولا يمكن إغفال دور الصحافة الاستقصائية على سبيل المثال في هذا الجانب، كما أن هناك تحديات مختلفة أمام الرغبة في مكافحة الفساد، تتفاوت من دولة لأخرى، لكن يبقى الأهم هو إيجاد الطريقة والوسيلة الناجحة لاجتثاث ظاهرة الفساد.

الفساد هو سوء استغلال السلطة المكلف بها الفرد لتحقيق منافع خاصة أو الإضرار بمصالح الدولة والمجتمع. والفساد يمكن أن يصدر من شرائح المجتمع كافة، لكن الفساد الخطير هو الجريمة التي تقرها النخب الاجتماعية والسياسية؛ كونه يشكل جريمة هيكلية تؤثر في ركائز الدولة والمجتمع؛ لذلك

يشار لهذا النوع من الجرائم بأنه نظامي؛ أي جزء من نظام مجتمع ما. ونظراً للأهمية الاجتماعية والسياسية لمرتكبيه، فتأثيره السلبي والضرار شديد على كل من سيادة القانون والحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية وسير اقتصاد السوق الحر وعلى الثقة العامة في المؤسسات الحكومية. وتجتهد كثير من الدول منذ زمن طويل لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة استناداً إلى نظم وضوابط وموازين وإداريين يخضعون للمساءلة، ويعملون بمهنية وخدمة مدنية خالية من المحسوبية.

الطرق الثلاث لمكافحة الفساد:

الطريقة الأولى: هيئة لمكافحة الفساد:

يعود تاريخ أول اتفاقيات مكافحة الفساد إلى ما بعد الاستعمار، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتوسع موقع هذه الهيئات الجغرافي حتى أصبحت موجودة في كثير من الدول المتقدمة والنامية. وقامت كثير من الدول المتحضرة بإنشاء جهاز مستقل ومتخصص لمحاربة الفساد؛ وذلك بتلقي بلاغات عن حالات الفساد، ويتم التحقيق فيها للتأكد من صحتها وجمع أدلة إدانة مرتكبيها. كما يقوم الجهاز بتنفيذ برامج وقاية وتوعية.

قامت كثير من الحكومات بنسخ النماذج الناجحة، دون الاهتمام الكافي بخصوصيات السياق المؤسسي والثقافي، الذي ستعمل فيه هذه الهيئات الجديدة. إن نشاط مكافحة الفساد أصبح لا يتعلق بالسياسات العامة فقط، وإنما اضطرت الشركات أيضاً إلى تبنيه؛ بسبب سلسلة الفضائح التي أضرت بسمعتها وأثرت سلباً في سوق الأوراق المالية، وقاموا بتوقيع اتفاقيات النزاهة ودعم سلسلة من منظمات مكافحة الفساد، سواء الحكومية أو غير الحكومية كمنظمات غير ربحية NGOs أو منظمة الشفافية الدولية TI وغيرهما، وعلى الرغم من عدم مقدرة هذه المنظمات غير الربحية على التشريع، إلا أنه

يمكنها الضغط على صناع القرار لتبني وتنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد وتعبئة الرأي العام.

أما بالنسبة للدول العربية فإنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ عام ٢٠٠٥م، وقد جاء في المادة (٦) من هذه الاتفاقية «تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد». وبهذا أصبح تنفيذ هذه الاتفاقية ملزماً للدول التي صادقت عليها، فهناك مؤتمر سنوي للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، يتابع تنفيذ بنودها. وبادرت بعدها كثير من الدول العربية بتأسيس هيئات لمكافحة الفساد، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه الهيئة لمكافحة الفساد المالي والإداري المنتشر في الدول العربية. وهذا ما تؤكد نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدولية.

عندما نرغب في التحدث عن تجارب ناجحة لهيئة مكافحة الفساد، فمن الصعب جداً أن نجد في الدول العربية، لكننا نجد أن مكتب التحقيقات بشأن الممارسات الفاسدة في سنغافورة CPIB ولجنة هونج كونج المستقلة لمكافحة الفساد ICAC، أكثر الهيئات فاعلية، وأصبحتا قدوة لعدد من الدول الأخرى في العالم الأنجلوسكسوني^(١) وخارجه. وعليه فإنني أرى أن اختيار أحدهما لهذا التقرير سيكون مفيداً للقارئ وذلك لاعتباره مثلاً يقتدى به، طبعاً بعد التعديل الذي تحتمه ظروف وثقافة الدول الأخرى، وبما أن الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في هونج كونج ICAC هي الأحدث فارتأيت أنه من الأفضل الاستشهاد بها كمثال في تقريرتي هذا.

نشأت هذه الهيئة في عام ١٩٧٤م حين كانت هونج كونج من أكثر المدن فساداً في العالم، وكان عدد من يؤمن بنجاحها قليلاً جداً، حتى إنهم أسموها Mission Impossible، كما أنها واجهت حرباً شرسة من قبل الفاسدين، لكنها

قاومت ونجحت في مهمتها، فخلال ثلاث سنوات قامت ICAC بتحطيم جميع عصابات الفساد في الحكومة ومحاكمة ٢٤٧ مسؤولاً حكومياً بما فيهم ١٤٣ رجل شرطة. وعند دراسة أسباب نجاح الـ ICAC خلال الـ ٣٠ عاماً من عملها اتضح أن أهمها يتلخص في التالي:

- القضاء على جميع أنواع الفساد السرية في الحكومة، وأصبح الفساد جريمة سرية للغاية وغالباً ما يشمل الأطراف الراضية فقط.

- من بين أولى الهيئات في العالم في تطبيق محاربة الفساد في القطاع الخاص بشكل فعال.

- التأكد من أن هونج كونج لديها انتخابات نظيفة.

- غيرت موقف الشعب إلى عدم التسامح مع الفساد ويكون ذلك أسلوب حياة يناضلون من أجله،

- كونها شريكاً فاعلاً في الساحة الدولية في تعزيز التعاون الدولي، وأنها كانت الشريك المؤسس للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، ثم حصلت الـ ICAC على أنها سادس أهم حدث حصل خلال ١٥٠ عاماً من تاريخ هونج كونج في استبانة تم عملها في عام ٢٠٠٠م.

ونجاح تجربتها هذه جعلها مثالية للاستثمار الأجنبي، حتى إنها قامت باستخدام هذا الشعار: «الميزة التنافسية لهونج كونج هي ICAC». وهذا يدفعنا للتساؤل: ما هي استراتيجية هونج كونج؟ ومدى إمكانية تطبيقها في مكان آخر للحصول على النتيجة نفسها؟ الكاتب Tony Kwok Man-wai يرى أن هناك ١١ عاملاً أدى إلى تحقيق نجاح ICAC ويمكن تلخيصها في الآتي:

١- الاستراتيجية المتشعبة: تتبنى ICAC نهجاً ثلاثياً؛ أي أن اللجنة مكونة من ثلاث إدارات منفصلة، هي:

أ. العمليات للتحقيق في قضايا الفساد.

ب. منع الفساد عن طريق فحص الإجراءات والأنظمة في القطاع العام؛ للوصول للفرص التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد وعمل اقتراحات وتقديم توصيات لسد هذه الثغرات.

ج. دائرة التواصل مع المجتمع لتثقيف المجتمع عن الفساد، وحشد دعمهم وشراكتهم في مكافحته.

من الواضح في مثالنا هنا أن الـ ICAC استخدمت الاستراتيجية الثلاثية وهي: الردع، المنع، والتعليم، وعلى الهيئات الموجودة في الدول الأخرى إيجاد الاستراتيجية المثلى لها، حيث إنه لا يوجد معيار واحد لمحاربة الفساد في جميع الدول.

٢- التنفيذ: قامت الـ ICAC بتخصيص ٧٠٪ من مواردها لقسم العمليات؛ وذلك بسبب قرارها بخصوص المباشرة بإنفاذ فعال للأهداف الرئيسية لتثبت للجمهور عزم الحكومة على محاربة الفساد بأي ثمن، وبقدرتها على القيام بذلك يثق بها الجمهور ويكون شريكاً لها في محاربة الفساد، إضافة إلى أهميته كرادع للمسؤولين الفاسدين الآخرين.

٣- طاقم محترف من الموظفين: استعانت الـ ICAC بطاقم محترف من الموظفين ذوي المهنية العالية، ويمتاز بالأخلاق، النزاهة، الشغف، والإحساس بالرسالة، والقيام بالواجبات المنوطة به. وعنصر الأخلاق النزيفة مهم جداً لطبيعة عملهم؛ لأن الموظفين أثناء مزاوله عملهم يلتقون بالفساديين، الذين يمتلك كثير منهم الذكاء والدهاء. فمثلاً يعمل في إدارة العمليات محققون

محترفون، خبراء بالحاسوب، محاسبون، ومحامون. أما إدارة الوقاية فليها خبراء تقنيون وإداريون، أما إدارة العلاقات المجتمعية فموظفوها من خبراء التعليم والأخلاق والعلاقات العامة. وأن لديهم مختصين في نظام حماية الشهود والتحقيق المالي والتحقيقات الجنائية الرقمية. وتعد ICAC واحدة من أولى الوكالات في العالم التي قامت بتصوير مقابلات بالفيديو مع جميع المشتبه بهم. فليهم فريق مراقبة مخصص يضم أكثر من ١٢٠ وكيلاً مدربين تدريباً خاصاً، تمثل المراقبة بالنسبة لهم مهنتهم الأساسية. كما أن لديهم عدداً من الوحدات المتخصصة، مثل حماية الشهود، الطب الشرعي الحاسوبي، والتحقيق المالي.

٤- استراتيجية الردع الفعال: لضمان التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية قامت ICAC بتوفير التالي:

- نظام شكاوى فعال للتشجيع على الإبلاغ ورقم ساخن يستقبل المكالمات ويعمل ٢٤ ساعة.

- نظام الاستجابة السريعة بوجود محققين على أهبة الاستعداد وجاهزين للعمل.

- تبني سياسة عدم التسامح مطلقاً Zero Tolerance طالما هناك شك، ويتم التحقيق في جميع تقارير الفساد، بغض النظر عما إذا كان خطيراً أو بسيطاً نسبياً.

٥- استراتيجية الوقاية الفعالة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحد من فرص الفساد في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة من خلال المنهجية التالية:

- تعزيز مراقبة النظام.

- تعزيز نزاهة الموظفين.

- تبسيط الإجراءات.
 - ضمان عمليات التحكم والرقابة الإشرافية.
 - ضمان الكفاءة والشفافية والمساءلة.
 - تعزيز مدونة أخلاق الموظف.
- ٦- استراتيجية التعليم الفعال: لدى ICAC مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم من أجل حشد المجتمع بأكمله لمكافحة الفساد وتتضمن الآتي:
- عن طريق الدعاية الإعلامية، البيانات الصحفية، المؤتمرات، المقابلات الإعلامية، وأيضاً عن طريق سلسلة الدراما التلفزيونية التي تتحدث عن قضايا ناجحة.
 - تعزيز الوعي العام عن شرور الفساد باستخدام التثقيف الإعلامي.
 - تعليم الأخلاقيات للأطفال ابتداءً من الروضة إلى الجامعة.
 - إنشاء نادٍ للمتطوعين الذين يرغبون في تثقيف المجتمع عن أهمية محاربة الفساد.
 - القيام بندوات لتطوير أخلاق الموظفين في القطاعين العام والخاص.
 - مشاركة قطاع الأعمال لإنشاء مركز لتطوير الأخلاق حتى يكون مورداً لتعزيز سلوك الموظفين.
 - تنظيم معارض، عروض متنوعة، وبرامج تلفزيونية لنشر رسالة عن المجتمع النزيه.
 - استخدام المواقع الإلكترونية لاستهداف فئة الشباب للتثقيف وتطوير الأخلاق.

٧- القانون المناسب: هونج كونج لديها تشريع شامل للتعامل مع جرائم الفساد، كما أنها فصلت جرائم الرشوة بدقة، ما يجعل الموظف العام تحت المراقبة، إضافة إلى ذلك فإن الـ ICAC لديها السلطة في الاعتقال والحجز واستجواب الشهود، تحت القسم والتحقق من الحسابات المصرفية والحجز على الممتلكات المشكوك بأنها مشتقة من عمليات فساد والاحتفاظ بوثائق السفر للمشتبه به لمنع من الفرار.

٨- آلية المراجعة: مع وجود سلطة التحقيق الواسعة، فإن وجود نظام الفحص والتوازن أصبحا ضروريين؛ وذلك لمنع إساءة استخدام هذه القوة البيضاء، من خلال وجود لجنة مراجعة العمليات الخاصة بـ ICAC، وهذه اللجنة ذات قوة عالية وأغلبية أعضائها من القطاع الخاص، ويتم تعيينهم من قبل الرئيس التنفيذي. ويوجد كذلك لجنة خاصة للشكاوى التي تقدم ضد الـ ICAC، تمكن الناس من تقديم الشكاوى بشفافية ويتم التعامل معها بعدل وحيادية.

٩- محاربة الفساد بالتساوي في القطاعين العام والخاص: هونج كونج من أول الدول التي جرمت الفساد في القطاع الخاص، وأن الـ ICAC ركزت بالتساوي في القطاعين واستخدمت معياراً واحداً لكلاهما؛ لأن الضرر في أي منهما سيؤثر سلباً في المجتمع.

١٠- نهج الشراكة: تبنت الـ ICAC نهج الشراكة؛ وذلك إيماناً منها بأن جهة واحدة لا يمكن أن تقضي على الفساد، وإنما تضافر جهود الأفراد والمؤسسات مطلوب، لذا تشاركت مع جهات على سبيل المثال لجنة الخدمة المدنية، جمعيات المجتمع المدني، المؤسسات التعليمية، وسائل الإعلام، والشبكات الدولية.

١١- الإرادة السياسية المستقلة والموارد الكافية: من الواضح أن الإرادة السياسية لهونج كونج تريد القضاء على الفساد، لذا جعلت الـ ICAC هيئة مستقلة تتبع لرئيس هونج كونج، كما أن الدعم السياسي واضح من الدعم المالي المخصص لها، وتُعد ميزانيتها آنذاك من أعلى الميزانيات الخاصة بهيئات مكافحة الفساد في العالم في عام ٢٠٠٢م، حيث كانت ميزانيتها تقدر بـ ٩٠ مليون دولار أمريكي.

ونستنتج مما سبق أنه من الناحية المثالية للجهاز الخاص بمكافحة الفساد، يجب أن تكون هناك وكالة مخصصة ومستقلة لمكافحة الفساد، مكلفة بتنسيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية، وحشد الدعم من المجتمع. أما من جهة أخرى، فهناك مشكلات تواجه هيئات مكافحة الفساد يمكن تلخيصها في الآتي:

- مشكلات داخلية: الإدارة الداخلية، ضعف القيادة، وعدم كفاية أو غياب الاستراتيجيات

- مشكلات خارجية: الافتقار إلى الإرادة السياسية، الدعم، الميزانيات غير المستدامة، والعلاقة المتوترة مع الجمهور ووسائل الإعلام على وجه الخصوص.

الطريقة الثانية: نظام أمبودسمان:

تم استحداث نظم لرد الحقوق ووقف الفساد تجاه الأفراد بشكل سريع، وذلك لتكون هذه النظم مساندة للنظام القضائي، الذي يُعد السلطة المعنية بتحقيق العدالة منذ آلاف السنين، ولكن أصبح من الضرورة وحسب قناعة المجتمع بأن الوسائل التقليدية في الرقابة على الأعمال وحماية الأفراد أصبحت غير كافية، إضافة إلى تعقيد إجراءاتها وبطئها وتكاليفها الباهظة. ويأتي في مقدمة هذه النظم نظام أمبودسمان، وكلمة أمبودسمان سويدية تعني المفوض أو الممثل، حيث استحدثت السويد هذا النظام في دستورها في عام ١٨٠٩م

ليحقق التوازن للأفراد بين سلطة مجلس النواب والسلطة التنفيذية، وللحد من تعسف الحكومة في استخدام امتيازاتها، وكذلك للحد من الصراعات التي كانت تحدث بين الملك ومجلس النواب، والتي أدت لفوضى كبيرة، وهنا أتى نظام أمبودسمان لإيجاد آلية ثالثة للإدارة بجانب الرقابة التشريعية والقضائية.

ونظراً لنجاح هذا النظام الاستثنائي، فقد طبقت كثير من الدول أنظمة مشابهة له، ففي عام ١٩١٩م أخذت به فنلندا، ومن ثم الدنمارك في عام ١٩٥٣م، وبعدها نيوزلندا في عام ١٩٦٣م، ثم المملكة المتحدة وكندا في عام ١٩٦٧م. وفيما يلي تجربة السويد في استخدام هذا النظام كأحدى أدوات مكافحة الفساد.

في البداية وقبل عام ١٩١٥م كان يتم انتخاب أمبودسمان واحداً ليقوم بجميع الاختصاصات الموكلة إليه من الرقابة الإدارية والمحاكم والقوات المسلحة، لكن من بعد عام ١٩١٥م أصبح يتم انتخاب اثنين أمبودسمان؛ أحدهما يعنى بالقضايا المدنية، والآخر بقضايا القوات المسلحة. ويتم انتخاب أمبودسمان لمدة أربعة أعوام، وعليه أن يقدم تقريراً سنوياً للبرلمان، يحتوي على ما قام به من أعمال خلال العام.

أصبح المكتب في عام ١٩٨٦م برئاسة ثلاثة أشخاص؛ الأول لحماية حريات الأفراد وكل ما يتعلق بالسجون، مؤسسات الأطفال، المسنين، وذوي الإعاقة، والثاني للرقابة على أعمال القوات المسلحة والضرائب، والثالث للرقابة على أعمال المحاكم، رجال الشرطة، الأمن المحلي، وأعمال الإدارة.

للمفوض حق إقامة الدعوى أمام المحاكم المختصة ضد من ارتكب أعمالاً مخالفة للقانون أو من أهمل أداء واجبه على النحو المطلوب، وهذا الحق ذكر في دستور السويد في عام ١٩٠٨م. ويمارس أمبودسمان عمله في ثلاثة مجالات تتلخص في الآتي:

١- الرقابة الإدارية العامة: أمبودسمان لديه الصلاحية باستدعاء الموظف العام والتحقيق معه بخصوص أي تهمة نسبت إليه، ويستطيع كذلك إقامة الدعوى على أي موظف مقصر في أداء واجبه ومطالبته بالتعويض. ويحق له أيضاً إجراء التفتيش الدوري على الجهات العامة وتوجيه الإدارة لاتباع أسلوب معين في العمل لتدارك الأخطاء.

٢- الرقابة الإدارية القضائية: يراقب أمبودسمان مدى تطبيق القضاة لواجباتهم ومساءلتهم عن أخطائهم خلال أدائهم لأعمالهم، كتأخير حسم الدعاوى أو عدم المحافظة على المستندات والسجلات، أو سوء تنفيذهم للأحكام؛ أو السلوك المتبع في الجلسة أو خارج المحكمة. بينما هناك بعض الدول التي تعمل بنظام أمبودسمان كفرنسا، نيوزلندا، النرويج، والمملكة المتحدة، وبعض الدول لا تجيز هذا النوع من الرقابة، معتمدة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، لكن السويد، فنلندا، والدنمارك ارتأت العمل به وذلك لأنه في رأيهم لا يشكل خروجاً عن مبدأ استقلال القضاء، حيث إنه يشرف على الشؤون الإدارية من عمل القاضي دون التدخل في إصدار الأحكام أو تغيير المضمون.

٣- الرقابة الإدارية العسكرية: تكون هذه الرقابة عن طريق مراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالجيش ومراقبة الإدارة الاقتصادية وأجهزة الرقابة الداخلية العسكرية، ويقوم الأمبودسمان كذلك بالرقابة على الإدارة العسكرية وحماية حقوق منتسبي القوات المسلحة، إضافة لتصديده للأخطاء التي تخل بحسن إدارة مرافق الدفاع الوطني. وأخذت بهذا النظام السويد، فنلندا، الدنمارك، والنرويج، واقتصر عمل الأمبودسمان الألماني على الشؤون العسكرية. بينما اقتصرت اختصاصاته في كل من المملكة المتحدة، فرنسا، والهند وبعض الدول على الإدارة المدنية فقط.

الطريقة الثالثة: حق الاطلاع على المعلومات:

إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات وحريتها يُعدان جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان، كما أن حرية المعلومات أداة رئيسة في مكافحة الفساد، وذلك عن طريق وجود سياسة وطنية لإدارة السجلات الحكومية، حتى توفر فرصاً لمحاسبة الموظفين الحكوميين والكشف عن الفاسدين منهم ليتم محاسبتهم ومعاقتهم. وقوانين حق الاطلاع موجودة منذ أمد بعيد، حيث إن مملكة السويد تُعد أول دولة تقوم بإقرار حرية الاطلاع والحصول على المعلومات منذ عام ١٧٦٦م، ومن ثم تم دمجها في الدستور السويدي الذي أعطى الحق لكل مواطن حرية الوصول إلى الوثائق الرسمية.

وهناك دول عدة تبعت السويد، وهي فنلندا في عام ١٩٥١م، والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٦٧م، ثم الدانمارك والنرويج في عام ١٩٧٠، ثم قامت كثير من الدول بإضافة نفسها إلى قائمة حرية المعلومات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات، بما في ذلك فرنسا، كندا، نيوزيلاندا، وأستراليا. لكن تطبيق القانون في أستراليا له طابع مختلف، حيث إن الجهة المسؤولة تجاوب فقط عن أسئلة المواطنين بمحتوى المستندات دون تزويدهم بالمستندات نفسها. أما القانون نفسه في إيطاليا الذي تم إقراره في عام ١٩٩٠م يعطي الحق للمواطن بالوصول لمستندات الحكومية، لكنه يتطلب سبباً مشروعاً للطلب، والغريب في هذا الصدد إفادة الصحفيين الإيطاليين بأنهم يحصلون على المعلومات عن طريق علاقاتهم الشخصية مع السياسيين وشبكة المعارف دون اللجوء للقنوات المختصة.

أود أن أشير هنا إلى أن قانون رقم ٢٠٢٠/١٢ في شأن «حق الاطلاع على المعلومات» تم إقراره في دولة الكويت في عام ٢٠٢٠م وتم إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به بعد ستة أشهر، وذلك بهدف إرساء مبدأ الشفافية

والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل حق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد الدولة وممتلكاتها والاستخدام الأمثل لها، وهذا يأتي تجسيدا للهدف الأول من أهداف هيئة مكافحة الفساد التي تم إنشاؤها في الكويت في عام ٢٠١٦م.

أما إذا أردنا أن نتحدث عن مثال جيد لتطبيق هذا القانون فاسكتلندا خير مثال، حيث صدر قانون حق الاطلاع في عام ٢٠٠٢م ليضمن حق الجمهور في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة وتنظيم الحصول عليها، إضافة إلى تحديد الجهة المختصة لذلك، مع تحديد مهامها وصلاحياتها. وأنشأت اسكتلندا مكتباً خاصاً مسؤولاً عن تطبيق هذا القانون، ويمارس أعماله مفوض المعلومات الاسكتلندي وصلاحياته تتلخص في الآتي:

- ضمان وصول المعلومات إلى طالبيها في حدود القانون.
 - النظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول على المعلومة من الجهات العامة والعمل على تسويتها.
 - القيام بالتحريات والتحقيقات في قضايا الشكاوى.
 - إعداد التقرير السنوي حول أعمال المكتب.
 - تحديد الممارسات التي يجب أن تقوم بها السلطة العامة للامتثال لتطبيق القانون بصورته الصحيحة.
- ومن جهة أخرى هناك معلومات ممنوع نشرها ويمكن تلخيصها في الآتي:
- المعلومات ذات الطبيعة التجارية السرية، التي يؤثر إفصاحها في المنافسة العادلة والمشروعة بين الأطراف.
 - الوثائق المصنفة على أنها سرية، وتتعلق بالسياسات الخارجية، أمن الدولة، والدفاع الوطني.

- المعلومات التي تتعلق بالتحقيقات والتحريات، التي تجريها أجهزة الأمن بشأن قضايا عامة، أو التحقيقات التي تقوم بها جهات مختصة.

- المعلومات التي يؤثر الكشف عنها في مفاوضات تجارية أو مالية أو صناعية مع دول أخرى.

بشكل عام، إن المعلومات التي تحجبها الحكومات تكون بسبب غرض سيء كالفساد، الذي يأتي في المرتبة الأولى، أو تكون لأهمية سريتها للمصلحة الوطنية أو للمحافظة على حقوق الخصوصية التجارية والفردية، وتكاد تكون مشابهة للأمور الممنوع نشرها في مثالنا السابق عن اسكتلندا. كما أن الحكومات ترى أن حجب المعلومات يساعد على التحكم وإدارة الرأي العام، أما من جهة أخرى فإن حجب المعلومات يمكن أن يسبب عواقب ديمقراطية ضارة، وذلك لعدم مقدرة المواطنين على المشاركة أو الاختيار بشكل صحيح.

وبالنظر لدول OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه اكتمل سنّ معظم قوانين حرية المعلومات الوطنية في دول هذه المنظمة بنهاية التسعينيات. وتعكس هذه القوانين الجديدة تحولاً جوهرياً في وجهة النظر السائدة (بين المواطنين والنخب على حد سواء)، لدور الدولة من دور الوصي الموثوق به إلى مجرد وكيل للشعب يتطلب مراقبة دقيقة من قبل المواطنين. ونظراً لأن الحكومات كانت تحجب أحياناً المعلومات للتستر على المخالفات أو لحماية أنفسهم من الإحراج السياسي، فكان على المواطنين المطالبة بالتمتع بحق الوصول إلى تلك المعلومات من أجل محاسبة الحكومة على الإجراءات الخاطئة التي تقوم بها.

لقد انتهى الإيمان بالدور الأبوي للدولة لتحديد ما يجب أن يعرفه المواطنون عن العمليات والسياسات الحكومية، وهذا طرح واضح للسياسيين في عديد من البلدان في حملاتهم الانتخابية، التي يفوزون بها من خلال التعهد بإصلاح

القطاع العام، وتعزيز إدارة عامة جديدة، وجعل الحكومة أكثر مساءلة أمام مواطنيها. وفي ذات الوقت، يجد المواطن نفسه في تحدٍّ مع السلطة الإدارية والسرية.

علاوة على ذلك، قد يكون تبني هذه القوانين أحد الآثار غير المقصودة للوعلة التي انتشرت في التسعينيات، حين وصلت العولة ذروتها، وعلى وجه الخصوص بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تشكلت شبكات غير وطنية للتعاون وتبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين وجماعات الضغط المهنية والفاعلين الاقتصاديين والماليين من دول مختلفة.

كما أود أن أضيف هنا بأن أحد المتغيرات الحاسمة التي تساعد على تحويل فرص الشفافية إلى مساءلة سياسية حقيقية هي ثقافة الصحافة في بلد معين. وأن الصحافة الحرة والعدوانية المستعدة لتحدي الحكومة بتقارير استقصائية ستنتهز فرص حرية المعلومات للحصول على معلومات مهمة تكشف عدم كفاءة الحكومة وعدم الاتساق والمخالفات. ولكن، في غياب هذا التقليد، فإن إنشاء حرية المعلومات لن يوجد تحدياً جاداً للصحافة. حيث إن الصحافة الاستقصائية هي مورد مجتمعي مطلوب في مجتمع ديمقراطي.

الخاتمة:

لا نبالغ حين نقول: إن الفساد سبب تعطل تنمية كثير من الدول وتراجع مدخولها السنوي، وتراجع ترتيبها في المؤشرات الدولية مثل التنافسية الدولية GCI، التنمية البشرية HDI، الحكومة الإلكترونية EGOV، مدركات الفساد CPI، الخدمات اللوجستية LPI، وبيئة الأعمال EODB. الفساد يأتي نتيجة خلل أو ضعف في القيادة السياسية، التي تعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتحقيق التنمية المستدامة والتطور الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك فهناك أدوات للقضاء على آفة الفساد الذي يُعد المقوض الرئيس لدعائم التنمية كافة، وفي هذه الورقة تطرقت لثلاث منها، وهي جهاز مكافحة الفساد، وأمبودسمان، وحق الاطلاع على المعلومات، كما استشهدت بأمثلة من دول مختلفة. لا يوجد حل واحد لمكافحة الفساد، وأنه يتعين على كل دولة دراسة ظروفها الفريدة والتوصل إلى استراتيجية شاملة، كما ينبغي أن تتبنى النهج ذي الثلاثة عناصر:

- الردع والوقاية والتعليم.

مكافحة الفساد علم وصناعة، ولا يمكن أن يتم دون إرادة سياسية مستقلة، واتباع نهج الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والإعلامية، والجمهور والشبكات الدولية. كما أن عملية مكافحة الفساد يجب أن تكون على القطاعين العام والخاص على حد سواء وذلك لأن الضرر في أي منهما سيؤثر سلباً في المجتمع.

وعلى الرغم من كمية الفساد المهولة والخطيرة الموجودة في الوطن العربي، التي تبدو أنها مستعصية على الحل، فهناك أمل وتفاؤل للقضاء عليه، كما تشير تجربة هونج كونج التي أثبتت أنه في ظل وجود إرادة سياسية عليا ووكالة مخصصة لمكافحة الفساد واستراتيجية صحيحة، يمكن تحويل حتى أكثر الأماكن فساداً مثل هونج كونج إلى مجتمع نظيف.

المراجع :

(١) كلمة الأنجلوسكسوني ترجع إلى الأنجلوسكسونيين، وهم مجموعة ثقافية سكنت إنجلترا منذ القرن الـ١٥، وكانوا يتألفون من القبائل الجرمانية التي هاجرت إلى جزيرة بريطانيا العظمى من أوروبا القارية.

- الغزالي، صلاح محمد «مكافحة الفساد: مفاهيم، نظم، مؤسسات، آليات، تشريعات» الكويت: ذات السلاسل، ٢٠١٨م.

- الغزالي صلاح محمد «الشفافية: شفافية المعلومات، كشف المصالح، الذمة المالية» الكويت: ذات السلاسل، ٢٠١٨م.

- أدلة الحوكمة الرشيدة: سياسات وهيئات مكافحة الفساد، رقم ٣.

- Centre for Integrity in the Defense Sector <https://www.cids.no/>

- Man-wai, Tony Kwok. "Formulating an Effective Anti-Corruption Strategy - The Experience of Hong Kong" ICAC, 2011.

- Sousa, Luis de. "anti-corruption agencies: between empowerment and irrelevance." Crime, Law and Social Change, 53:1 (2010), pp.5-22.

- Cain, Bruce E., Russell J. Dalton and Susan E. Scarrow (eds.) "Democracy Transformed? Expanding Political Opportunities in Advanced Industrial Democracies." London: Oxford University Press, 2003.

الفساد: محاولة للفهم

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز البعيز

الفساد: ظاهرة عالمية لها تجلياتها وتداعياتها في كل الدول الفقيرة والغنية على اختلاف انتماءاتها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية. وليست ظاهرة طارئة وحديثة، فقد جاءت إشارة إلى الفساد في أحد كتب الفيلسوف الهندي تشانكيا Kautilya قبل ألفي عام، وأشار إليه الشاعر والفيلسوف الإيطالي دانتي Dante في ملحمة الشعرية «الكوميديا الإلهية»، ووردت الرشوة في الدستور الأمريكي ضمن الجرائم المسببة لعزل الرئيس. وعلى الرغم من قدم الظاهرة، إلا أنها لم تحظ باهتمام سياسي وإعلامي إلا في السنوات القليلة الماضية. فقد وصفت صحيفة الفايننشال تايمز عام ١٩٩٥ بعام الفساد^(١).

تشير الدراسات المتخصصة إلى أسباب سياسية واقتصادية عدة أسهمت في تنامي ذلك الاهتمام. فمن الجانب السياسي، غضت الدول الغربية الكبرى مع نهاية الحرب الباردة الطرف عن مظاهر الفساد المستشري في الدول الحليفة لها، ومع تنامي التوجه نحو الإصلاحات السياسية وتبني قيم الديمقراطية وما تبعها من حرية إعلامية، لم يعد الحديث عن الفساد ومظاهره من المحرمات. ومن الجانب الاقتصادي، فتحت العولمة منافذ وقنوات للتواصل التجاري بين الدول، وتبين أن الفساد أحد أبرز العقبات التي يجب تجاوزها لتعزيز فرص الاستثمار والتجارة الدولية، وبالتالي سارعت المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الشفافية الدولية، ومؤسسات ومنظمات دولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة بإصدار تقارير دورية ترصد فيها مستويات وأشكال الفساد، وتبع ذلك عدد من الدراسات العملية والاستقصائية التي أسهمت في تعزيز الوعي بالفساد.

تأثيرات الفساد على المسار التنموي:

تزخر الأدبيات الأكاديمية والبحوث التطبيقية التي تناولت الفساد بكثير من الشواهد والأدلة التي تؤكد تلك التداعيات السلبية على التنمية بمحاورها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

المحور السياسي:

أظهرت دراستان ارتباطاً بين مدى انتشار الفساد والنظرة لشرعية النظام السياسي، وتبين أن نظرة المواطنين تجاه شرعية النظام السياسي لدولهم تكون في الأغلب أكثر سلبية في الدول التي ينتشر فيها الفساد. وشملت الدراسة الأولى ما يقرب من ١٤ ألفاً في ١٦ دولة تتباين فيها مستويات النضج لتجربتها الديمقراطية ومستوى انتشار الفساد فيها وهي: أستراليا، بريطانيا، كندا، الشيك، ألمانيا، بلغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، نيوزيلندا، النرويج، روسيا، سلوفينيا، السويد، والولايات المتحدة^(١)، وشملت الثانية تقريباً ١٥ ألفاً من مواطني ٦ دول من أمريكا اللاتينية: السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، الكوادور، بروجواي، وبوليفيا^(٢). وتم تأكيد هذه النتيجة في دراسة ثالثة شملت مواطني ٧٢ دولة يشكلون ما يصل إلى ٨٣٪ من سكان العالم^(٣)، نظروا إلى جهود مكافحة الفساد - كأحد مؤشرات الكفاءة الإدارية وجودة الحوكمة - ضمن جملة من الاعتبارات في تقييم شرعية النظام السياسي.

لم يقتصر تأثير الفساد على شرعية النظام السياسي، بل تجاوز ذلك إلى مدى قدرة النظام على حماية وتعزيز حقوق الإنسان سواء المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، أو تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية^(٤). أظهرت تحليلات إحصائية لثلاثة مؤشرات للفساد وسبعة عشر مؤشراً لحقوق الإنسان من ١٨٦ دولة خلال ٢٤ عاماً امتدت من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤م بأن الدول الأكثر فساداً هي الأسوأ في حماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن مستوى النضج للتجربة الديمقراطية أو مستوى الدخل القومي أو حجم السكان^(٥).

تبنت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧م قانوناً يجرم الشركات الأمريكية التي تدفع رشى لمسؤولي الحكومات الأجنبية، كما وقعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٧م اتفاقية تجرم رشوة المسؤولين الأجانب من قبل الشركات من الدول الأعضاء، وظهر حينها ما يشبه الاعتراض على تلك القوانين من منطلق ما عرف بـ«الرشوة الفعالة the efficient grease» بدعوى أنها تساعد الشركات في سرعة حصولها على العقود، وتجاوز العقبات الإدارية وتأخر الإجراءات الحكومية، وأن السعي لمنع ذلك سيكون له تداعيات عكسية على الأعمال التجارية للشركات الغربية وعلى دوران عجلة التجارة. لكن أثبتت الدراسات بأن تلك الفرضية ليست صحيحة، حيث تبين أن المتلقين لتلك الرشى هم من عمل على تعقيد الإجراءات، ولن يكون لديهم أي حوافز أو مصلحة للإصلاح الإداري، وبالتالي سيظل الفساد وسوء الإدارة يدوران في حلقة مفرغة في علاقة تفاعلية مستمرة.^(٧) وقد تم الوصول إلى استنتاج مماثل في دراسة أخرى انتهت إلى أن الفساد والرشى لم تسهما في تسريع الإجراءات كما نادى أصحاب فرضية الرشوة الفعالة.^(٨)

المحور الاقتصادي:

أخذت التداعيات الاقتصادية للفساد اهتماماً كبيراً من الباحثين والمنظمات الدولية. أظهرت ورقة عمل نشرها صندوق النقد الدولي، تضمنت نتائج دراسة شملت ٩٧ دولة^(٩)، ارتباطاً سلبياً بين الفساد والنمو الاقتصادي من خلال انخفاض مستويات وجودة الاستثمار، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية. وتم تأكيد هذه النتيجة في دراسة تناولت الفساد في الولايات المتحدة^(١٠)، وظهر أن الولايات ذات المستوى الأعلى من الفساد لديها مستويات أدنى من النمو الاقتصادي، وظهرت النتيجة نفسها في دراسة على المستوى الدولي شملت ٦٠ دولة^(١١)، حيث ظهر أن الفساد مع تدني مستوى الحرية الاقتصادية قلل بشكل ملحوظ مستوى النمو الاقتصادي. وتمت دراسة حول

الجدل القائم بين فرضية أن الفساد (الرشى) تساعد على النمو وتسهيل دوران عجلة التجارة، والفرضية المقابلة لها، وأظهرت بناءً على مراجعة ٤٦ دراسة لتحليلات واختبارات إحصائية تمت خلال الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام ٢٠٠٠م أن ما يبدو من جوانب إيجابية للفساد والرشى لم يؤد إلى التنمية الاقتصادية المستدامة^(١٢).

تجاوزت الآثار السلبية للفساد النمو الاقتصادي، ووصلت إلى احتمالية العجز المالي. ففي دراسة شملت بيانات عن الصكوك التي أصدرتها عدد من الولايات الأمريكية خلال خمس سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م)^(١٣) تبين أن تصنيف الصكوك bond rating للولاية يرتبط عكسياً بمستوى الفساد فيها، مما يشير إلى ارتفاع مستوى المخاطرة في الصكوك التي تصدرها، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في نسبة الأرباح التي تدفعها لتلك الصكوك، وهذا من شأنه رفع تكلفة المشاريع التي يتم تمويلها بالدين (إصدار الصكوك)، وبالتالي حصول عجز مالي في الميزانية. وتم تأكيد هذه الاستنتاجات في دراسة شملت بيانات الإنفاق على مشاريع عامة في إيطاليا خلال ٥ سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م)^(١٤)، حيث ظهر تأثير الفساد في التنفيذ وبالتالي في الإنفاق الحكومي.

تؤثر المستويات العالية للفساد على بيئة الاستثمار وجودته، إما نتيجة لعدم الكفاءة وانخفاض الإنتاجية، أو التخصيص غير الفعال للأموال، أو تدني مستويات البنى التحتية. وهذا ما أظهرته دراسة شملت بيانات الفساد والبيئة الاستثمارية في ٦٨ دولة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٥م^(١٥) وتم تأكيد هذا الاستنتاج في دراسات تمت في ليبيريا^(١٦) تبين أن الفساد يقلل الرغبة في المساهمة في المنافع العامة، مما يضر بمناخ الاستثمار المحلي، وأيضاً في دراسة أخرى في إيطاليا^(١٧)، أسهم الفساد في تدني كفاءة البنى التحتية، وفي الفلبين أيضاً^(١٨)، أدت المستويات العليا للفساد إلى انعكاسات سلبية على البيئة الاستثمارية. كما انعكس الفساد سلباً على فرص الاستثمار المحلي، وعلى

فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة مسحية شارك فيها كبار مسؤولي ٣٧٠٠ شركة من ٦٩ دولة،^(١٩) ودراسة لبيانات من ٧٢ دولة ما بين مصدرة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ومستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.^(٢٠) ودراسة أخرى شملت ٨٣ دولة نامية خلال ٢٠ عامًا (١٩٨٤ - ٢٠٠٣م).^(٢١)

وعلى غرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتطلب التجارة الدولية غالبًا أشكالاً من التصاريح والتراخيص، وترتفع تكلفتها في الدول ذات المستويات العليا من الفساد بسبب ما يتم دفعه من رشى للحصول عليها. وتم تأكيد تلك في دراسة شملت بيانات التجارة الدولية لـ ٤٦ دولة إفريقية خلال ١٠ سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٧م)، وأظهرت ما للفساد من تأثير عكسي على الصادرات والواردات للدول الإفريقية وشركائها التجاريين،^(٢٢) كما تم تأكيدها في دراسة أخرى أشارت إلى أن تبعات الفساد بمنزلة ضرائب خفية على التجارة الدولية.^(٢٣)

المحور الاجتماعي والثقافي:

طالت التداعيات التنموية للفساد الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضًا. حيث ارتبطت المستويات العليا للفساد بتدني في مستويات رأس المال البشري. فقد أظهرت دراسة شملت ٦٣ دولة^(٢٤) ارتباط انتشار الفساد بانخفاض ملحوظ في مستويات التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية وبالتالي انخفاض في مستوى رأس المال البشري. وغني عن القول: إن المستويات العليا من الفساد سيترتب عليها زيادة في مشكلة هجرة العقول، فالفساد مرتبط بالنتائج السلبية التي تشكل عوامل طاردة ومشجعة للمهاجرين المحتملين، وبشكل خاص الكفاءات الوطنية المؤهلة. وقد تم تأكيد هذا الاستنتاج في دراسة شملت ١١١ دولة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠م،^(٢٥) وأيضًا في

دراسة أخرى أظهرت أن النسبة العظمى من المهاجرين من ١١٥ دولة ذات مستويات عليا من الفساد إلى ٢٠ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم من الكوادر المؤهلة والماهرة^(٢٦)، كما أشارت دراسة أخرى^(٢٧) شملت بيانات من ٢٣٠ دولة إلى الفساد من أبرز العوامل الطاردة للمهاجرين.

أسباب الفساد:

الفساد ظاهرة اجتماعية تتسم بقدر كبير من التعقيد،^(٢٨) وأصبحت مجالاً للاهتمام والدراسة والبحث في كثير من التخصصات، حيث تم إرجاعها إلى منظومة من الأسباب والمتغيرات المتداخلة من مختلف المحاور السياسية^(٢٩)، الاقتصادية^(٣٠)، الاجتماعية^(٣١)، الإدارية^(٣٢)، الثقافية^(٣٣)، والإعلامية^(٣٤). بل إن بعض الدراسات أشارت إلى الأبعاد الجغرافية وتسببها في انتقال ما عرف «بعُدوى» الفساد،^(٣٥) وكذلك البعد التاريخي والحقبة الاستعمارية،^(٣٦) ودراسات أخرى نظرت إلى المستوى الفردي بمقارنة النزعة نحو الفساد بين الجنسين^(٣٧).

بالطبع، ليس من المنطوق أن يتم إرجاع الفساد إلى سبب واحد أو مجموعة من أسباب متناثرة، بل هو نتاج تفاعل وتداخل بين متغيرات عدة تختلف في قوة ارتباطها وتسببها به. وعلى الرغم من كل تلك الدراسات التي تناولت الفساد، إلا أن الملاحظة العابرة تشير إلى أنه لم يخضع لدراسة تحليلية تتجاوز مجرد الدراسات المسحية، أو الاقتصار على تناوله على المستوى القطري. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل قوة ارتباط الفساد بعدد من المتغيرات التي كثيراً ما وردت في الدراسات بأن لها علاقة بالفساد وتسبب فيه. ومن هذا التحليل يمكن الخروج بقراءة أولية لفهم ظاهرة الفساد، قراءة تقوم على تحليل إحصائي يساعد على عزل التأثيرات والتفاعلات المتبادلة بين المتغيرات وهو ما يعرف بالارتباط الجزئي partial correlation.

المنهجية :

تعتمد هذه الدراسة على بيانات ١٦٧ دولة من مختلف قارات العالم، وتباين بشكل كبير في درجة انتشار الفساد، حيث تم حصر ٢٠ مؤشرًا () ورد ذكر ارتباطها المباشر أو غير المباشر في عديد من الدراسات والتقارير، ومن ثم تصنيفها في ستة محاور تتعلق بالواقع الإداري، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، التقدم التقني، ومستوى الحرية وذلك على النحو التالي:

١- المحور الإداري ويشمل:

- سيادة القانون Rule of Law مؤشر يصدره البنك الدولي لمدى الثقة بسيادة القانون في المجتمع وبشكل خاص الثقة في المحاكم والشرطة وتنفيذ الأحكام والالتزام بما يتم التعاقد عليه. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة - ٢,٥ - ٢,٥ - وهو مبني على بيانات ١٩٢ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ٠,٠٣. كانت الأفضل فنلندا (٢,٠٨) والأسوأ فنزويلا (- ٢,٣٥).

- فعالية الحكومة Government Effectiveness مؤشر يصدره البنك الدولي لمدى الثقة في قدرة الحكومة على تبني السياسات العامة ومصادقية الالتزام بها وتنفيذها بعيداً عن الضغوط السياسية من أصحاب المصالح الخاصة. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة - ٢,٥ - ٢,٥ - وهو مبني على بيانات ١٩٢ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ٠,٠٣. كانت الأفضل سنغافورة (٢,٣٤) والأسوأ اليمن (- ٢,٣١).

- الجودة التنظيمية Regulatory Quality مؤشر يصدره البنك الدولي للجودة التنظيمية ومدى قدرة الحكومة على تبني سياسات وأنظمة تتيح الفرصة لنمو القطاع الخاص. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة - ٢,٥ - ٢,٥ - وهو مبني على بيانات ١٩٢ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ٠,٠٢. كانت الأفضل سنغافورة (٢,٢١) والأسوأ إرتيريا (- ٢,٣٤).

٢- المحور الاقتصادي ويشمل:

- مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index يصدره المنتدى الاقتصادي الدولي مؤشر مبني على عدد من المؤشرات الفرعية من اقتصاد الدولة بفرعية الجزئي والكلي والمرتبطة بالتنافسية وتشير إلى مستوى الإنتاجية في الدولة. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة صفر و١٠٠. وهو مبني على بيانات من ١٤٠ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠١٩م إلى ٦١,٦٠. كانت الأفضل سنغافورة (٨, ٨٤) والأسوأ تشاد (١, ٣٥).

- مؤشر تكلفة بدء العمل التجاري Cost of Starting a Business يصدره البنك الدولي ويشمل كل الرسوم الرسمية، ورسوم الخدمات القانونية والمهنية (إن كانت مطلوبة نظاماً) والتي تمثل التكاليف لبدء العمل التجاري، وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك ما يتم دفعه من رشى. ويحسب كنسبة من دخل الفرد. وهو مبني على بيانات من ١٨٦ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠١٩م إلى ١٩,٧٨٪ من دخل الفرد. كانت الأفضل رواندا (صفر٪) والأسوأ فنزويلا (٨, ٢١١٪).

- مؤشر اقتصاد الظل Shadow Economy يصدره البنك الدولي ويمثل حجم النشاط الاقتصادي والتعاملات التجارية التي تتم بعيداً عن رقابة السلطة تفادياً للإجراءات النظامية، أو للتهرب من الرسوم والضرائب المستحقة، ويتم حسابه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدولة. وهو مبني على بيانات من ١٥٨ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠١٥م إلى ٢٧,٧٨٪ من الناتج المحلي للدولة. كانت الأفضل سويسرا (٦, ٩٤٪) والأسوأ زيمبابوي (٦٧٪).

- مؤشر مرونة العمل التجاري Business Freedom Index، يصدر من مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation، ويشمل متغيرات تتعلق بإجراءات، ووقت،

وتكلفة بدء العمل التجاري، والحصول على الرخصة. تراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠. وهو مبني على بيانات من ١٧٥ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٢م إلى ٦٠. كانت الأفضل النرويج (٩١) والأسوأ كوريا الشمالية (٥).

– مؤشر مرونة توظيف القوى العاملة Labor Freedom يصدر من مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation، ويتكون من مؤشرات فرعية تتعلق بتوظيف القوى العاملة ومنها الحد الأدنى للأجور، ومعوقات التوظيف، وساعات العمل، وصعوبة فصل الموظفين الزائدين عن الحاجة، وفترة الإخطار الإلزامية قانوناً، ومكافأة نهاية الخدمة. تراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠٠. وهو مبني على بيانات من ١٧٥ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٢م إلى ٥٦. كانت الأفضل إندونيسيا (٨٢) والأسوأ كوريا الشمالية (٥).

٣- المحور السياسي ويشمل:

– مؤشر الاستقرار السياسي Political Stability Index يصدره البنك الدولي، ويشير إلى مدى قوة وقدرة النظام السياسي لمواجهة احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك الإرهاب. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة - ٢,٥ وأعلى قيمه ٢,٥. وهو مبني على بيانات ١٩٤ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ٠,٠٧. كانت الأفضل إمارة لِيخْتَشْتَايْن (٢,٢١) والأسوأ أفغانستان (-٢,٣٧).

– مؤشر الحقوق السياسية Political Rights Index يصدر من فريدوم هاوس Freedom House، مبني على ثلاثة مؤشرات فرعية: العملية الانتخابية، والتعددية والمشاركة السياسية، وأداء الحكومة. تراوح قيمة المؤشر بين ٧ (الأضعف) و١ (الأقوى). وهو مبني على بيانات ١٩٠ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى ٤. كانت الأفضل أندورا (١) والأسوأ أذربيجان (٧).

- المؤشر العام للديمقراطية Democracy Index يصدر من مجموعة إيكونوميست Economist Group مبني على خمسة مؤشرات فرعية: العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية. تراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١٠. وهو مبني على بيانات ١٦٧ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢١م إلى ٥,٢٨. كانت الأفضل النرويج (٩,٧٥) والأسوأ أفغانستان (٠,٣٢).

٤- محور الحرية ويشمل:

مؤشر حرية التعبير والمساءلة Voice and Accountability Index يصدره البنك الدولي، ويشير إلى مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب الحكومة، وكذلك حرية التعبير والتجمع، والحرية الإعلامية. تراوح قيمة المؤشر بين أقل قيمة - ٢,٥ وأعلى قيمه ٢,٥. وهو مبني على بيانات ١٩٣ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ١,١٤. كانت الأفضل النرويج (١,٧٣) والأسوأ كوريا الشمالية (- ٢,١٦).

- مؤشر الحريات المدنية Civil Liberties Index يصدر من فريدوم هاوس Freedom House، ويشير إلى حرية التعبير والمعتقد، وحرية التنظيم والتجمع، والاستقلالية والحرية الشخصية. تراوح قيمة المؤشر بين ٧ (الأضعف) و ١٠ (الأقوى). وهو مبني على بيانات ١٩٠ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى ٣. كانت الأفضل أندورا (١) والأسوأ أذربيجان (٧).

٥- المحور الاجتماعي ويشمل:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP per Capita مبني على تعادل القوة الشرائية purchasing power parity (PPP) يصدر من البنك الدولي، ومبني على بيانات ١٨٢ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٢١٣٠٠ دولار. كانت الأعلى لوكسمبورغ (١١٦٠٠) والأسوأ بوروندي (٧٠٥).

- مؤشر التنمية البشرية Human Development Index يصدر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مقياس لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية: الوضع الصحي، والمعرفة، ومستوى معيشة لائق. تراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١. وهو مبني على بيانات ١٨٤ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢١م إلى ٠,٧٢٣. كانت الأفضل سويسرا (٠,٩٦٢) والأسوأ جنوب إفريقيا (٧).

- مؤشر الرأسمال البشري Human Capital Index يصدر من البنك الدولي. مقياس لكيفية ومدى مساهمة مخرجات التعليم والرعاية الصحية التي يحصل عليها المواطن في إنتاجيته. تراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١. وهو مبني على بيانات ١٨٦ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢١م إلى ٠,٧٠. كانت الأفضل أستراليا (١,٠٠) والأسوأ تشاد (١٧,٥٣).

٦- المحور التقني ويشمل:

ثلاثة مؤشرات تصدر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة تراوح قيمها بين صفر و ١. ومبينة على بيانات ١٨٦ دولة:

- مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية E-Government Development Index. وصل المتوسط ٠,٠٧٦. كانت الأفضل الدنمارك (٠,٩٧٢) والأسوأ الصومال (٠,١٣٤).

- مؤشر الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت Online Services Index وصل المتوسط ٠,٠٧٠. كانت الأفضل فنلندا (٠,٩٨٣) والأسوأ جزر القمر (٠,٠٣٣).

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات Telecommunication Infrastructure Index وصل المتوسط ٠,٠٦٦. كانت الأفضل إمارة لِيخْتِشْتَايْن (١,٠٠) والأسوأ كوريا الشمالية (٠,٠٥١).

تم قياس مدى انتشار الفساد وفق معادلة تقوم على جمع القيم الطبيعية normal scores لثلاثة مؤشرات.

- مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index من منظمة الشفافية العالمية Transparency International، وتراوح قيمته بين صفر و ١٠٠. ومبنى على بيانات ١٧٦ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢١م إلى ٤٠. كانت الأفضل الدنمارك، فنلندا، ونيوزيلندا (٨٨) والأسوأ الصومال وسوريا (١٣).

- مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption يصدر من البنك الدولي، وتراوح قيمته بين أقل قيمة - ٢,٥ وأعلى قيمه ٢,٥. وهو مبني على بيانات ١٩٢ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٠م إلى - ٠,٠٣. كانت الأفضل الدنمارك (٢,٢٧) والأسوأ سوريا (- ١,٧١).

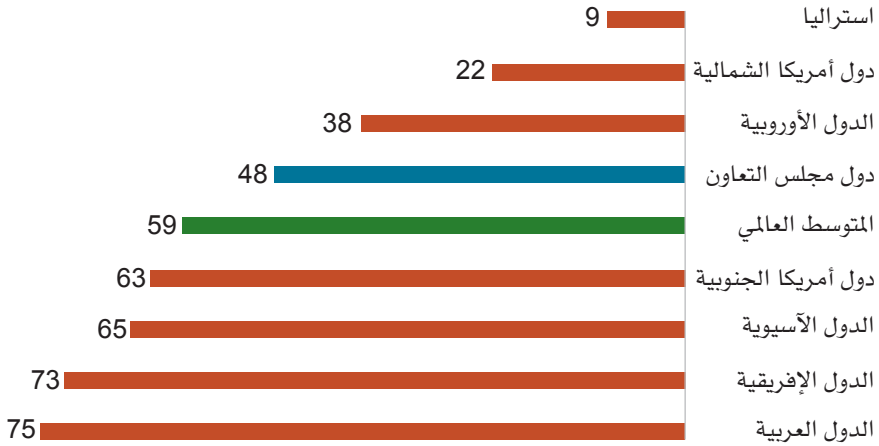
- ومؤشر التحرر من الفساد Freedom from Corruption. يصدر من مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation، تراوح قيمته بين صفر و ١٠٠. وهو مبني على بيانات من ١٧٥ دولة وصل متوسطها في عام ٢٠٢٢م إلى ٤٥. كانت الأفضل الدنمارك (١٠٠) والأسوأ كوريا الشمالية (٤).

على الرغم مما هناك من تداخل مؤكد بين تلك المؤشرات، إلا أنه قد تم الأخذ بها وإدراجها جميعاً لتفادي أي إشكالية محتملة في صدق أي منها. ونظراً لتعدد وتباين وحدات القياس لهذه المؤشرات، فقد جرى توحيدها بمعادلة القيمة الطبيعية^(٣٩) normal score لتسهيل عملية المقارنة بينها، وفهم مدى الترابط بينها وعلاقتها بانتشار الفساد.

النتائج :

أظهرت التحليل الإحصائي تبايناً واضحاً في درجة انتشار الفساد في مختلف مناطق العالم. ويشير الرسم البياني إلى أن الدول الإفريقية والعربية هي الأسوأ، حيث وصل متوسط مؤشر انتشار الفساد فيها إلى ٧٣ و٧٥ على التوالي، وهي بذلك أعلى من المتوسط العالمي بكثير. وفي المقابل ارتفع متوسط المؤشر في دول مجلس التعاون عن المتوسط العالمي، واقترب إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية. قد يتبادر إلى الذهن بأن ذلك يعود إلى تشابه الوضع الاقتصادي. لكن تحليل معامل الارتباط بين مؤشر انتشار الفساد والمتغيرات الأخرى التي تم دمجها في المحاور الخمسة الأخرى (الإداري، السياسي، الاجتماعي، الحرية، والتقني) تؤكد بأن المحور الاقتصادي ليس المفسر الوحيد لتدني مؤشر انتشار الفساد مقارنةً بعدديد من الدول النامية وبالمتوسط على المستوى العالمي.

متوسط درجة انتشار الفساد في مختلف مناطق العالم



تشير المصفوفة التالية إلى العلاقة والارتباط العكسي بين مؤشر انتشار الفساد والمحاور الستة التي تردت في كثير من الدراسات والتقارير كمسببات لانتشار الفساد. ما يعني أن التحسن في أي من هذه الأبعاد سيترتب عليه انخفاض في مؤشر انتشار الفساد.

مصفوفة العلاقات بين مؤشر انتشار الفساد والأبعاد المرتبطة به*						
البعد التقني	الحرية	البعد الاجتماعي	البعد السياسي	البعد الاقتصادي	البعد الإداري	
٠,٧٤-	٠,٧٧-	٠,٧٨-	٠,٨٠-	٠,٨٨-	٠,٩٤-	مؤشر انتشار الفساد
٠,٨٢	٠,٧٤	٠,٨٥	٠,٨١	٠,٩٤		البعد الإداري
٠,٨٦	٠,٦٩	٠,٨٨	٠,٧٦			البعد الاقتصادي
٠,٦٩	٠,٩٦	٠,٦٦				البعد السياسي
٠,٨٩	٠,٥٥					البعد الاجتماعي
٠,٥٣						الحرية

* وفقاً لمعامل بيرسون للارتباط الخطي (The Pearson correlation coefficient r)

ويظهر من المصفوفة أعلاه أن المؤشرات المكونة للبعد الإداري (سيادة القانون وفاعلية الحكومة والجودة التنظيمية) هي الأقوى ارتباطاً بمؤشر انتشار الفساد، حيث وصلت قيمة معامل بيرسون إلى - ٠,٩٤ ما يشير إلى علاقة عكسية قوية تؤكد أن التحسن في مؤشرات المحور الإداري تسهم وبشكل واضح في خفض مؤشر انتشار الفساد. ويليهما على التوالي مؤشرات البعد الاقتصادي (التنافسية العالمية، تكلفة بدء العمل التجاري، اقتصاد الظل، مرونة العمل التجاري، ومرونة توظيف القوى العاملة)، ومؤشرات البعد السياسي (الاستقرار السياسي، الحقوق السياسية، والديموقراطية)، ومؤشرات البعد الاجتماعي (الناتج المحلي للفرد، التنمية البشرية، والرأس مال

البشري) ومؤشرات محور الحرية (حرية التعبير والمساءلة، الحريات المدنية، وحرية الإعلام)، وأخيراً مؤشرات البعد التقني (تطور الحكومة الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات). وغني عن القول بأن طبيعة الفساد كظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها أو إرجاعها إلى متغير واحد، بل هي نتيجة طبيعية لجملة من المتغيرات المترابطة والمتداخلة ذات التأثير المتبادل بين بعضها بعضاً. وهذا ما تؤكد قوة علاقات التأثير البيئية بين المحاور الستة، كما هو ظاهر في المصفوفة. ومن ذلك مثلاً قوة العلاقة بين مستوى التحسن في مؤشرات البعد الإداري ومستوى التحسن في مؤشرات البعد الاقتصادي (٠,٩٤)، وكذلك التحسن في مؤشرات البعد الاجتماعي مرتبطة بمؤشرات البعد الاقتصادي (٠,٨٨) وهكذا.

توفر معادلة الارتباط الجزئي partial correlation من خلال برامج التحليل الإحصائي، مثل SPSS إمكانية حساب العلاقة بين مؤشر انتشار الفساد مع كل محور مع استبعاد التأثيرات البيئية المحتملة مع المحاور الأخرى، ما يسهل حساب ما يعرف في التحليلات الإحصائية بـ «معامل التحديد»^(٤٠) coefficient of determination، والذي يظهر نسب التباين بين الدول في مؤشر الفساد التي يمكن إرجاعها إلى التباين في ذلك المحور، أي معرفة مكانم العوامل والمتغيرات التي أسهمت في رفع أو خفض مؤشر انتشار الفساد في بعض الدول. وكما تشير المصفوفة التالية يمثل المحور الإداري بما تضمنه من مؤشرات سيادة القانون وفاعلية الحكومة والجودة التنظيمية، العامل الحاسم الأول والأهم في تباين الدول في درجة انتشار الفساد. ما يعني أن ٦٧٪ ما ظهر من تباين بين الدول في مؤشر انتشار الفساد يعود إلى تلك المؤشرات التي اشتمل عليها المحور الإداري. يلي ذلك محور الحرية الذي تفسر مؤشرات ما يصل إلى ٢٦٪ مما ظهر من تباين بين الدول في مؤشر الفساد. بذلك يمكن القول:

إن ٩٣٪ من التباين في مؤشرات الفساد يمكن إعادتها إلى المؤشرات المرتبطة بالإدارة (سيادة القانون وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية) والحرية (حرية التعبير والمساءلة، الحريات المدنية، وحرية الإعلام).

مصفوفة الارتباط الجزئي بين انتشار الفساد والمحاور المرتبطة به بعد استبعاد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين المحاور الأخرى		
المحور	قوة العلاقة قيمة معامل بيرسون للارتباط الخطي	معامل التحديد مربع معامل بيرسون للارتباط الخطي
الإداري	٠,٨٢	٠,٦٧
الحرية	٠,١٦	٠,٢٦
الاقتصادي	٠,٢١	٠,٠٤
التقني	٠,١٥	٠,٠٢٣
السياسي	٠,٠٦	٠,٠٠٤
الاجتماعي	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠

الهوامش :

- (١) Tanzi, V. (1998) "Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures." Staff Papers- International Monetary Fund, pp. 559-594
- (٢) Anderson, Christopher J. and Tverdova, Yullya V. (2003) "Corruption, Political Allegiances, and Attitudes Toward Government in Contemporary Democracies" American Journal of Political Science, Vol. 47, No. 1, pp. 91-109.
- (٣) Seligson, Mitchell A. (2006) "The Measurement and Impact of Corruption Victimization: Survey Evidence from Latin America" World Development, Vol. 34, No. 2, pp. 381-404.
- (٤) Gilley, Bruce (2006). "The Determinants of State Legitimacy: Results for 72 Countries" International Political Science Review, Vol. 27, No. 1, pp. 47-71.
- (٥) Kaufmann, Daniel (2004) "Human rights and development: towards mutual reinforcement" A paper prepared for a conference co-sponsored by the Ethical Globalization Initiative and The Center for Human Rights and Global Justice, New York University Law School, New York City.
- (٦) Landman, Todd and Schudel, Carl Jan Willem (2007) "Corruption and Human Rights: Empirical Relationships and Policy Advice". International Council on Human Rights Policy.
- (٧) Kaufmann, Daniel and Wei, Shang-Jin (1999) "Does Grease Money" Speed Up the Wheels of Commerce?" Working Paper 7093, National Bureau of Economic Research.
- (٨) Ahlm, Christian and Bose, Pinaki (2007) "Bribery, Inefficiency, and Bureaucratic Delay" Journal of Development Economic, Vol. 84, pp. 465-486.

- Tanzi, V. and Davoodi, H.R. (2001) "Corruption, Growth, and Public (٩) Finances". IMF Working Paper 182
- Glaeser, Edward L. and Saks, Raven E. (2006) "Corruption in America" (١٠) Journal of Public Economics, Vol. 90, pp. 1053-1072.
- Swaleheen, Mushgiq and Stansel, Dean (2007) "Economic Freedom, (١١) Corruption, and Growth". Cato Journal, Vol. 27, No. 3, pp. 243-358
- Aidt, Toke S. (2009) "Corruption, Institutions and Economic Development" (١٢) Oxford Review of Economic Policy, Vol. 25, No. 2, pp. 271-291.
- Depken, Graig A. and Lafountain, Courtney L. (2006) "Fiscal (١٣) Consequences of Public Corruption: Empirical Evidence From State Bond Ratings" Public Choice, Vol. 126, No. 1-2, pp. 75-85.
- Castro, Massimo F. and Rizzo Calogero G. (2014) "An Assessment of (١٤) the Waste Effects of Corruption on Infrastructure Provision" International Tax and Public Finance" Vol. 21, No. 4, pp. 813-843.
- Tanzi, Vito and Davoodi, Hamid (1997). "Corruption, Public Investment, (١٥) and Growth" IMF Working Paper 139.
- Beekman, Gonne; Bulte, Erwin and Nillesen, Eleorora (2014). "Corruption, (١٦) Investments, and Contributions to Public Goods: Experimental Evidence From Rural Liberia". Journal of Public Economics, No. 115, pp. 37-47.
- Castro, Massimo F. and Rizzo Calogero G. (2014) "An Assessment of (١٧) the Waste Effects of Corruption on Infrastructure Provision" International Tax and Public Finance" Vol. 21, No. 4, pp. 813-843.
- Azfar, Omar and Gurgur, Tugrul (2008) "Does Corruption Affect Health (١٨) Outcomes in the Philippines?" Economics of Governance, Vol. 9, No. 3 pp. 197-244.
- Campos, Edgardo; Lien, Donald and Pradhan, Sanjay (1999) "The (١٩) Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters" World Development, Vol. 27, No. 6, pp. 1059-1067.

Barassi, Marco R. and Zhou, Ying (2012) "The Effect of Corruption on (٢٠) FDI: A Parametric and Non-Parametric Analysis" European Journal of Political Economy, Vol. 28, No. 3, pp.302-312.

Busse, Matthias and Hefeker (2007) "Political Risk, Institutions and (٢١) Foreign Direct Investment" Vol. 23, No. 2, pp. 397-415.

Musila, Jacob W. and Sigue, Simon P. (2010) "Corruption and (٢٢) International Trade: An Empirical Investigation of African Countries" The World Economy, Vol. 33, No. 1, pp. 1-22.

Anderson, James E. and Marcouiller, Douglas (2002) "Insecurity (٢٣) and The Pattern of Trade: An Empirical Investigation" The Review of Economics and Statistics, Vol. 84, No. 2, pp. 342-352.

Akçay, Selçuk. (2006) "Corruption and Human Development." Cato (٢٤) Journal Vol. 26, No. 1 pp. 29-48.

Dimant, E., Krieger, T. and Meierrieks, D. (2013) "The Effect of (٢٥) Corruption on Migration, 1985-2000." Applied Economics Letters, Vol. 20, No. 13 pp. 1270-1274.

Cooray, A. and Schneider, F. (2014) "Does Corruption Promote (٢٦) Emigration? An Empirical Examination" IZA Discussion Paper Series No. 809.

Poprawe, M. (2015) "On the Relationship Between Corruption and (٢٧) Migration: Empirical Evidence From a Gravity Model of Migration". Public Choice, Vol. 163, No. 3-4 pp. 337-354.

Treisman, D. (2007) "What Have We Learned About the Causes of (٢٨) Corruption from Ten Years of Cross-National Empirical Research?" Annual Review of Political Science. Vol. 10, pp. 211-244.

Goel, R.K. and Nelson, M.A. (2010) "Causes of Corruption: History, Geography and Government." Journal of Policy Modeling. Vol. 32, No 4, pp. 433-447.

- Fan, C.S., Lin, C. and Treisman, D. (2009) "Political Decentralization (٢٩) and Corruption: Evidence from Around the World." *Journal of Public Economics*. Vol. 93 pp. 14–34.
- Lederman, D., Loayza, N.V. and Soares, R.R. (2005) "Accountability and corruption: political institutions matter." *Economics and Politics*. Vol. 17, No. 1, pp. 1–35.
- Becker, S.O., Egger, P.H. and Seidel, T. (2009) "Common Political Culture: Evidence on Regional Corruption Contagion." *European Journal of Political Economy*. Vol. 25, pp. 300–310.
- Saha, S., Gounder, R. and Su, J.J. (2009) "The Interaction Effect of (٣٠) Economic Freedom and Democracy on Corruption: A Panel Cross-Country Analysis." *Economics Letters*. Vol. 105, No. 2, pp. 173–176.
- Justesen, M.K. and Bjørnskov, C. (2014) "Exploiting the Poor: (٣١) Bureaucratic Corruption and Poverty in Africa. *World Development* 58: 106–115.
- Van Rijckeghem, C. and Weder, B. (2001) "Bureaucratic Corruption and (٣٢) the Rate of Temptation: Do Wages in The Civil Service Affect Corruption, and by How Much?" *Journal of Development Economics*. Vol. 65, No 2, pp. 307–331.
- Elbahnasawy, N.G. (2013) "E-government, Internet Adoption, and Corruption: an Empirical Investigation." *World Development*. Vol. 57, pp. 114–126.
- North, C.M., Orman, W.H. and Gwin, C.R. (2013) "Religion, Corruption, (٣٣) and the Rule of Law." *Journal of Money Credit and Banking*. Vol. 45, No. 5, pp. 757–779.
- Bhattacharyya, S. and Hodler, R. (2015) "Media Freedom and (٣٤) Democracy in The Fight Against Corruption." *European Journal of Political Economy*, Vol. 39 pp. 13–24
- Brunetti, A. and Weder, B. (2003) "A Free Press is Bad News for

Corruption.” Journal of Public Economics. Vol. 87, No. 7, pp.1801–1824.
Charron, N. (2009) "The Impact of Socio-Political Integration and Press Freedom on Corruption.” The Journal of Development Studies. Vol. 45, No 9 pp. 1472–1493.

Goel, R.K. and Nelson, M.A. (2007) “Are Corrupt Acts Contagious? (٣٥) Evidence from the United States.” Journal of Policy Modelling. Vol. 29, pp. 839–850.

Dimant, E., Krieger, T. and Redlin, M. (2015) "A crook is a crook . . . But is He Still a Crook Abroad? On the Effect of Immigration on Destination-Country Corruption.” German Economic Review. Vol. 16, No. 4, pp. 464–489.

Angeles, L. and Neandis, K.C. (2015) "The persistent Effect of (٣٦) Colonialism on Corruption.” Economica. Vol. 8 PP. 319–349.

Dollar, D., Fisman, R. and Gatti, R. (2001) “Are Women Really the (٣٧) “Fairer” Sex? Corruption and Women in Government.” Journal of Economic Behavior and Organization 46(4): 423–429.

Swamy, A., Knack, S., Lee, Y. and Azfar, O. (2001) “Gender and Corruption.” Journal of Development Economics Vol. 64, No. 1 pp. 25–55.

(٣٨) تم جميع هذه المؤشرات من موقع The Global Economy المتخصص في نشر ما يربو على ٣٠٠ من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية التي تصدرها هيئات ومنظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي [/https://www.theglobaleconomy.com](https://www.theglobaleconomy.com)

$$(٣٩) \text{ القيمة الطبيعية} = \frac{\text{القيمة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العليا} - \text{القيمة الدنيا}} \times 100$$

$$(٤٠) \text{ مربع معامل بيرسون للارتباط الخطي} = r^2$$

سجل الجلسات

الجلسة الأولى للقاء

مناقشة ورقة الدكتور حسن العالي ورقة الدكتور موافق الرويلي

الدكتور سعد الزهراني:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته، أرحب بكم جميعاً في اللقاء السنوي الحادي والأربعين لمنتدى التنمية الخليجي، الذي سيتناول «الفساد والتأثير في التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، دورة المرحوم سليمان المطوع، رحمة الله عليه. أمل من الجميع الحصول على برنامج العمل، وبرنامجنا من المفروض أن يبدأ الساعة التاسعة، وتأخر قليلاً، لكن إن شاء الله مديري الجلسات سيحرصون على الالتزام بالوقت، والمداخلات، ولا بد أن يكونا بقدر الإمكان مختصرين؛ لكي نوفر الوقت.

ويسعدنا في البداية، وكما اعتدنا منذ خمس دورات تقريباً، أن نكرم أحد الأعضاء المؤسسين للمنتدى. والدورة هذه مسماة باسم المرحوم سليمان المطوع، رحمة الله عليه، والآن نسعى إلى تكريمه بحضور حفيدته. والدكتور موضي الحمود سوف تتولى موضوع التكريم.

الدكتورة موضي الحمود:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصبحكم الله بالخير جميعاً. في ديسمبر ١٩٧٩م، اجتمع عدد من أبناء المنطقة، وأسسوا هذا الكيان الذي نجتمع الآن حول الطاولة في اجتماعه الحادي والأربعين. هؤلاء تتادوا إلى دعم مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وحملوا رسالة بليغة ما زلنا إن شاء الله نعمل بها حتى هذا اليوم. مفاد هذه الرسالة فقط للتذكير وضرورة «توظيف

الخبرة المكتسبة، والأسلوب العلمي المتمثل في دراسات مستفيضة، وحوار بناء لمناقشة مشكلات مجتمعاتنا الخليجية، ومعوقات التنمية في دولنا، وأولويات برامج التنمية، بعيداً عن محددات الطابع الرسمي، وذلك لخلق وعي مجتمعي وتعميق أواصر التعاون بين أبناء المنطقة لدعم مسيرة دولها التنموية».

هذه كانت الرسالة التي عمل بها المؤسسون، لذا آل المنتدى على نفسه استذكار دروس أو دور من أسهموا وأسسوا وشاركوا في خلق هذا الكيان سنوات طويلة ودعموا المنتدى، وغيب بعضهم الموت، ونأمل إن شاء الله وندعو لمن هم على قيد الحياة بطول العمر. نستذكرهم بإطلاق أسمائهم على دوراتنا واجتماعاتنا السنوية. وهذه الدورة نسميها باسم أحد المؤسسين، المغفور له بإذن الله، سليمان عبدالرزاق المطوع.

بين أيديكم نبذة مختصرة عن أبي حسام رحمه الله، الذي كان دائماً حاضراً في جميع اجتماعاتنا وشعلة في إثارة الحوار في هذا المنتدى. نستذكره ونسأل الله له الرحمة، ونسأل الله للمنتدى التوفيق والسداد في استكمال الرسالة، التي بدأها مؤسسوه. اليوم معنا حفيدة الأستاذ سليمان عبدالرزاق المطوع.. حبيبتنا نورة لتسلم أو فقط نكرم دوره وأثره بتذكار بسيط، حياك الله نورة.

الدكتور سعد الزهراني:

يسعدني أن أرحب بكتاب أوراق هذا اللقاء الدكتور موافق الرويلي، الأستاذ أحمد الرميحي، الدكتور عبدالحميد الأنصاري، الأستاذة أسرار جوهر حيات، والدكتور حسن العالي. كما يطيب لي أن أقدم لكم أيضاً المسؤول مدير اللقاء لهذه السنة، وهو الزميل الدكتور إبراهيم البعيز الذي بذل جهوداً كبيرة - جزاه الله خيراً - في المتابعة مع الباحثين حتى وصلت الأوراق كاملة قبل الموعد بوقت كافٍ، فليتنفضل.

الدكتور إبراهيم البعير:

بسم الله الرحمن الرحيم، وأسعد الله صباحكم بكل خير، وأهلاً وسهلاً بكم. يتجدد اللقاء بعد انقطاعنا لمدة عامين بسبب الجائحة، والحمد لله الذي أزالها عنا وحمانا منها. في البداية أتقدم لأخواتي وإخواني الأفاضل في مجلس إدارة المنتدى بالشكر لتشريفهم لي بالمساهمة في هذا المنتدى وإدارة هذه الحلقة التي تتناول الفساد. وباسمهم جميعاً أيضاً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل الزملاء الذين أسهموا في إعداد أوراق هذا اللقاء؛ الدكتور حسن العالي، الدكتور موافق الرويلي، الأستاذ أحمد الرميحي، الدكتور عبد الحميد الأنصاري والأستاذة أسرار جوهر حيات، على ما بذلوه من جهود في إعداد هذه الأوراق.

لم تسع الأوراق إلى محاكمة دول مجلس التعاون لدول الخليج في قضية الفساد، وإنما أتت لتشخص الواقع الذي نعيشه في حالة الفساد، وترسم معالم دروب مكافحة لهذا الفساد. وأعتقد أن الإنجاز الكبير الذي حققناه في مكافحة الفساد هو انتقالنا من مرحلة الإنكار إلى مرحلة الاعتراف بهذه الظاهرة، والبدء بالجهود لتأسيس سواء جهات حكومية أو مؤسسات أهلية لمكافحة الفساد. وأشار في ذلك إلى شيء من الطرافة بأنه قبل سنوات عدة، سئل أحد المسؤولين في دول مجلس التعاون عن الإصلاح فقال: «الإصلاح لا يأتي إلا حين يكون هناك فساد، ونحن ليس لدينا فساد ليكون هناك إصلاح». طبعاً هذا يشير إلى حد ما بأننا كنا في حالة إنكار، لكن أعتقد أن الجهود الآن بدأت تتجه للاعتراف بهذه الظاهرة والسعي لتجاوزها من خلال هذه المؤسسات.

شكراً لكم مرة أخرى على حضوركم، ونأمل أن يكون في هذا اللقاء ما يستحق وقتكم بهذا اليوم في الإجازة الأسبوعية. تحياتي لكم جميعاً. ويطيب لي أن أدعو الدكتورة موزي الحمود لتتفضل مشكورة بإدارة الجلسة الأولى.

الدكتورة موزي الحمود:

مرة أخرى نرحب بالجميع، ونشكر الدكتور إبراهيم على جهوده الكبيرة في تنظيم هذه الدورة من اجتماعاتنا، وإلقاء الضوء على هذا الموضوع في مسيرة دولنا الخليجية. في هذه الجلسة، يهمني أن أذكر زملائي وزميلاتي بأن المنتدى دائماً ما يعقد اجتماعات في جو مريح، بعيداً عن الانفتاح الإعلامي الكامل، حتى يأخذ الجميع راحتهم في المناقشة وإبداء الرأي دائماً ما يكون في هذه الغرفة بشيء من الأريحية؛ لأنها لن تغطي إعلامياً بالكامل، هذه واحدة، والمسألة الثانية بودي أيضاً أن أبين أن كثيراً منّا مشترك في مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي قد يكتب أو يفرد بما يرد في اللقاء من آراء ومدخلات.. فرجاء لا نذكر أسماء أشخاص بعينهم، ويمكن أن نذكر الفكرة ولا بأس من ذكر الرأي أيضاً، لكن دون الإشارة إلى أن فلان قال أو فلانة تحدثت أو رأي فلان. هذا الأمر الذي اتبعناه دائماً في لقاءاتنا حتى يكون للأفراد حرية في التعبير عن آرائهم دون سوء التأويل، الذي قد يكون خارج القاعة، فلکم الشكر في مراعاة هذه الأمور.

الآن يسرني أن أقدم محدثنا الأول الدكتور حسن علي العالي من البحرين العريزة، حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل من جامعة برونييل في بريطانيا، وعمل في المؤسسات المصرفية وفي غرفة تجارة وصناعة البحرين مديراً للدراسات والبحوث لسنوات طويلة، ومستشاراً لدى اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وهو مستشار في كثير من المؤسسات المالية. السيرة الذاتية طويلة، لكن يكفيني أن أقدم الدكتور حسن لتقديم ورقته.. تفضل يا دكتور.

الدكتورة ماضي الحمود:

لك الشكر دكتور حسن على هذه الورقة المستفيضة والجميلة، وأنوه إلى أن أمامكم النموذج، وكل الأوراق موجودة للاطلاع عليها بالكامل، على الباركود تطلع الورقة.

سنؤجل المناقشة بعد الورقة الثانية للدكتور موافق فواز الرويلي. الدكتور موافق لديه دكتوراه في مناهج التعليم الثانوي من جامعة أيوا، وأيوا ستي في الولايات المتحدة.. ما شاء الله، أيضاً السيرة الذاتية غنية؛ فهو عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود في الرياض، وعضو في مجلس الشورى سابقاً، ومستشار في المعهد المصري في مؤسسة النقد العربي السعودي حتى تاريخه، وعضو الدراسات العليا في المعهد المصري ومشرف على الابتعاث والتدريب في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأيضاً مشرف على التدريب في مجموعة من المؤسسات. حياك الله دكتور، تفضل وأترك لك الميكرفون.

الدكتورة ماضي الحمود:

كل الشكر للدكتور موافق على هذه الورقة، وعلى إثارة هذا الموضوع الذي يقلقنا ويقلق كثيراً من الأكاديميين في هذه القاعة، وفي الواقع هي أيضاً آفة وطنية تعصف بمجتمعاتنا العلمية والأكاديمية، وخطرها يفوق أي خطر أو أي نوع من أنواع الفساد الأخرى، لأن من ترقى أو من حصل على شهادة وهمية فخطره عظيم على المجتمعات. الآن سيفتح باب النقاش على الورقتين، ومرة ثانية النقاش محدود في دقيقتين إما لإثارة سؤال أو لتعقيب.

أسرار حيات:

صباح الخير. عندي سؤال للدكتور حسن؛ الكويت في مؤشر مدركات الفساد نزلت في معيارين: فيدوم Vedum، وفي مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. في فيدوم نزلت درجة واحدة وفي مؤشر المنتدى الاقتصادي نزلت ثلاث درجات، وهذه هي الدرجات الأربع التي نزلتها الكويت. والسؤال: ما هو التغيير الذي حدث في الكويت خلال السنتين السابقتين، الذي غير المؤشر؟ يعني نحن كمراقبين، يمكن في الوضع الكويتي لا نرى أن هناك أي تغيير. في السنة الماضية وهو مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٠ ارتفعت درجة الكويت درجة واحدة، وكان السبب هو مؤشر فيدوم وفسرناه في الكويت بأنها قامت بعملية انتخابية كاملة شاملة في وقت كورونا، وكانت هناك أماكن مخصصة للمصابين بالوباء، ولذلك ارتفعت درجة واحدة. لماذا نزلت؟ نحن لا نفهم السبب. إذا حضرتك عندك أي معلومة؟

عندي تعليق آخر للدكتور موافق؛ المشكلة إضافة إلى ما تكلمت به وقتها، عندنا في الكويت، مع الأسف، كشف أصحاب الشهادات المزورة من جميع الجنسيات وهم ليسوا كويتيين فقط، والإجراء الذي يتخذونه معهم هو فقط سحب المسمى الذي بني عليه. هو بناء على الدراسة أو الشهادة التي أخذها سحب المسمى وقلل منصبه في العمل، ولكن ما زال يحتفظ بعمله ويمارسه، وموجود بيننا يطلع بالتلفزيون والجرائد مع حذف حرف الدال فقط. هذه بالنسبة لي مصيبة أكبر، اعتراف الحكومات بهؤلاء الأشخاص المزورين والفاستدين، وهو كأنه يأخذ مباركة من الحكومة. شكراً جزيلاً.

الأستاذ جمعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم. بداية، جزيل الشكر والتقدير للبحرين وأهل البحرين الذين تبنا هذه الفكرة لإقامة هذا المؤتمر في دولة الكويت الشقيقة، التي دائماً سبّاقة في مثل هذه المحافل. فيما يتعلق

بالتعليم، فعلاً المنطقة كلها تمر بأزمة تعليم وأزمة شهادات، وليس الخليجي فقط بالمناسبة، حتى الشهادات الآن أصبحت ترد من الولايات المتحدة الأمريكية ومن كندا ومن كل دول العالم. كثرة الشهادات في بلدانا والمستقبل يعني، مع الأسف الشديد، للأجيال المقبلة، لو استمرت الأوضاع كما هي ستسوء الأزمة وتؤثر في كل الأجيال التي تنشأ في هذه المنطقة. لذلك لا بد من خروج توصية قوية، طبعاً أقترح بالمناسبة تشكيل لجنة مصغرة لصياغة خلاصة هذا المؤتمر وتوزيعها لوزارات التعليم العالي في كل دول الخليج. نحن لا نتكلم عن الدول الأخرى، لكن نتكلم عن أنفسنا؛ لأجل أن نصلح أنفسنا ونصلح الأجيال المقبلة لتلافي هذه القضية، ولكم جزيل الشكر.

الدكتورة ماضي:

شكراً أستاذ جمعة، لكن المنتدى يضم نخبة من أبناء الخليج جميعاً؛ البحرين، الكويت، قطر، الإمارات، عمان، والسعودية طبعاً، هذا المنتدى يضم مجموعة خيرة من جميع دول مجلس التعاون، وحياكم الله في بلدكم الكويت.. الأخ الكندري..

الأستاذ الكندري:

صبحكم الله بالخير، والحمد لله على السلامة لكل ضيوفنا القادمين إلى الكويت من دول الخليج. عندي سؤال فني دكتور موافق. نحن من متابعيك ونشكرك على جهودك، بصراحة نورثنا في كثير من الأمور. أنا أستاذ جامعي في جامعة الكويت في قسم التاريخ، وعندي أيضاً موضوع الترقية وتنقية الأبحاث وأين أنشر والصعوبة في الجامعات، والنشر العربي أصعب من الصعوبة من النشر الأجنبي؛ لأن الخوف من النشر العربي هو من المجالات المستغلة والمفترة. وكل هذه الأمور، هذا رقم (١)، ورقم (٢) بالنسبة للجامعات أو النشر الأجنبي، هناك مؤشر index واضح اليوم وهو سكوبس scopes وغيره. سؤالي هو:

هل هناك أي نوع من المؤشرات مثلاً.. نسمع أن هناك مؤشراً يشرح لنا المجالات المعتمدة بحيث إن المؤشر يشرح لنا كيف نتعامل مع المجالات، مثل هذه المجالات المفترسة والمستغلة حتى ننتبه لها وننبه الآخرين لها؟

نقطة أخرى أيضاً متعلقة بالفساد الأكاديمي في قضية ظاهرة الترقيات المبنية على الأبحاث العلمية. كثير من الترقيات تدخلها السياسة الداخلية internal politics؛ السياسة في داخل الجامعة، مجموعة تسند مجموعة و«مرروا لنا هذه الترقية ونمرر لكم هذه الترقية». كيف يمكن أن تكون هناك ضوابط أكثر شفافية في مثل هذه الأمور بحيث نحمي هذه المؤسسات الأكاديمية؟ طبعاً هذا أيضاً تفصيلي داخلياً، لكن أنا متأكد أن كثيراً من الزملاء في الجامعات في الخليج ربما يكون هذا الشيء موجوداً.

نقطة أخيرة هي تعليق عام، كيف يمكن أن نفكر بطريقة جديدة في التقييم والخروج من فكرة التقييم على الشهادة إلى الإنتاج؟ أو مثل الفكرة التي بدأت في أمريكا وهي الاختبارات القياسية مثل GMAT و GRE و SAT وغيرها من هذه الاختبارات. عندنا في جامعة الكويت اختبار القدرات، هل هذه تكون شيئاً يرشد فكرة الشهادة. اليوم عندنا في الكويت جامعات حكومية وجامعات خاصة، وخريجو الجامعة الحكومية والجامعة الخاصة غير متساوين في موضوع الدرجات والمعدلات. كيف نستطيع أن نضبط عملية القياس فيما بين هؤلاء جميعاً؟ وشكراً لكم على إتاحة المجال.

الدكتورة منى عباس:

شكراً جزيلاً للسادة المحاضرين. فيما يتعلق بورقة الدكتور حسن العالي، أعتقد أن الورقة ممتازة جداً من حيث منهجية وعرض المؤشرات، لكن كان ينقص الورقة تحديث البيانات. البيانات عندنا - بالذات أتكلم عن البحرين - موجود عندنا بيانات الدين العام حتى اللحظة، وقبل أسبوع جرت مناقشات

في السلطة التشريعية حول هذا الجانب. ومهم جداً تحديث البيانات الرقمية في الورقة. الجانب الآخر فيما يتعلق بالفساد، أعتقد أنه مهم جداً أن نركز على قصور الأداء في السلطة التشريعية، يعني عندما يوجد فساد وحجم هذا الفساد مثلما يقول المثل الإنجليزي «كأنه فيل داخل الغرفة»، ونأتي بتقارير سنوية تعطينا مؤشرات وملامح لهذا الفساد، وتأتي هذه المادة إلى سلطة تشريعية - على سبيل المثال عندنا في البحرين - بغرفتيها الشورى والنواب وتمر ضمن مخاض نقاشي، لكن النقاش لا يؤدي إلى شيء. هذه هي الحقيقة، على مدى سنوات تنزل هذه التقارير، ونهاية النقاشات لا تؤدي إلى شيء ولا تؤدي إلى نتائج. أولاً؛ لا تؤدي إلى نتائج تكشف عن الفاسدين، وليس معقولاً أن هناك فساداً وليس هناك فاسدون؟ ما معقول، وهذا غير منطقي، وبالتالي نحن بحاجة إلى أن نضع النقاط على الحروف للحديث في هذا الجانب.

كل التجارب التي عرضت حتى في الأوراق اللاحقة التي سيتم تناولها واطلعنا عليها تبين أن التجارب الناجحة هي تلك التي تكشف عن الفاسدين وتحاسبهم وتدفعهم وتسترجع الأموال المنهوبة وتسترد إلى المال العام، وهذا باختصار.

فيما يتعلق بالمواقع التي ذكرها الدكتور موافق، ونحن هنا.. حتى إنني ما أقدر أسمى نفسي، عندي درجة دكتوراه، وما أقدر أسمى نفسي أكاديمية، أنا باحثة، والسبب أنه أنا لست أكاديمية؛ لأنني لم أحصل على فرصة العمل في أي جامعة من الجامعات الوطنية، أليس ذلك معيياً والسبب معروف؟ إذا أنت لم تحصل على فرصة وبالتالي ليس بإمكانك أن تراكم خبرة أكاديمية، حسناً، في اللحظة أو في الوقت ذاته أن هذه الجامعات سواء الرسمية أو «الدكاينية» الأخرى التي يزخر بها مجتمعنا الخليجي، فائضة بمن يحملون الشهادات الأكاديمية والتعليمية ويدعون أنهم باحثون، ولا يلتزمون بالعملية البحثية، ويبيعون بحوثهم ويحضرون رسائل الماجستير والدكتوراه بالثمن.. أي أنك تحصل على شهادة الماجستير بقيمة ٣٠٠٠ دينار بحريني وتحصل

على الدكتوراه بقيمة ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠. أليس معيياً.. أليس هذا النظام معيياً ومخجلاً وهو موجود؟ وثنوياً تطلع لنا على المستوى الخليجي أسماء وتطلع لنا أسماء جامعات ونعرف أن كذا وكذا وهؤلاء الخريجون وهذه للجامعات الفلانية، ويدرسون في هذه الجامعة ويدرسون في هذه المؤسسة، ومع ذلك الوضع يستمر كما هو عليه. هذه المسألة مخجلة.. حقيقة مخجلة.. وحقيقة أننا لا نمتلك الإرادة السياسية، ويجب أن يوضع بصدق حد لهذا الجانب، وأيضاً من يملك الأداة التشريعية وهو موجود في المؤسسات التشريعية أن يستخدم الأدوات التي تحد وتوقف عملية الهدر التي تمر بها مجتمعاتنا بفعل الفساد، سواء على مستوى المال العام، والدين العام، والمؤسسات التعليمية وغيرها.. ولا نكتفي فقط بالحديث؛ نحن بحاجة إلى محاسبة، وأسفة على الإطالة وأنهى حديثي وشكراً جزيلاً.

الدكتور سعد الزهراني:

في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للباحثين الدكتور حسن العالي والدكتور موافق على الجهود الكبيرة التي بذلها في أوراقتها، وهذا ليس مستغرباً منهما؛ لأنهما كرسا حياتيهما لمثل هذه الموضوعات بالكامل. جاءتنا بعض المقترحات أن المفروض من الشخص الذي يتحدث أن يعرف باسمه من أجل التسجيل وفي الوقت نفسه لا أدري التعريف بالوظيفة أم اسمه فقط؟ اسمه خلاص. طبعاً أنا سعد الزهراني، وانتهى الموضوع.

عندي بعض الأسئلة للأخ حسن العالي.. هو يقول: إن قياس الفساد ومؤشراته يعتمد على آراء الخبراء. هل هؤلاء الخبراء محليون أم من خارج البلد؟ وكيف يتم انتقاؤهم؟ وهل رأي الخبراء يكفي أو يجب أن تذهب إلى العمق؟ أي أن هناك مؤشرات أخرى أعتقد أنها أهم من هذا ومنها على سبيل المثال:

- وجود مؤسسات لمكافحة الفساد في هذه الدول.

- عدد الفاسدين الذين تم اكتشافه.

- هل توجد شفافية بمعنى مثل التشهير؟

أعرف في السعودية أسبوعياً تأتيني رسالة «تم كشف خلال هذا الأسبوع ١٠٠٠ حالة». لما تحسب عدد الحالات هذه خلال السنة تجد أعداداً كبيرة جداً، أحياناً يصل الوضع عندهم لذكورهم بالأسماء، وقبل فترة كان عندنا رئيس الأمن العام ومدير الأمن العام بالاسم ذكروهما، وذكروا أسماء من وزارة الدفاع التي يرأسها الأمير محمد نفسه. فنعتقد أيضاً أن الشفافية والتشهير مهمان جداً لمكافحة مثل هذه الأشياء. هل هي تعد واحداً من المؤشرات لحساب مؤشرات الفساد؟

الشيء الآخر، هل قيم المجتمع تعد واحدة من العوامل الرئيسة التي أسهمت في الفساد؟ يعني على الأقل تسامح الناس تجاه الفاسد. أحياناً يقول لك: يا رجال؛ الناس كلها فاسدة أو يا رجل هم يسرقون من المال العام.. والمال العام حلال ما في أي مشكلة.. وهذه كانت من الكلمات الشائعة خلال فترة من الفترات.

إحدى الآليات التي تستخدم في السعودية هي استرجاع الأموال السابقة.. أعرف أشخاصاً استرجعوا منهم أموالاً بمئات الملايين سرقوها قبل ١٠ أو ١٥ سنة تحت مسمى «من أين لك هذا؟»، أي؛ يتابعون الشخص وهم يعرفون أنه فاسد وجمع الفلوس هذه من الفساد فيرجعونها. وحين يقول: هذه تجارة، يقولون له: حسناً سنرجع معك إلى عشرين سنة، فماذا كنت تشتغل وما وظيفتك؟ ويرجعوا لحساباته ويكتشفوا أن كل هذه الأموال حصل عليها من وظيفته أو علاقته أو مشاريع فاسدة، ويسترجعونها منه. لكن السؤال المهم

جداً، هل هذا يكفي أنك تسترجع الفلوس ولا تحاسبه؟ وهل قيم المجتمع لها دور كبير في عملية نشر الفساد، سواء نتكلم عن الفساد الأكاديمي أو الفساد الآخر؟ لأنني أعتقد أن هناك كثيراً من التسامح حول هذا الموضوع.

بالنسبة لموضوع الدكتور موافق الذي أحبيته؛ لأنه من الذين كرّسوا حياتهم لهذا الموضوع وعرض حياته حتى لكثير من المشكلات بسبب هذا الموضوع، وأنتم تعرفون هذا الكلام، حيث أضاء كثيراً من المشكلات التي تتعلق بهذا الجانب. عندي أسئلة للدكتور لأنه متخصص في الموضوع. هل الأفراد من أصول عربية يقفون خلف الجامعات المزورة أو الفاسدة؟ كأنني سمعت هكذا، بأن هذه الجامعات تم إنشاؤها من عرب. هل نحن العرب من أسهم في إنشاء مثل هذه الجامعات أو حتى مراكز النشر؟ هل لنا دور فيها وما دورنا في إنشاء هذه الجامعات والمراكز كعرب؟

وأسئلة أخرى، هل هناك آليات قانونية وتنظيمية للحد من الفساد في دول مجلس التعاون؟ وهل أن اعتبار الشهادة مطلباً أساسياً للتوظيف؛ لأن في فترة من الفترات الشهادة هي التي تقيس وتحدد وظيفتك وتحدد راتبك، وهذا الذي دفع كثيراً من الناس للبحث عن الحصول على الشهادة؟ هناك فساد غير مرئي، ويمكن الدكتور لم يقدر الوصول إليه، وكثير منّا كذلك، البعض يعرفه، وهذا من تجربة شخصية.. لما كنت في الجامعة، كثير من المتعاقدين يسعى إلى استمرار تعاقدته في الجامعة، ويرجع لرئيس القسم أو العميد ويقول له: «أنا سأساعدك بإعداد البحوث، ويعمل له بحثين أو ثلاثة بحوث بشأن الترقية.. وذاك يترقى وهو لم يعدها ولا شيء، وهذا فساد ومنتشر بشكل كبير، ومع هذا ما في أي آلية لكشف «المسكوت عنه» إلا من خلال إذا الشخص أخل بوعده مثلاً، وعده أن يمدد تعاقدته وتوقف. يبدأ الآخر بالتحدث أنا من فعلت وعملت. وشكراً جزيلاً.

عامر:

صباح الخير. أعتقد أن موضوع الفساد في المجتمعات الخليجية هو نتاج للاقتصاد الريعي الذي تركز في هذه المنطقة على مدى أكثر من ٧٠ سنة، وهذا الاقتصاد طبعاً يحفز على الاستحواذ والتكسب والتنفع بكل الوسائل المتاحة. أخطر فساد هو الذي تطرق له الدكتور موافق الرويلي، وأعتقد أن محاولة الحصول على شهادات تعليمية نتيجة لطبيعة المجتمع. الكل يريد الحصول على شهادة جامعية وشهادة ماجستير أو دكتوراه؛ لأجل أن يترقى في مواقع الوظيفية، وهذه مشكلة كبيرة. عندنا في الكويت فضيحة ٤٠٠٠٠ طالب يغشون في امتحانات الثانوية العامة، وهناك عصابات توفر لهم طرق الغش، والأسر نفسها تحفزهم على الغش حتى يحصلوا على شهادة الثانوية العامة، وعلى مجاميع مناسبة للالتحاق بالجامعات. هذه مشكلة. إضافة لذلك، كثير من الجامعات الآن التي تم تأسيسها في المنطقة تهدف إلى الربح بعكس ما هو متوافر في المجتمعات المتقدمة؛ لأنها منظمات نفع عام NGOS في هذه المجتمعات، وهذه مشكلة أيضاً. هناك كثير طبعاً من الجامعات في الدول الغربية التي أيضاً تمنح شهادات لمن دفع أو تكون هذه الشهادات غير مدققة، وهذه مشكلة. اكتشفت أخيراً أن حتى الجامعات المرموقة عندها برامج.. مثلاً هارفرد، تقول لك: نعطيك شهادة من هارفرد، لكن ليس هارفرد الأصلية not Harvard proper، ويحصل على دكتوراه ويعود إلى هنا بصفة دكتور ويحصل على موقع مهم في المجتمع. هذه أيضاً من المشكلات. حتى الجامعات المرموقة أصبحت تتعامل مع هذه الأوضاع من أجل تحقيق العائد.

أعتقد أن مجتمعاتنا الخليجية لا تحتاج هذا العدد الكبير من الخريجين الجامعيين، نحن نحتاج أناساً عندهم قدرات مهنية ويستطيعون تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد. لذلك نحتاج إلى إعادة النظر في مفهوم التعليم بشكل عام والتركيز على التعليم المهني الذي قد يفيد هذه المجتمعات في المستقبل

ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تعديل في التركيبة السكانية. إلى الآن التركيبة السكانية تعتمد على عمالة وافدة كبيرة، وأعتقد أن الإجراءات المتخذة حالياً للحد من وجود العمالة الوافدة هي إجراءات غير صحيحة وعقيمة. عليك أن توفر أيضاً مدخلات أو مخرجات تعليمية مناسبة تتوافق مع متطلبات سوق العمل، وهذا غير متوافر. لذلك أعتقد أن المشكلة قيمية وتحتاج إلى معالجات على مستوى مهم، ولا أدري إن كانت القيادات السياسية عندها القدرة على معالجة هذه الأمور. شكراً.

عبد الرحمن:

أحييكم جميعاً وشكراً لكم. عندي شخصياً مشكلة أزلية عشتها منذ أكثر من ٣٠ سنة تقريباً تتعلق بالتصنيف الذي يتم في تقييم الشيء. تقييم هذه الجهة أو تلك أو حتى تقييم الأشخاص من خلال التقييم الوظيفي المتعارف عليه. كثيراً ما نواجه مثل هذه الحالات التي تكون ذاتية وغير موضوعية subjective not objective. من هذه النظرة يتولد عندنا دائماً تراتيب مختلفة غير قابلة للتفسير. هذه الجهة أو هذه الدولة كانت مثلاً في موقع أفضل من الموقع الحالي والعكس صحيح، وهذه المسألة أزلية.. أتذكر أنه في الفترة الأخيرة مجلة «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت» US New and World Report اعتادت على أن تصنف الجامعات الأمريكية وتصنف المستشفيات الأمريكية سنوياً. في السنتين الأخيرتين بدأت جامعات مثل بيل وهارفرد وكذا جهة تتسحب من هذا التصنيف لعدم رضاهم عن التقييم، بمعنى أنه صار هذا التقييم غير علمي وغير موضوعي. لو نرجع للورقة الأولى التي قدمها الدكتور حسن العالي، فيها تذبذب كثير في مفهوم موضوع الترتيب الذي صار لمستوى الفساد في دول الخليج، ومنه أيضاً ما تطرق له الأخ موافق حول درجات الفساد التي صارت فيما يتعلق بالشهادات.

أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى حل وقراءة متأنية وبحث أكثر وتعمق في هذه المسألة. وجدنا نتيجة هذا التصنيف غير الموضوعي أن جامعات في السعودية مثل جامعة الملك عبدالعزيز بالاسم صارت في المرتبة الأولى لها أكثر من سنة، وفي المقابل هناك جامعات معروفة وقوية ومتماسكة ولها تاريخ عريق مثل جامعة يوبي أم و جامعة إكس وقس على ذلك. إذاً هناك فساد في التقييم. هذا يجزني إلى سؤال يمكن أبو فارس أن يفيدنا فيه هو: بما أنك عايشت يا دكتور المرحلة خلال عقدين تقريباً، وأتذكر لما كان هناك هاشتاق في تويتر عمله حبيبنا أبو فارس بمسمى «هلكوني» وكان هناك تفاعل كبير مع هذا الموضوع وهناك تجاوب، وأظن أنه يصل بنا إلى نتائج كثيرة من خلال نشاطه في هذا المجال، وما أود أن أسأل: حبيبنا في جامعة الملك سعود تحديداً، كان هناك نشاط ما يسمى الكراسي أو لعبة الكراسي.. أسمىها لعبة الكراسي، والشيء الآخر هو التصنيف من خلال بحوث مقدمة أو كثرة البحوث التي تقدم، بحيث إنه يرتفع التصنيف العلمي للجامعة، هل هناك من إضافة وتوضيح لهذه النقطة باعتبار ما تطرقت إليه؟ وشكراً لكم جميعاً.

الدكتورة ملك:

صبحكم الله بالخير جميعاً.. شكراً لجميع الحضور ومعدّي الأوراق المختلفة. بداية عندي ملاحظتان على الورقتين. بالنسبة للملاحظة الأولى عن مدركات الفساد التي تم مناقشتها، طبعاً أعتقد أن دول الخليج وربما الدول العربية بشكل عام لما يتم إدراجها في مدركات دولية عادة لا تؤخذ بعين الاعتبار الخصوصية لتلك المجتمعات، ومثلما تطرق صاحب الورقة الدكتور حسن العالي وتكلم بأن هذه المدركات لا تلمس مواضع الخلل في الدول الخليجية بالذات والتي لها طبيعة ريعية خاصة بها، وفيها نسبة نمو اقتصادي مرتفع مقابل محاولات لنشر نوع من الديمقراطية المفصلة على النظام القبلي الموجود، الذي ما زال يسود حتى في مجتمعات. يمكن الكويت والبحرين هما

الأكثر قرباً من مصطلح الديمقراطية وإن كان أعرج أيضاً وغير مكتمل، ولكن حين نتكلم عن هذه المدركات ولم يتم مناقشتها في بنود معينة في الدولة نفسها ويتم قياسها يصير فيها تناقض كبير، وهذا التناقض ناتج عن حقيقة أن هذه المدركات قد لا تقيس واقع ما تدعي أنها تقيسه. هذه المدركات لا تقيس فعلياً ما هو الفساد. لما نتكلم عن الفساد في الدول فإننا نتكلم عن فساد قيمى أشمل وأعم من أنك تسأل عن الناحية التنفيذية في البلد مثلاً أن تقول لي: هل هناك مثلاً جهة معينة لإدراك النزاهة أو الفساد ونشره أو نشر معلومات عنه؟

حتى لو عندنا بعض الجهات التابعة لدولنا الخليجية التي تعمل لنشر النزاهة والقضاء على ما يسمى بالفساد بجميع أنواعه، إلا أنها بطريقة أو بأخرى تظل خاضعة للسلطة. كيف بمن يخضع للسلطة أن يحاسبها؟ أو أن مثلما تفضل البعض أن يكون شفافاً في طرح هذه الأسماء أو الجهات المتورطة في الفساد؟

أيضاً الموضوع الثاني لما نتكلم عن الفساد التعليمي في الورقة الثانية؛ هي الحصيلة المتكاملة، ولما نتكلم عن فساد قيمى فأنت تتكلم عن جذور المسألة. في الكويت عندنا أولياء الأمور أذكر أنهم خرجوا بمظاهرات لما طلع قانون ضد الغش. خرجوا بمظاهرات يقولون: أنتم لا تريدون أن نخرج أولادنا. أيام التعليم أونلاين كلنا شاهدنا أن الأبناء نائمون والأمهات يقمن بحل الواجبات. شيء مضحك، تقول: أجيب الولد يقول حاضر، والباقي أنا أحضره مع المدرس وأنا أحل الامتحان. تقول: لا يهم دكتورة، خرينا نجم درجات ونستغل فرصة أونلاين، ويمكن هذه أصلاً نعمة من الله لأجل أن يدخل أولادنا الجامعة، وما كنا متخيلين أنه يدخلها. هذه كلها هي دوامة وشيء يجبر شيئاً، فلما تبدأ أنت من فساد في الأسر نفسها، في الأساس القيمي في الأسر نفسها، ثم يمتد إلى النظام التعليمي الذي يعززه؛ لأن ما عندنا تفكير نقدي critical thinking.

أطفالنا يحفظون، هذا لمن يحفظ منهم، ثم يصب المعلومة في الورقة «وهذا فاضي وبتاع ربنا» ما في شيء يجعله يناقش لدرجة أن عندنا بالجامعة طلبة متفوقون ويحصل على ٤,٠، ولما تتكلم معه لا يعرف الرد عليك، وما يعرف يكتب لا عربي ولا إنجليزي.. هذا نتاج (١٢) سنة وبعدها نكملها بالجامعة عند بعض الأساتذة الذين يعززون هذه الفكرة، وهذا موضوع متكامل.

آخر شيء أود أن أتكلم فيه هو لما نتكلم عن الفساد ونريد فعلاً أن نحاربه نحتاج إلى إرادة حقيقية ونحتاج لأدوات. في الخليج ما عندي شك أن هناك رغبة، ولكن أن تقتلع جذوره التي امتدت على مدى التاريخ والمستفيد منه أقوى مكانة من المتضرر، بالنسبة والتناسب قد يكون المتضرر ٩٠٪، ولكن المستفيد ١٠٪ وقوة ١٠٪ تغطي ٩٠٪. ما في فائدة، وأنت المتهم وأنت القاضي وأنت الجلاد. ما رحنا مكان. شكراً جزيلاً.

عبد النبي العكري:

شكراً دكتور حسن وشكراً للدكتور موافق وشكراً لمن سبقوني. ذكر مدير المشروع أن هناك اعترافاً بالفساد وطرق المعالجة، وأعتقد أن هناك اعترافاً بحالات معزولة وانتقائية وغيرها، ولكن ليس إلى الآن هناك اعتراف من نخب الحكم والنخب المؤثرة في الدولة أو المنظمات الأخرى بأن هناك حالة مستشرية ومتأصلة للفساد في صميم النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وفي قيم المجتمع.. الخ. إضافة إلى ما ذكره الدكتور حسن العالي ليس فقط النظام الريعي. مجتمع الخليج له خصوصية معينة، وهي أن هذه النسبة المرتفعة جداً من العمالة الأجنبية أو المقيمين الأجانب الذين هم محرك الاقتصاد، وتصل في بعض البلدان إلى أن هناك اختلالاً للبنية ما بين المواطنين والمقيمين، بحيث إن هناك أيضاً فساداً في جانب هذا القطاع الهائل من غير المواطنين، وتعامل بين الفاسدين في الجانبين؛ جانب المواطنين وجانب المقيمين، وتترتب عليه حالات واسعة من الفساد. وكلكم يمكن متابعتها.

هناك مشكلة ليس فقط في النظام الريعي؛ بسبب النفط، هناك قناعة وترسيخ أن النخب الحاكمة لها الحق في تملك الثروة والسلطة والموارد الطبيعية والأراضي وغيرها، وهي يمكن أن تعطي الباقي للشعب، لكن ليس قائماً على أن كل هذه الممتلكات، أي الثروة النفطية والأراضي والثروات الطبيعية هي ملك للشعب وملك للناس، وطبعاً هناك يجب أن يتم بقناة سلطة وهذا شيء أكيد، لكن إلى أي مدى هذه السلطة عندنا هي خاضعة لأي محاسبة، وليس فقط السلطة، بل حتى القطاع الخاص؟ الفساد موجود في كل مكان طبعاً، ولكن يوجد فارق أن هناك نظاماً يقوم أساساً على هذا المفهوم. مفهوم الملكية العامة والوظيفة العامة، وليس فقط الوظيفة العامة في القطاع العام، وإنما حتى في القطاع الخاص، وهي مسؤولية وليست امتيازاً، وعلى أساسها هناك آليات، وهناك في الآليات ليس توجد لجان، وإنما هناك مجالس تشريعية، مجتمع مدني، نقابات، مراكز مستقلة، صحافة حرة ترصد وغيرها، وهذا هو الذي يخلق الجو، وهناك أيضاً ما ذكر عن القيم والتعليم.. الخ، والمقاربة يجب أن تكون مقارنة شاملة بأن الفساد شامل ومتعدد الوجوه، ويجب.. طبعاً ما أطرحت أنه بضربة حظ ينتهي، ولكن من البداية يجب أن نقول: إن هناك خللاً، وطبعاً لمقاربة الخلل.. للعلم، إذا تكلمت عن الفساد في بعض البلدان العربية الخليجية كلها يعد أن هذا الشيء إساءة إلى سمعة الدولة أو يهدد أمن الدولة أو يسيء للاقتصاد الوطني وتحاكم فعلاً، وهناك أناس يحاكمون عليه، وهذه الحصانة في الدولة وفي المجتمع مشكلة. المجتمع أيضاً تسوده هذه القيم.. مشي هذا.. ودعه يأخذ رزقه، وهذه هي مشكلة.

نقطة فقط أخيرة أود أن أقول: إن مؤشر مدركات الفساد هو هذا الموجود عالمياً، لكنه ليس الوحيد وليس الكامل، هناك نقصان، لكن لماذا الاعتماد عليه؟ نحن عندنا مثلاً في الخليج أو في الدول العربية ليس هناك مؤشر آخر، وليس هناك مؤسسات ومراكز بحوث ذات مصداقية وذات حرية أيضاً لتنتج

هذه التقارير. المجتمع المدني مقزوم جداً، في دول مجلس التعاون أعتقد في الكويت والبحرين فقط هناك جمعيتان هما جمعيتان محدودتان، أما في باقي الدول أو في بلدان الخليج ليس هناك هذه المؤسسات التي تتعاطى معها في هذا الشأن ولها الحق في الدراسات ولها الحق في عمل إحصاءات. إذا نحن نقطة في بحر. وفي الأخير أقول: يجب علينا.. كلنا مسؤولون في هذا الاتجاه، ونريد الإصلاح وعندما ينتقل الفساد أو نكشف الفساد ونريد المحاسبة ليس هناك من أحد من الحين يطرح لنا إزالته والإصلاح.. ولكن هل الإصلاح ممكن؟ هل الإصلاح مسموح به؟ حتى الكلام عن الإصلاح محدود. وشكراً لكم وآسف على الإطالة.

الدكتورة موزي الحمود:

الدكتورة سهام الفريح:

صباح الخير. الشكر الجزيل لمن اختار هذه الموضوعات التي تثير الشجون دائماً، ولعل نتائج هذا اللقاء، وما اتسم به من دقة وموضوعية تصل إلى أصحاب الشأن. أولاً، قضية الفساد - وليس دفاعاً عن دول الخليج - أصبح مستشرياً في كثير من الدول العربية وحتى الدول المتطورة. أثار شجوني هذا الموضوع.. موضوع الجامعات والتدريس الجامعي والعمل الجامعي. الموضوعات الثانية فيها أشياء كثيرة، لكن في هذا الموضوع أملك ناصية القول لأنني نشأت في الجامعة منذ ٣٠ سنة، وتعلمت في الجامعة وعشقت الجامعة، وكما تقول العرب: «العشق أعلى درجات الحب». رفضت كل الوظائف خارج النطاق الأكاديمي، وتخصصي ليس تخصصاً تتمثل فيه العبقريّة، وإنما يتمثل فيه الاجتهاد ويقوم على الاجتهاد، وبالتالي نحن أناس مجتهدون، وهذا هو المطلوب منّا. الأسباب قد تكون.. اسبحوا لي أبدأ بها باختصار شديد، بدأت منذ هذا المصطلح المستخدم في تكويت الجامعة، ممكن تكوت كل الوظائف، ولكن لن تكوت الوظيفة العلمية لأن العلم لا وطن له، والطب أيضاً لا وطن

له. عندما كوتت ونسبت إلى كويتيين الوظائف من مدير الجامعة حتى آخر وظيفة فيها.. مدير الجامعة واحد وشخصية واحدة وعمداء الكليات ١٠ كليات كانت، ومن ثم أصبح هناك تهافت شديد وقتلوا الروح العلمية والبحثية عند الإنسان الكويتي والباحث الكويتي وتحول إلى أنه يفرغ همه في الوصول إلى هذه المناصب. بالتالي هذه المناصب.. وأقولها صراحة وأنا أقولها ثانية: «إني عاشقة للجامعة»، أتألم، نقد ذاتي للجامعة، فأصبحت كل المكاسب وليست الحقوق، ممكن أن يحصل عليها الفرد من خلال وجوده في هذه المناصب. كنت في مجلس الجامعة، ويمكن أن تتكلم بحرية وصراحة، وكان الوزير موجوداً والعمداء موجودين كلهم، وكنا نجلس وتقوم كل الكليات بإدخال بعض المتقدمين للترقية، فيكون عدد من المتقدمين للترقية هم نواب عميد وعمداء.. الخ، ونطلب منه أن يخرج من القاعة لدقيقتين ثم يدعى ويقال له مبروك أنك ترقيت. أقول هذا الكلام؛ لأنني رفضت الترقية وأنا في المنصب، وترقيت بعد مغادرة المناصب، وعانيت ما عانيت وأنا سعيدة بهذه المعاناة. المهم، غادرت الجامعة على مضض وأنا أعشقها وأعشق التدريس باستقالة في سنة ٢٠١٣م وإلى الآن أنا متعلقة بالجامعة والسبب قد لا يصدق البعض وإنما هي الحقيقة. الآن سمعت أحد الشباب يتكلم، وكثيرون في الجامعة من الباحثين. أولاً، يعاني هو خارج البعثات وقد يكون في أعلى المستويات العلمية والفكرية، لكن يعاني في التعيين..؛ يعاني في التعيين وقد يكون أحسن من المبعوث علمياً. الشيء الآخر، تتعثر تعييناته وترقيات وبحوثه، وكنت أسمع شكواهم ولا أملك شيئاً في مساعدتهم. ولهذا السبب أنا قدمت استقالتي من جامعة الكويت؛ لأنني ما أقدر أعمل شيئاً.

بالنسبة للدكتور موافق أنه ما في قوانين، أقدر الكلام الذي تقوله، توجد قوانين، ولكن لا تنفذ. أذكر إحدى الشخصيات دقق معها في قضية تلاعب في البحوث أو كلام في البحوث بشكل مؤذٍ جداً، والسبب لم يكن للضبط والتدقيق

وإنما لأسباب أخرى قد تكون كيدية. ذكر معظم الأخوة الذين تحدثوا بأن ٧٠٪ من الموجودين شهاداتهم مضروبة وأنا أملك هذا القول. هل تم التحقيق مع هؤلاء جميعاً؟ الآن الأخت ذكرت أنه صارت مظاهرات ضد التحقيق في قضية الطلاب، أتذكر جيداً - ما أدري الدكتور يوسف موجود أم لا - في التعليم العالي ظهرت مظاهرات مقابل وزارة التعليم العالي ضد التحقيق في الشهادات المضروبة وطمست هذه القضية. لا ينحرف الصغير، إنما ينحرف الكبير وينحرف المجتمع، وليست المسؤولية في هذا الانحراف على الأسرة، وإنما المسؤولية على المجتمع ومؤسسات المجتمع المعنية، ولدي الكثير، وشكراً.

الدكتور عبدالله القويز:

شكراً جزيلاً. عندي ثلاث ملاحظات. الأولى: اتفق مع الذي قيل بأن المؤسسات التي تنذر نفسها لتقديم معايير وتعبئة هذه المعايير والخروج باستنتاجات هي في حد ذاتها فاسدة، والدليل على ذلك عدد من الحالات أبرزها البنك الدولي الذي كان يصدر معايير معينة وطلعت مبنية على اعتبارات أخرى. الباحث في هذا المجال ينبغي أن ينتبه لهذه النقطة. والثانية: ليس بالضرورة أننا مجتمع ريعي، وهذا ما أشار إليه الدكتور حسن، فإننا محكوم علينا بالفساد. لا اتفق مع هذه المقولة؛ لأنها لن تعزز بالوثائق. الدنمارك مجتمع ريعي وليس عندهم فساد. وأعتقد أنه يجب أن نكون دقيقين في أحكامنا. النقطة الأخيرة: أيضاً مؤسسات المجتمع المدني يسودها كثير من الفساد، وأعتقد أننا لم نطلق الأحكام بدقة، وشكراً.

الدكتورة موضي الحمود:

عندي مجموعة من الأسماء طلبت التعليق والمداخلات، ومضطرة أرحلها إلى الجلسة المقبلة. وأعطي الوقت المتبقي لكتّاب الأوراق؛ الدكتور حسن العالي، والدكتور موافق الرويلي. وأرجو منهما الاختصار لأن وراءنا الصلاة والغداء.

الدكتور حسن العالي:

شكرًا جزيلاً لكل الملاحظات، وأعتقد ما في خلاف، وأبدأ من الأخير بملاحظة دكتورنا الفاضل وأستاذي العزيز الدكتور عبدالله القويز.. طبعاً أحترم وجهة نظره في قضية علاقة الدولة الريعية بالفساد، هناك فرق كبير عمومًا بين الدنمارك وبين دول الخليج. يوجد فرق لوجود مؤسسات ديمقراطية، وهذا هو الذي يفرض رقابة على الدولة الريعية. عندنا هنا لا توجد أي مؤسسات ديمقراطية، وبالتالي يعني جذور الدولة الريعية تأخذ كل أشكالها حقيقة بعنف وقساوة داخل المجتمع وصعب التفصيل في هذا المجال.

بالنسبة للفساد سادتي الأفاضل، الفساد هو مشكلة أزلية، وهو مشكلة عالمية موجودة في كل العالم، يمكن حتى في الدول المتقدمة وجود أكثر منّا. بالنسبة لمؤشرات مدركات الفساد، هذه جدلية طرحتها هنا أنه بالفعل هذه المؤشرات قاصرة وطرحت الأستاذة أسرار سبب الاضطراب في التصنيف، طبعاً لأنه لا يوجد أي أساس عادل لهذا التصنيف. تونس عشية الربيع العربي كانت تحتل المراتب الأولى في مؤشرات التنمية البشرية وفي مؤشرات الحرية الاقتصادية وفي مؤشرات الفساد وفي مؤشرات.. وفي اليوم الثاني سقط وتغير النظام. مصر قبل أربع سنوات كان صندوق النقد الدولي يعطيها أفضل التصنيفات الائتمانية، ونرى، مع الأسف، مصر مع أول هبة ارتفاع أسعار التضخم في الحرب الإلكترونية ينهار الاقتصاد. أنا لا أقول لكم: إننا يجب ألا نأخذها كمؤشر من المؤشرات، ولكن يجب ألا نعول عليها؛ لأن هذه المؤشرات حقيقة كانت تستغل سياسياً. كانت تستغل، يعني إذا أرادوا أن يضغطوا على نظام ينزلوا مؤشرات، وفي يوم ثانٍ إذا أرادوا أن يشجعوه على اتباع سياسات معينة يرفعوا المؤشر.

لذلك أطالب المجتمع المدني والقوى المدنية السعى إلى تطوير منهجية خاصة لمكافحة الفساد. أما بالنسبة على مستوى الحكومات، طبعاً لا نتوقع أننا بين ليلة نصل إلى تجربة كوريا الجنوبية؛ رئيسها تعزل بسبب تهمة فساد سياسي، يعني لن نصل إلى هذه المرحلة بين يوم وليلة، ولكن على الأقل رأس النظام.. على سبيل المثال السعودية، الأمير محمد بن سلمان طلع وقال: «لن يستثنى أحداً من المحاسبة عن الفساد»، أي يعلن أعلى السلطة ويطبق على الأرض، ويطبق وليس المهم الإعلان، يطبق على الأرض ومثلما ذكر أستاذنا الدكتور سعد الزهراني، يعلن أسماء الفاسدين والوزراء ويشهر فيهم وتطرح القضايا، ومثلما قال الأخ عبدالنبي تطلق يد الإعلام ويد مؤسسات المجتمع المدني ويتم الكشف عن حالات الفساد ويشهر فيهم بالأسماء. يعني أن يترجم هذا التعهد الذي يصدر من أعلى سلطة في الواقع من أجل أن يشعر الكل بأنه بالفعل هناك جهود، ونعتقد أن دول الخليج اقتصادياً كلها تسعى إلى استقطاب استثمارات وغيرها، والاستثمارات لا تأتي إلى بلد فاسد.. أي لا بد من إصلاح الأوضاع.. هذا باختصار التعليق، وشكراً.

الدكتور موافق الرويلي:

شكراً.. يا أخواني وأخواتي قضية الشهادات الوهمية وما إلى ذلك هموم تؤرق كثيراً منّا. والغش الذي ذكره الأخ الكريم في الكويت هذه الأيام، الحل هو الاختبارات المقننة، وتجربة المملكة العربية السعودية هي الحل الناجح الوحيد في منطقتنا العربية؛ لأنها تبنت اختبارات القدرات والتحصيل، وحلت لنا كثيراً من المشكلات التي لها علاقة بالغش، خاصة في الثانوية العامة، التي هي مشكلة في العالم العربي كله، وربما في العالم اختبارات الثانوية فيها غش كثير.

نرجع إلى قضية الشهادات والمجلات والترقيات يا أخوان، ما في حل يعالج هذا الموضوع. هي مسألة كما يقول الأخوة قضية قيمية، هي كذلك في كل العالم، وليست حكراً على الخليج. تقييم الجامعات الخليجية وترتيبها قضية كما هي قضية الفساد ومؤشرات الفساد.

المؤشرات يا أخوان قضية عالمية، وهي يبدو لي بأنها لعبة الكراسي التي تحدث عنها، وهي دعم كراسي بحثية نتاجها الله أعلم أين ذهب، يأتون لها بخبراء من آخر الدنيا من هارفرد، ييل، وستانفورد ليكونوا باحثين في هذه الكراسي العلمية وبعمهم ما زاروا المملكة ولا يعرفون حتى عن موقعها، وبحسبونها في إفريقيا، وكثير منهم يظن أننا في إفريقيا.

الدكتورة موزي الحمود:

مرة أخرى أعتذر من الذين لم نستطع أن نعطيهم فرصة التعليق والمداخلة؛ لأن الجلسة لازم تختم الآن، وإن شاء الله ستكون لهم الأولوية في النقاش في الجلسات المقبلة. تمنياتنا لكم بوقت مثمر إن شاء الله في الجلسات المقبلة.

الجلسة الثانية للقاء

مناقشة ورقة الأستاذ أحمد الرميحي وورقة الدكتور عبدالحميد الانصاري

الدكتور سعد الزهراني:

بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى بركة الله نبدأ جلستنا الثانية، ويسعدني أن أقدم لكم الدكتور عبدالله القويز رئيساً للجلسة، فليتفضل مشكوراً.

الدكتور عبدالله القويز:

شكراً سيدي الرئيس، ومساء الخير للجميع. يسعدني أن أجدد الترحيب بكم، وآمل أن تنال هذه الجلسة حظها من التفاعل مثلما كان في الجلسة السابقة. مع الأسف الرئيس الأصلي للجلسة حالت ظروفه دون أن يكون معنا، ولذلك كلفت برئاسة الجلسة.

لدينا متحدثان؛ سيرة كل منهما مذكورة في الموقع والباركود المرفق بالجدول. نبدأ بالمتحدث الأول وهو الأستاذ أحمد الرميحي، الذي سيتناول فاعلية مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون ودور منظمات المجتمع المدني.⁽¹⁾

شكراً أستاذ أحمد على هذه الورقة الوافية، وأنا أحث الزملاء المشاركين أن يطلعوا على كامل الورقة، لإعطائها حقها من هدف المؤلف منها بالاطلاع على مختلف الجوانب المهمة، التي أشار إليها. باسمكم جميعاً أشكر الأستاذ أحمد، وأدعو الدكتور عبدالحميد الأنصاري لتقديم ورقته التي ستتناول تحصين المجتمع من الفساد من منظور قيمي.⁽²⁾

(1) قدم الأستاذ أحمد الرميحي عرضاً لورقته، ويمكن الاطلاع على كامل الورقة في الصفحات

(2) قدم الدكتور عبدالحميد الأنصاري ورقته، ويمكن الاطلاع على كامل الورقة في الصفحات

باسمكم جميعاً أشكر الدكتور عبد الحميد على هذه الورقة، الوقت قد حان لأخذ أسئلتكم؛ ولأن صاحبي الورقتين يستطيعان أن يشفيا غليلكم لما تسألون عنه. ونفتح الموضوع للنقاش.

الدكتور محمد الرميحي:

مساء الخير جميعاً أيها الصديقات والأصدقاء. الحقيقة استمعنا إلى مجموعة من الأوراق المتميزة، وما عندي تعليق على وحدة من هذه الأوراق، لكن بشكل عام أنا شخصياً استفدت وتعلمت. ولكن حَظَر في بالي أن هناك معلومة أو وجهة نظر تردت في الجلسة أكثر من مرة بأن هذا الفساد الذي نتحدث عنه هو بسبب المجتمع الريعي. ونعتقد أن هذا فيه أيديولوجية. الفساد يتجاوز الشكل الاقتصادي للمجتمع، بدليل أن أيام الغوص كان عندنا فساد، لذلك أهلنا طلَعوا المثل المعروف الذي يقول: «فلان عنده صمخ نواخذة»؛ أي أن هذا المسكين يقول له: لي عندك (١٠) روبيات، فيرد عليه: هاااااا.. كم.. ما سمعتك، وهذه أيضاً فساد. ولكن الألف من هذا أن الفساد أيضاً اجتماعي. وأريد بعبارة أن أنقل لكم مقالة كتبها صديقنا عبد الرحمن الراشد مرة. كانت القنصلية الأمريكية في الظهران تعطي السعوديين تأشيرات إلى أمريكا في الخمسينيات والستينيات، واكتشفوا أن الذي يعطي التأشيرات كان يمرر مجموعة من الناس قبل الآخرين فقالوا: «هذا فاسد»، وحققوا معه وقال لهم: «هؤلاء عيال عمي من عتيبة، وأنا قدمتهم»، وبالتالي هذا أيضاً فساد في قصة ثقافية. وأشكركم.

خولة مطر:

في مفهوم الفساد نفسه أتصور أن هناك حاجة لأوسع من التعريف. أنا عملت في الأمم المتحدة ٢٥ سنة، فما تحدثتم عنه من تقارير ومعايير كان جزءاً من مسؤوليتي لتطبيقه، وأعتقد أن هذه المعايير غير كافية، ولذلك أتصور أن

الفساد ليس له مفهوم واحد، وهناك حاجة لوضعه في مفاهيم مستدامة؛ أي بشكل مستمر للمراجعة. المجتمعات تتحول وتتطور، والسياسات تتحول وتتطور، ولذلك هناك حاجة لتعريف أوسع للفساد، ولدي عديد من الأمثلة، ولا أريد أن أطيل، لكن أريد أن أقول: نحن في الأمم المتحدة، حيث كنت أعمل كان علينا سنوياً أن نجلس لنضع مفاهيم جديدة لموظفينا، ونجبرهم على أن يدخلوا في نقاشات مع المسؤول مع موظفينا، بمعنى؛ إذا كنت تزور بلداً خليجياً وأنا كنت ضمن وفود نزور دولاً خليجية عدة ولن أذكر أين؟ كانت تعطى لمسؤولي الأمم المتحدة ساعات؟ هل الساعة فساد ورشوة؟ نعم، بتعريف الأمم المتحدة فساد ورشوة، ويجب أن تقدم هذه الساعات وهذه الأقلام.. إما ترد وأنا في إحدى الدول قلت لهم: «إذا لم تأخذوها سأضطر لأن أخبر عنها المسؤولين في نيويورك»، وهذا ما فعلناه حتى تباع في مزاد علني وتسلم لهيئات المجتمع المدني. هذا في المفاهيم.

إذاً المفاهيم فيها إشكالية؛ لأن المفهوم ليس فقط موظفاً جالساً يقبض راتباً متواضعاً ويضطر لأن يأخذ.. أنا لا أبرر، لكن أقول: هذه الدولة مسؤولة عن إفساد موظفيها عندما تعطيهم رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور. إذا أنت تجبر هذا الموظف والشرطي الصغير أن يلجأ إلى الرشوة، ثم إذا كان الفساد من القمة في مجتمعات مشوهة اقتصادياً، سياسياً، واجتماعياً فينزل هذا الفساد على أدمغة الصغار. ما تحدثتم عنه منذ الصباح دول الخليج والفساد أعده - آسفة - مضحكاً. بنادول ويافطات في الشوارع في البحرين عندها. نحن نحارب الفساد؛ اسمحوا لنا المواطن يسخر وهو يقف في طوابير من هذه اليافطات وهذه الشعارات. البنادول ليس حلاً للفساد، والفساد لا تحله ولا يحل إلا الأمير يكون في يده - اعذروني أيضاً. تحدثوا هنا وقالوا: نذهب إلى الأمير ونذهب إلى الحاكم ونذهب.. وأنا لم آت بأمثلة من الخليج حتى لا أثير حساسيات. ذكرت كوفي عنان.. وكوفي عنان متهم بأكبر قضية فساد في

الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء oil for food).. فهو آخر من يتحدث - الله يرحمه - أذكروا محاسن موتاكم، آخر من يتحدث.. إذا داخل منظومة الأمم المتحدة نحن بحاجة إلى أن نقف وألا ننبهر أن الفساد أعمق وأكثر تغلغلاً في كل المجتمعات من أن نفسره أن موظفًا صغيرًا جالس فيه أخذ رشوة.. لا، أوسع من ذلك. إذا تحدثنا عن القضاء ودول لا تملكه.. وإشكالية الفساد، أين تكمن إشكالية فساد المجتمع؟ أن تضعف المواطنة وألا تكون هناك مواطنة وألا تحس أنك مواطن. آسفة، شكرًا.

الدكتور حامد الحمود:

شكرًا سيدي الرئيس.. وشكرًا للمتحدثين، والحقيقة أنا مسرور جدًا من جرأة الدكتور عبدالحميد في نقده للفكر الديني والمؤسسة الدينية وخاصة هو مرجع في هذا الموضوع وباعترافه أنه لا توجد علاقة طردية بين السمو الأخلاقي ودرجة التدين، وهذا طرح جريء ومهم جدًا. سؤال لي له: هل تعد أن المؤسسة الدينية مقصرة في طرحها لموضوع الفساد؟ وكيف تفعل نفسها أكثر لمكافحة الفساد عن طريق الخطاب الديني إن كان عن طريق صلاة الجمعة أو عن طريق منشوراتها أو عن طريق علاقاتها الإجمالية في المجتمع؟ وشكرًا.

عبدالمحسن تقي:

أعتقد أن موضوع هذا اللقاء مهم جدًا فعلاً، وهذا الموضوع خطير جدًا، ويمكن من أحسن الموضوعات التي تناولتها اللقاءات السابقة لمنتدى التنمية. هذا الموضوع يحتاج ليس فقط إلى معرفة المؤشرات والمعايير ومدركات الفساد.. الفساد عايش معنا ونحن نعيش معه في حياتنا اليومية. وأعتقد أنني أتكلم عن الكويت وطني، ولكن أعتقد أن هذا الأمر سائد في كل الدول الخليجية. جميع الدول الخليجية وغير الخليجية الفساد مستشر فيها ويتزايد يوماً بعد يوم، وليس هناك أي معيار لقياس مدى تدني مستوى الفساد في هذه الدول.

لكن هذا المعيار غير موجود رسمياً أو في الكتابات أو في المؤلفات أو في الأدبيات موجود في حياة الناس، والناس يشاهدون ويعيشون الفساد كل يوم ويدركون أن هذا الفساد يتزايد في كل الدول وبالذات في وطني الكويت سنة عن سنة. المرحوم صباح الأحمد قال: «الفساد في مكان ما تشيله البعارين»، وأنا أقول: الفساد الآن ما تشيله «النسافات» ولا سيارات «اللواري» ولا غيرها. إذا كان المعيار لحمل الفساد في السابق بعارين والآن معيار حمل الفساد السيارات الضخمة والتركترات والنسافات، مع الأسف الشديد.

تعليقي، أعتقد - أخي العزيز - الشيخ الدكتور عبد الحميد الأنصاري كان صريحاً جداً، وهو صاحب خبرة في هذا المجال، صاحب معرفة عميقة في مجال الدعوات الدينية ودعوة الإصلاح على مدى زمن، وصاحب خبرة ومخيبة للآمال بالنسبة له لشدة اطلاعه على الانحراف في سلوكيات علماء الدين أو رجال الدين، الذين يتخذون الدين وسيلة للوصول إلى السلطة أو الرواج أو الشيوخ. أعتقد - مثلما قال أخي أبو حمود -: ليس الدين على الإطلاق في أي عصر من العصور مرجعاً لمحاربة الفساد.. المرجع الحقيقي لمحاربة الفساد مثلما قال أبو حمود: هو الأخلاق وليس الدين. كل الدول التي - مع الأسف الشديد - تعرضت لسلطة دينية حكمتها وصلت إلى مستتعات الفساد التي ليس لها قرار، وأقرب الناس لنا.. أقربهم للخليج إيران، شوفوا الفساد لوجود الثورة الدينية، شوفوا أين وصل فيها الفساد والاضطهاد والظلم والعدوان على الآخرين. ولا أريد أن أطول أكثر؛ لأن ليست هي فقط الدولة الوحيدة التي فيها هذا الشيء.. التجربة الدينية الأخرى سيئة. السودان تتذكرون، كم انحط السودان نتيجة لتسلط المجموعة الدينية باسم الإسلام واسم القيم الدينية على مقدرات الدولة. وآسف على الإطالة سيدي الرئيس وشكراً جزيلاً لكم.

الدكتورة فاطمة الشامسي:

شكرًا سيدي الرئيس والشكر موصول لجميع الأخوة على هذه الأوراق المتميزة، التي طبعًا أزاحت الستار عن عديد من القضايا والأمراض المستشرية في مجتمعاتنا وبالذات الفساد. قضايا الفساد كما نعرف هي قضايا كبيرة وتمس المجتمع في أعماقه.

الدكتور حسن شكك في جودة المؤشرات لقياس الفساد صحيح أن هذه المؤشرات لا توفر الحلول الناجحة، وغير مفيدة في قياس درجات الفساد الموجودة في مجتمعاتنا، لكن على الأقل هي المؤشر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه. جميع دول مجلس التعاون تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من أجل تنويع الدخل القومي وغيره. ممكن تكون هذه المؤشرات مفيدة في هذه الناحية.

وبالنسبة لما ذكرته عن الدولة الريعية وأنا دول ريعية.. ألا تعتقد حاليًا أن جميع دول مجلس التعاون بدأت تتخلى عن دولة الريعية، وبدأت تفرض أنماطًا من الضرائب، وبدأت تتخلى عن توفير وظائف في القطاع العام، وتدعو إلى ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص، وأن الاستراتيجيات الحديثة أيضًا بدأت تنادي بضرورة التنوع، وتحقيق الاقتصاد النامي وغيره، خصوصًا للاستراتيجيات الحديثة، وكلها تدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي والاستثمارات المنتجة وغيرها.

بالنسبة لورقة الدكتور موافق، هي ورقة طبعًا أثارت الشجون؛ لأننا كلنا نعمل في مؤسسات التعليم العالي، ومررنا بكثير من هذه القضايا المؤسفة في قطاع التعليم العالي بالذات، لكن أود أن أقول: الفساد ليس في جامعاتنا العربية فقط، إنما هذا الفساد منتشر حتى في الجامعات العالمية العريقة..

هارفارد وغيرها من الجامعات بصور مختلفة، قد لا تكون بالصور الموجودة في مجتمعاتنا.. فساد مالي وفساد يمنع مثلاً قبول طالب نتيجة اختلاف في وجهات النظر وغيره حتى في الدول الكبيرة، إلا أن هذه الظاهرة، ومع الأسف، موجودة في مجتمعاتنا، وأعتقد أن السبب الرئيس لظهور هذه الصور من الفساد من واقع تجربة هي انتشار مؤسسات التعليم من القطاع الخاص، وهي المسؤولة بصورة كبيرة عن تفشي هذا الفساد؛ لأنها تسعى إلى الحصول على مكاسب، وتقبل الطلاب والأساتذة سواء؛ لأن لديهم ما يمكن على أساسه قبولهم.

الدكتور الأنصاري طبعاً أبحر بنا في ورقة متكاملة ورصينة، لكن عندي سؤال يا دكتور؛ عندما دعوات إلى تحرير عقل المجتمع من وصاية السلطة وأن من حق من يتكلم العربية أن يفسر النص القرآني بحرية.. في هذه الحالة طبعاً وفي ظل الظروف الحالية واستخدام وسائل التواصل؛ كم عدد التفسيرات التي ستصل إلينا نتيجة لتفسير النصوص هذه؟ وهل نحن قادرون على أن نوجد المتخصصين الذين سيذكرون؟ وهل هذه التفسيرات خاطئة أو صحيحة؟ أعتقد مثلاً توحيد مصادر الفتوى وغيرها قد تكون هي أفضل من أن نفتح الطريق لكل من يريد طبعاً أن يفتي ويفسر القرآن.

الأستاذ أحمد الرميحي؛ ورقتك متنوعة جداً ومتميزة، وأعطت صورة رائعة عن الفساد وغيره. ولكن أشرت إلى أن هناك أسباباً أدت إلى تراجع في مؤشرات الفساد بالنسبة لبعض الدول. هل هناك من أسباب تراها هي السبب وراء هذا التراجع؟ وشكراً.

الدكتور إبراهيم البعيز

أسعد الله مساءكم بكل خير.. في الجلسة الأولى قالت إحدى الأخوات: إن هناك فساداً وهناك فاسدون، وكانت وجهة نظرها بوجوب نشر أسماء هؤلاء الفاسدين. هنا تأتي إشكالية، أنا لست متخصصاً في القانون، بل في الإعلام. تأتي إشكالية في استخدام مفردة «تشهير»، أعتقد أن استخدامنا لها هنا خاطئ؛ التشهير يفترض ألا يكون عقاباً. التشهير عند كثير من القانونيين يعد جريمة، وعندما تشهر بأي شخص، فأنت ترتكب جريمة بحقه، لكن نشر أسماء المجرمين والفاستدين ليس تشهيراً، بل وفاء بحق المواطن في أن يعرف الفاسدين في المجتمع ممن تجب محاسبتهم وعقابهم. أرى ضرورة أن تغير قوانيننا بحيث لا يعد نشر الأسماء تشهيراً، وإن تعطى الصحافة حقها في نشر أسماء من أساؤوا إلى المجتمع بفسادهم. بالتالي لا يفترض أن نستخدم كلمة التشهير بكثرة؛ لأن التشهير جريمة أساساً بأن تشهر بشخص؛ لكن نشر الحكومة أسماء مجرمين فهو ليس تشهيراً.

الجانف الثاني يتعلق بورقة الدكتور موافق في قضية الحصول على الشهادات الوهمية. يعتقد البعض - وهذا جزء من الإشكالية - أن هدف من يحصلون على الشهادات الوهمية وظيفي. وهذا ليس بالضرورة صحيحاً. كثير منهم لم يكن هدفهم الحصول على وظيفة بهذه الشهادات الوهمية، وإنما الحصول على مكانة اجتماعية؛ بمعنى أن أكون الدكتور فلاناً. وهنا تأتي الإشكالية. الإشكالية في القيمة الاجتماعية للتعليم وتدنيها. أحد المتخصصين درس التجربة الكورية وما الذي جعلها تتجح في التعليم مقارنة بدول أخرى غيرت المناهج وأنفقت بسخاء على تحسين البيئة التعليمية.. الخ، ومع ذلك لم تتجح كنجاح كوريا. ووجد أن السبب الأساسي هو ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم. طبعاً إذا كان التعليم يحظى بقيمة اجتماعية عالية. فالمجتمع سيحارب مثل هذه التوجهات نحو الشهادات الوهمية.

الملاحظة الأخيرة على ورقة الدكتور عبد الحميد، هي ورقة جيدة بكل تأكيد، لكن دائماً عندي إشكالية مع التعويل على القيم والأخلاق لتغيير السلوك. القيم والأخلاق لا تؤثران في سلوك الأفراد بالشكل الذي نتوقعه أو نأمله. القانون هو الذي يؤثر في سلوك الأفراد؛ بمعنى إذا كان هناك قانون ومطبق هو الذي سيحد من الفساد. أما قضية التعويل على الأخلاق لن ينجح. الدول الغربية والدول الأخرى التي نجحت في مكافحة الفساد لم تعول على الأخلاق، وإنما عولت على قوانين مطبقة. شكراً.

الدكتور عبد المحسن هلال:

مساء الخير جميعاً. الحقيقة كلها أوراق ممتازة وجيدة، وإذا كان لي مداخلة في موضوع تحرير المصطلحات. أناس كثيرون وقفوا عند كلمة الفساد وأرادوا تعريفاً له، وهناك من يعرف الحرية ومن يعرف الأخلاق ومن يعرف أي شيء؛ لأن الفساد موجود وملاحظ ومعروف، لكن نطلب أن يتعرف. الفساد عايش في المجتمع معنا صحيح، والطالب عندنا ١٤ سنة تعليم عام و٤ جامعة و.. و.. ومع ذلك يغش في الاختبارات. هذه ما دخل الدين فيها؟ من يدرس دين لمدة ١٤ سنة ومع ذلك يغش في الاختبار، وبالتالي يطلع إلى وظيفته العامة ويغش في وظيفته العامة يرتشي أو يسرق أو .. الخ، هل الفساد يعالج بالدين؟

الدكتور عبد الحميد ضرب مثلاً بثورة الأمصار على عثمان، لكن عثمان أيضاً يدان؛ يعني أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. إذاً هناك نظام مفقود، هناك أنظمة مفقودة. لو ضربت هذه الأمثلة ونفذت.. أنا متأكد كل دول الخليج عندنا لديها أنظمة لمكافحة الفساد ومحاربة الفساد والقضاء على الفساد.. كلها حبر على ورق، لكن لو نفذت لن نجد أي شيء من هذا الفساد الموجود، سواء من الموظف الصغير أو الموظف الكبير. الموظف الصغير يسرق قلماً والموظف الكبير يسرق سيارة وقصوراً.. إلخ، وهذه حكاية نظام

وليست نظاماً.. يعني الدول.. صحيح.. يعالج الأخلاق والاستقامة.. إلخ، ولكن النظام هو أهم - استغفر الله العظيم - من الدين في منع الفساد؛ لأن الذي لا يربيه أهله يربيه القانون. ولذلك نحن نحتاج إلى تبني أنظمة وتفعيل أنظمة في دول مجلس التعاون لمنع ومكافحة الفساد. وشكراً.

العبيدلي:

مساء الخير جميعاً. أولاً، شكراً على هذا اللقاء القيم الذي يناقش قضية محورية مصيرية في دول مجلس التعاون أو في المنطقة العربية. عندي مأخذ على عنوان الندوة أو هذا اللقاء. العنوان تقليدي ويعالج في أفضل الأحوال الحاضر فقط وأحوال الماضي ولا يتكلم عن الفساد المقبل. وما نحن مقبلون عليه وتأثيره سيكون أكبر بكثير مما قيل في كل. مع احترامي لقيمة الأوراق وما ورد فيها من معلومات وتحليلات، أصبح الفساد الآن عالمياً ويتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، وتستطيع مجموعة من المتمكنين علمياً أن يولدوا حالة فساد من الصعب اقتفاء أثرها.. هناك في علم التكنولوجيا ما يسمى بالكتل السلسلية blockchain، الذي يستطيع أن يمتلك قوة كمبيوتر ويتحول إلى ما يسمى بـ «الماينرز» minors ويصدر عملة.. والعملة تتحول إلى عملة عالمية، والعملة العالمية تستخدم في غسل الأموال من الصعب جداً اقتفاء أثرها. وبالتالي هناك ظاهرة فساد جديدة، واتفق مع الدكتورة خولة حينما قالت: «يجب أن نتوقف دورياً لنعرف ما هو الفساد».

مع الأسف الشديد من يمتلك هذه التقنية هو أقوى ممن يمتلك القوة العسكرية والنفوذ السياسي، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك الآن ما يسمى بالبنى التحتية التقنية، التي تستطيع أن تزور العملات وتداولها ونحوها إلى عملات لتبييض الأموال دون ما نعرف من أين مصدرها؟ وبالتالي يستطيع من يريد أن يكون فاسداً في الخليج أو فاسداً في أي منطقة أن يتجاوز

كل قوانين محاربة الفساد، إن وجدت. ويطلع هو قديسًا. هذا أولاً، وثانياً؛ حول نمط الفساد إلى شكل مختلف وما يسمى «تقنين الفساد». اليوم كلنا نتكلم عن الجيل الخامس 5G وضجة كبيرة في أسواقنا عن الجيل الخامس، ونتوهم أن حرب أمريكا على الصين - وأنا لا أَدافع عن الصين - هي فقط في أن هناك تقنية سريعة في نقل المعلومات. هذا الكلام ناقص ومجتزأ.

الحرب اليوم التي تجري على الصين هي القدرة على تحويل كل الصناعة العالمية أن تقوم على سرعة الجيل الخامس، والصينيون لديهم الجيل السادس 6G وأنا رأيت، وتستطيع أن تحول حركة الإنسان الآلي (الروبوت) قريبة جداً من حركة أعصاب الإنسان، وبالتالي تستطيع أن تموه عملية الروبوت إلى عملية إنسانية وبالتالي هناك فساد ما يسمى بفساد الروبوت - techno-corruption. تستطيع اليوم التقنية أن تخلق روبوتاً مزوّراً يمارس كل أنواع الفساد الأخرى التي ما تمر ويستطيع أن يخفي أثرها ولا يمكن أن يكون هذا الروبوت إلا مستخدماً للجيل الخامس. ولذلك حرب جوجل مع هواوي هذه الحرب الأساسية طبقت بسرعة وحرمت هواوي من ترويج آخر تلفون لها وحرم من كل خدمات جوجل google services إلا إذا عندك شبكة افتراضية خاصة VPN؛ لأن هذا هو الأساس.

الشيء الثالث حقيقة وهو المهم أنا أطلب من هذا المنتدى أن يتطلع قليلاً إلى المستقبل، في الأعضاء الحاضرين.. أنا المراهق فيكم عمري ٨٠، وبالتالي لا أرى أي شاب، ونسبة الشباب قليلة جداً مقارنة بنسبة الشيوخ، هذا أولاً، وثانياً؛ أعتقد أن هناك فساداً ذكورياً في هذا اللقاء.. نسبة الإناث قليلة جداً حقيقة بما فيهم مقدمو الأوراق.. ولا امرأة مقدمة ورقة.. (الدكتورة موزي: أنا أدير الجلسة..). إدارة الجلسة فقط، وإذا واحدة فهي بالغلط وهذا استثناء يكسر القاعدة. (أحاديث مع الأعضاء..). حقيقة. أعتقد وقد تحدث مع الدكتورة أكثر من مرة، ويجب أن تكون هناك رؤية مستقبلية لمعالجة أي قضية خليجية. وأقول قولي هذا واستغفر الله لي ولأخوتي.

الدكتور سعد الزهراني:

شكراً دكتور عبدالله، الحقيقة سمعت أكثر من مداخلة تقول: إن الفساد يتزايد في جميع دول الخليج.. يتزايد، وأيضاً تقارير الأمم المتحدة تؤكد الكلام نفسه. أقول ليس دفاعاً عن السعودية، ولكن التزاماً بقول الحقيقة: «نحن كمواطنين نشعر بأن هناك جهوداً غير طبيعية لمكافحة الفساد ولنمسها أمام عيوننا، عندنا الرسالة تأتيك كل أسبوع: رجاء إذا هناك أي شبهة فساد بلغ. البلاغات هنا في شهر واحد وصلت إلى هيئة الفساد على حسب آخر رسالة، آخر رسالة وصلتني اليوم تقول: إن ٣٠٠٠ زيارة قامت بها هيئة الفساد لجهات معينة نتيجة للبلاغات، وأيضاً ذكروا أن ٣٥٠ شخصاً، هذا خلال شهر جمادى الآخرة ٣٠٧ أشخاص اتهموا.. ثبت اتهامهم بعملية الفساد، وحددوا الوزارات التي يعمل فيها هؤلاء الأشخاص؛ وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، الحرس الوطني، الطاقة، العدالة، البلديات، الصحة، التعليم، وكل الوزارات تقريباً. الآن أصبحت عملية البلاغ مثل السلام عليكم. الشيء الثاني أننا نلمس ذلك كمواطنين.. نحن نعرف الفساد كان هناك تحالف بين مجموعات فئات معينة متنفذة في المجتمع، والتحالف هذا نشعر بأنه انتهى.. كان هناك أناس متنفذون وأناس يغطون عليهم ويضيع بينهم الفساد، والآن ما عاد هذه الحاجات نراها أمامنا، والناس حذرون جداً من أن يرتكبوا أي مخالفة قد تحتسب عليهم فساداً.

سأل أحد الأخوة: لماذا التراجع؟ أعتقد أن هذه الأرقام ليس بالضرورة تكون دقيقة، ولازم نكون عادلين عندما نكون في جهة معينة، نشعر فيها بنجاحات معينة بأن نغطيها حقها ونشجعها على الاستمرار في هذا الموضوع بدلاً من أن نقول: لا، أنتم ما فعلتم شيئاً وما عملتم حاجة، نعتقد أن ما يجري في السعودية نموذج جيد وآثاره نلمسها في عملية الحد من الفساد. وللحقيقة

نحن لازم نقول الكلام هذا ونعرفه كمواطنين وما علينا من الأرقام التي تقولها الأمم المتحدة وغيرها .

الدكتور عبدالله القويز:

شكراً دكتور سعد على هذا التوضيح المهم. الآن نعطي الفرصة للمتحدثين للرد على بعض التساؤلات التي وردت، وسأبدأ بشيخنا الكبير الدكتور عبد الحميد .

الدكتور عبد الحميد الأنصاري:

شكراً لجميع المعلقين الذين خصوني بالتقدير والإشادة. بخصوص تساؤل الدكتور حامد الحمود؛ هل المؤسسة الدينية قادرة على تطوير خطابها الديني؟ أنا أقول قولاً واحداً: لا. منذ مائة سنة، ومن أيام الإمام محمد عبده الذي طالب بالإصلاح الديني وإلى اليوم الخطاب لم يتجدد ولم يسهم في مكافحة الفساد إلا كخطاب وعظي. الناس لا يتربون بالمواعظ. مرات نسمعها هنا ونطلعها من هنا. خطباء المساجد يقولون عشرات النصوص الدينية عن ذم الفساد، ولكن كيف تترجم هذه النصوص على أرض الواقع، وهذه هي الإشكالية.

لما تكلمت عن كسر احتكار الفهم الديني؛ لأنه في الطريق. أوروبا ما بدأت عصر التتوير إلا عندما كسرت سلطة الكنيسة أو ما تسميه الاحتكار.. الاحتكار في أي شيء مذموم، الاحتكار آفة. القرآن نزل كنص مفتوح بلسان عربي مبين.. ولقد يسرناه للذكر، ويعني نزل للإنسان الذي يقرأه وما نزل للمتخصص، وغير لازم أن أدخل كلية الشريعة لأجل فهم القرآن. هذه نظيرتي، وكتبت مقالات كثيرة في هذا .

البداية الحقيقية للإصلاح الديني كسر الاحتكار الديني؛ لأن الدين ليس شأنًا خاصًا، والدين ليس مهنة. لما أنت تتكلم في تفسير نص يقول لك: أنت غير متخصص، وليس بالضرورة أن تكون متخصصًا مثل المهندس في نقابة المهندسين ونقابة الأطباء. هذه مهن احتكارية، أي أن طبيعتها لا تقبل الآخرين، ولكن الدين للجميع والقرآن نزل للجميع، الفقهاء ولعوا في الصناعة الفقهية؛ أي أضافوا أقوالاً على كثير من الأحكام من عندهم تحت ضغط التقاليد وإكراهات السلطة وغيرها. الدين في أصله يسر وقابل للفهم.

أرجع هنا وأتكلم عن الخشية التي تقولها الدكتورة فاطمة الشامسي، أن هذا معناه ممكن يصير فوضى في الاجتهادات والتفاسير، وستكون تفاسير كثيرة.. لا أبداً، بالعكس أخشى الاحتكار، ولكن لا أخشى تعدد الأفهام والتفاسير؛ لأن النص القرآني أصلاً منفتح على الأفهام. اليوم نفهم القرآن غير ما كانوا يفهمونه قبل مائة سنة وغير ما قبل مائتين وغير ما كان في عصر التنزيل، ولا توجد مشكلة، والفهم الذي يتفق عليه الناس هو الفهم الذي يسود في الأغلب، ونحن دائماً عندنا العبرة ليس عليك من قال.. القول في حد ذاته، هل هو معقول وهل هو متفق مع مقاصد الإسلام؟ أنا ما أقول: إنه غير متخصص ولم يدخل كلية الشريعة. هذا ليس من شأنك. هذا القول الذي أقوله» هل يتفق مع روح الإسلام ومع النص؟ وقلت لكم: إن كثيراً من الشهادات الجديدة ومعظم علماء المؤسسة الدينية هم أطباء ومهندسون فسروا النص القرآني بتفاصيل أفضل بكثير من تفسير القدماء.

طبعاً علماء الدين هل هم شركاء في الفساد؟ لا أدري من الذي طرح هذا الكلام. هناك فيلم «يا عزيزي، كلنا لصوص». كلنا شركاء، ويمكن هم شركاء في هذا. المجتمع بمفاهيم ثقافتهم يبدو أن الكل شريك فيما نشكو منه في النهاية. الدكتور إبراهيم البعيز وأيضاً الدكتور عبد المحسن تكلموا عن الأخلاق كمرجع والدكتور إبراهيم عن القانون كمرجع وليس الدين. القضية أكبر من

ذلك، وأنا كتبت هنا في الورقة، ولكن ما كان عندي فرصة، وأقولها هنا: عندنا منظومة قيمية رائعة من التعاليم والتوجيهات في مكافحة الفساد، لكن هذه المنظومة ليست منفصلة عن السياق العام؛ يعني هي ما تعمل نفسها.. حتى التشريع وحتى الأخلاق ليس معطى جاهزاً، وهي تعني هناك أوضاع اقتصادية واجتماعية وكذا.. إذا كانت هذه الأوضاع فاسدة، لا القانون يقدر ولا الأخلاق ولا الدين.. وهذا ما أود قوله. هي معطى ليست بمعزل عن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وموارثه، وحتى التربية والتعليم والتثقيف الديني والإعلامي تعمل على رفع وعي المجتمع؛ أيضاً هذا مرهون بمدى تجاوب أفراد المجتمع واستفادتهم من تقديم التضحيات وتنازلهم عن بعض مظاهر الرفاهية. المنظومة القيمية للمجتمع ليست معطى جاهزاً، هي نتيجة للتفاعل هذه الأيام. فلا التشريع.. حتى التشريع نفسه في سياق مجتمع فاسد، لن يستطيع أن يعمل شيئاً، وهذا ما أود قوله. لا الأخلاق ولا الدين ولا غيرهما.. القضية أكبر من ذلك.

هناك نقطة، الدكتور سعد يقول: عدم التعميم.. اتفق معه على عدم تعميم الحكم على كل دول الخليج. حقيقة جهود السعودية في مكافحة الفساد هي نموذج ومحل تقدير الحقيقة، ولا شك أنني في الورقة في الآخر قلت هذا، ولكن لم يكن هناك وقت. في تصوري أن مجتمعاتنا الخليجية بحكم طبيعتها الريفية لن تتجح في مكافحة الفساد أو تحجيمه إلا بتوافر عنصرين أساسيين؛ إرادة قيادية سياسية حازمة في اجتثاث كل جذور الفساد، ومشاركة مجتمعية معينة للقرار السياسي بتثقيط الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني. وشكراً.

أحمد الرميحي:

ذكرت في ورقتي بأن مجهودات مكافحة الفساد، سواء كان على المستوى الدولي أو على مستوى دول مجلس التعاون، لا تزال أقل من الطموح. وهذه الحقيقة ثابتة بمؤشرات مدركات الفساد التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية، قبلنا بها أم شككنا بها هذا موضوع آخر، لكن هو المؤشر الوحيد الذي يعكس مستوى الفساد في القطاع العام بالنسبة لدول العالم،

ثانياً؛ لما نرجع إلى عملية الاستعراض للاتفاقية، وأنا بصراحة قفزت عنها بسبب ضيق الوقت، عملية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد هذه تستهدف تحديد مواطن التحديات في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد والالتزام بالإجراءات والتدابير التي نصت عليها هذه الاتفاقية والتقارير التي تُعد من فريق الاستعراض وترفع إلى مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية واضحة بأن هناك بالفعل قصوراً في التزام دول الأطراف في كثير من بنود الاتفاقية الدولية، وبالتالي هذا يعني أنه قد يوصلنا إلى الحديث عن عدم قناعة حقيقية في مكافحة الفساد. الحقيقة يمكن أن أدلل على ذلك بالنسبة للدولة؛ دولة الكويت انضمت للاتفاقية في سنة ٢٠٠٣م، وفي سنة ٢٠٠٦م صادقت على الاتفاقية، يعني بعد ثلاث سنوات. ومتى أنشئت هيئة مكافحة الفساد الأولى؛ لأن عندنا هيئتين؛ أولى ثم ثانية. الأولى أنشئت في سنة ٢٠١٢م، يعني نحن وقعنا الاتفاقيات في سنة ٢٠٠٣م وصادقنا عليها في سنة ٢٠٠٦م ولم تنشأ الهيئة إلا في سنة ٢٠١٢م، وهذا بحد ذاته يعكس أو ممكن أن يعكس عدم القناعة في موضوع مكافحة الفساد. رضينا أم أبينا. هذا هو التفسير الوحيد. ما حدث بعد ذلك أن هذه الهيئة التي أنشئت في سنة ٢٠١٢م لم يعين جهازها التنفيذي إلا في سنة ٢٠١٤م، ولم تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون إلا في سنة ٢٠١٥م، فقيسوا على ذلك إلى أي حد هناك رغبة حقيقية في مكافحة الفساد.

الهيئة هذه أنشئت لأول مرة وتم الطعن فيها أمام المحكمة الدستورية؛ لأنها صدرت بمرسوم ضرورة وأبطلت. وأعيد إنشاء الهيئة مرة أخرى في سنة ٢٠١٦م. الآن حين نتكلم عن بعض جرائم الفساد؛ دعونا نأخذ مثلاً موضوع صندوق ماليزيا السيادي، الكل يمكن قرأ عن هذا الصندوق وعن الاختلاسات التي حدثت في أمواله من قبل رئيس وزراء ماليزيا الذي تعاون معه رجل الأعمال جون لو.. إلخ. هذا الموضوع أثير من فترة طويلة، وكانت هناك تلميحات بأن هناك أطرافاً كويتية مشاركة في عملية الاختلاس أو التلاعب، فتم التكتيم على هذا الموضوع على مستوى دولة الكويت إلى أن أثير على مستوى دولي من خلال تقارير سرواك، فاضطرت الحكومة إلى أن تأخذ إجراءً أمام ضغط الرأي العام الدولي وليس بقناعة، فأحالت المسؤولين من المواطنين الكويتيين الذين لهم علاقة بهذا الاختلاس وهذه العملية إلى الجهات المختصة، حتى هذا التاريخ لا نعلم ما الذي حدث.

لو أخذنا موضوع صندوق الجيش الذي أشار إليه الأستاذ حسن يمكن.. ما كان ممكناً أن يظهر موضوع صندوق الجيش والاختلاس الذي تم بالنسبة لأمواله إلا حين قام وزير الدفاع في ذلك الوقت الشيخ ناصر صباح الأحمد، رحمة الله عليه، بإثارة الموضوع، يعني لو لم يثره هذا الشخص الذي هو ابن الحاكم ووزير الدفاع، يمكن ما أحد كان يعرف عن هذه الجريمة. وماذا حدث بعد ذلك؟ أخيراً صدر حكم ببراءة الناس المتسببين فيها ومن ضمنهم رئيس الوزراء الأسبق ومن ضمنهم وزير الدفاع. لا أريد أن أشك في موضوع القضاء، ولكن هناك حقيقة واقعة بأن سبعة من القضاة الكويتيين تم إدانتهم بجرائم رشوة. ما ندفن رأسنا في التراب ونقول: لا. هل هناك قناعة في مكافحة الفساد؟ في رأيي، لا.

أتصور - وقد أكون مخطئاً - أن إطلاق دولة الكويت وأي دولة أخرى لاتفاقية الفساد قد تكون جاءت لاعتبارات سياسية، فالجماعة ما أمامهم خيار إلا أنهم

ينفذون بنود الاتفاقية وينشئون هذه الهيئة. حديث الدكتور سعد الزهراني عن موضوع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية، اتفق معه تمامًا لسبب واحد، يمكن هي تكون الوحيدة التي أصبحت فاعلة وقبل ذلك لم تكن فاعلة، لكن تم تعديل قانون إنشائها وضموا لها اختصاصات التحريات والتحقيق والادعاء. من عندنا في الهيئات الخليجية من يملك هذه الاختصاصات؟ هيئة مكافحة الفساد في الكويت لا تملك هذه السلطة، وكل ما تملكه أنها تتلقى بلاغات وتحقق فيها ثم تحيلها - إذا شكت أن هناك بالفعل جريمة فساد ومن ضمن الجرائم المنصوص عليها في قانون الهيئة - إلى النيابة، والنيابة هي التي تحقق. هيئة مكافحة الفساد لا تملك التحقيق ولا تملك الادعاء، ثم خلونا ننظر لمن تبعية هيئة مكافحة الفساد في الكويت. ما معقولة تخلي تبعتها.. في المملكة تتبع الملك، وفي الكويت تتبع وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، وهو من ضمن الخاضعين لقانون الهيئة، أي يجب أن يقدم إقرار ذمته للهيئة، وممكن أن يقدم بلاغاً ضده.. الخ. ما تستقيم الأمور بهذا الشكل. إذا هل إذا كنا نريد مجرد نصوص وأشكال من هيئات فهي موجودة في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن إذا أردنا أن نكافح الفساد حقيقة وفعلاً؛ المسألة تحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك. وشكرًا.

الجلسة الثالثة للقاء

مناقشة ورقة الأستاذة أسرار جوهر حيات

الدكتور سعد الزهراني:

نشكر المشاركين، ونشكر أيضاً الدكتور عبدالله القويز لإدارته للجلسة الثانية، هذه هي الجلسة الثالثة، وسيرأسها الدكتور خالد الجابر، فليفضل مشكوراً.

الدكتور خالد الجابر:

السلام عليكم، والله يمسبكم بالخير. دعونا نبدأ، والمتحدث في هذه الجلسة الأستاذة أسرار جوهر حيات. وستتناول في ورقته أدوات مكافحة الفساد: مفاهيم وأمثلة⁽¹⁾. تفضلي الله يسلمك.

شكراً أستاذة أسرار؛ حقيقة الورقة متميزة بلا مجاملة؛ لأنني اطلمت عليها في موقع المنتدى، وفعلاً تعمقت وتعبت عليها في قضية الأرقام واستعراض بعض الأمثلة. ونحن نطرح قضية الفساد ونتكلم عن الخليج، كنت أتمنى أن تكون هناك نماذج. نحن اليوم عندنا نماذج والمؤشرات الآن.. من لم يعترف بالمؤشرات ومن يعترض عليها، وبغض النظر هناك أرقام تقول: إن اليوم دول الخليج متميزة مقارنة بجميع الدول الموجودة في العالم العربي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتحديد. كنت فعلاً أتمنى أن تكون هناك دراسة للنماذج كافة على الأقل للسنوات العشر الأخيرة منذ بداية «الربيع العربي» وصولاً إلى المرحلة الراهنة. النماذج تعطينا قدرة أكبر أن نناقش السلبيات والإيجابيات، ونرى إلى أين وصلنا. وهناك بعض النماذج حققت علامات

(1) قدم الأستاذ أحمد الرمحي عرضاً لورقته، ويمكن الاطلاع على كامل الورقة في الصفحات

متقدمة في اعتقادي.. والبعض من الأخوان سفه قليلاً من المؤشرات، لا.. المؤشرات تدل، ومؤشرات دولية، وبعض الدول مستمرة في المحافظة على ترتيبها.. قرأت تقريراً ربما عن تزانيا بالتحديد كان رقمها ١٨٠، فدخلت بإعادة تقييم بدأت من المدارس وانتقلت إلى المؤسسات وحتى خط ساخن للتبليغ عن العمليات التي يرون فيها فساداً وصولاً إلى السلطة العليا وإلى القمة، وتحسن مستواها حتى وصلت من ١٨٠ إلى ٩٩. هناك تجارب حقيقة ناجحة، كنا نتمنى أن نستمع عنها.

والآن يمكن السماع منكم من خلال الأسئلة والمداخلات.

عبد النبي العكري:

الموضوع الذي قدمته في الحقيقة غني، بالنسبة لـ«آياك» حتى لا يختلط مع المؤتمر الدولي ضد الفساد International Conference Against Corruption، لأن هذا هو السائد لمعنى آياك.. ويمكن أن اللجنة في هونج كونج تحمل ذات التسمية.

لكن عندي سؤال؛ الآن هونج كونج تمر أو مرت بتحويلات كبيرة بالنسبة لعلاقتها مع الصين منذ تسليمها، وفي السنوات الأخيرة هناك مزيد من هيمنة الصين الشعبية على شؤون هونج كونج، ورأينا هذا في قانون سيادة الصين Sovereign China Law الذي بسببه قدم كثيراً من الصحفيين والشخصيات السياسية للمحاكمة، وبعضهم هرب. وهناك نوع من تغيير علاقات استقلالية هونج كونج النسبية لنقل عنها، هل هذه التغييرات التي حدثت في البيئة التشريعية والتنفيذية، انعكست على أداء هذه الهيئة وفعاليتها؟

النقطة الثانية؛ أكيد هذه كلها أدوات، لكن أداة المفوض (أمبدمان) أو اللجنة المتخصصة أو هيئة مكافحة الفساد أو حرية الوصول للمعلومات.. جانب

من المشكلة طبعاً في كل بلداننا، بلدان الخليج تشكو من هذا الشيء.. ومثلاً، للآن - باستثناء الكويت التي سمعنا أن هناك قانون حرية الوصول للمعلومات - ليس هناك قانون، ليس فقط قانون وإنما فعلاً يضمن أن نسميه صحافة استقصائية.. كم من الصحفيين استطاع أن يؤدي دوراً كبيراً بفعل هذا؟ أنا فعلاً أؤيد الجابر وكلامه بأنه يجب أن نقارن هذه التجارب العالمية الناجحة مع احتياجاتنا في دول مجلس التعاون، وأن يكون هنا نقاش فعلاً فيما نحتاجه، ولكن هي كلها تؤدي إلى هدف معين هو مكافحة الفساد واستئصاله. وشكراً.

محمد الكواري:

السلام عليكم، ومساءكم الله بالخير.. شكراً طبعاً لكل الذين قدموا أوراق العمل. عندي تعليق؛ كنت أتمنى برغم أن الفساد كلنا ندركه، أن نرى تعريفات مختلفة أيضاً من خلال مقدمي الأوراق، والنقطة الثانية؛ هناك جائزة فساد. جائزة مكافحة الفساد في قطر، أعتقد بعضكم سمع عنها وبودي أن أسمع لو كان هناك تأثير إيجابي لهذا الموضوع، ودي أسمع منكم. نقطة ثانية ودي أتكلم عنها باختصار؛ هناك فساد أيضاً تشارك فيه الحكومات، بمعنى أن الحكومات تشئ.. لناخذ الجانب الاقتصادي، تتنازل عن بعض اسمها مثلاً - المثال في قطر - تتنازل الحكومة عن بعض اسمها وتبيعها بقيم أعلى للجمهور، وتتحول الشركة إلى مجرد لافتة لا أكثر ولا أقل. تصور أن هناك شركة مساهمة عامة مسجلة في البورصة ولها مجلس إدارة، ولا توجد لها إدارة ولا موظفون وتتداول أسهمها؟ يعني حالة فساد معلنة بطريقة كبيرة. حالات فساد أخرى في الشركات المساهمة الخاصة، في قطر تقريباً أكثر من ٢٠٠.. أتكلم عن قطر على وجه الخصوص، ويمكن هناك أمثلة موجودة في دول أخرى.. برغم وجود تقريباً ٢٠٠ شركة مساهمة خاصة، وأكثر الناس الذين أنشأوا الشركات المساهمة الخاصة يتطلعون إلى تحويلها إلى شركات مساهمة عامة بعد تغطية الجوانب المطلوبة قانونياً، وهذه المطالب فقط أن تحقق الشركات متوسط ١٠٪ لسنتين متتاليتين وموافقة الجمعية العمومية

وموافقة الوزارة. ولكن الملاحظ.. وهذه طبعاً المفروض أنها المخزون أو المصدر لزيادة عدد الشركات المساهمة العامة، ملاحظ أن قليل جداً من هذه الشركات يكاد يعد على أصابع اليد الواحدة. أكثر الفساد أحياناً في هذه الشركات يأتي من أطراف عدة؛ إما أنه خلل من مجلس الإدارة أو أنه خلل في تطبيق القانون، وهذا طبعاً مريب الفرس، وإن شاء الله ستكون عندنا حلقة تلفزيونية يوم الثلاثاء المقبل في تلفزيون قطر لنتحدث بالتفصيل عن هذا الموضوع، ومن أراد فليشاهد هذه الحلقة. نقطة ثانية؛ خلل من مراقبي الحسابات، وكثير من مراقبي الحسابات يمسون العصا من الوسط وتتبرخ الأموال خلال فترة قصيرة جداً، وأيضاً الطرف الرابع هو المساهمون أنفسهم الذين يتسامحون مع المخالفات التي ترتكب ثم يكون هناك أثر سلبي في جميع قطاعات الاقتصاد، ويبدأ الناس بالرجوع ولا يرغبون في هز الثقة في الاقتصاد الوطني والمساهمات. شكراً سيدي الرئيس.

الدكتور سعد الزهراني:

الحقيقة هناك كلمة استفزتني قليلاً من الجلسة السابقة أن هناك شيئاً اسمه «فساد إيجابي» لا.. لا.. لا.. «فساد إيجابي!» كيف تستوعب الكلمة فساد إيجابي؟ ولا أدري هل هو مصطلح عربي أم مصطلح عالمي؟ هذا أولاً، والثاني الثاني؛ أتفق بأن موضوع الحوكمة - ونحن مجربون له في السعودية - له دور كبير لا تتخيلونه في عملية التقليل من الفساد لأنه يلغي كل الإجراءات التي كان الموظفون يلعبون بها ويعطلون المعاملات ويمشون معاملات بأموال. الآن رخصتك تستطيع أن تعملها من البيت وتأتيك إلى البيت وكثير من الإجراءات.. تقريباً ٩٠٪ من الحاجات التي كنا نحتاج إلى مراجعتها والآن لم نعد نراجعها عن طريق الحوكمة. تعمل إجراءاتك وكل حاجة تأتي إليك.. هذا عامل مهم جداً في مكافحة الفساد. صحيح هي على مستوى صغير وليست على مستوى كبير، ولكن أعتقد بأنها مهمة والأخت ذكرتها بشكل جيد. تقريباً هاتان هما النقطتان اللتان عندي، وسلامتكم.

الدكتور عباس المجرن:

مساكم الله بالخير، وشكرًا، طبعًا كل الأوراق متميزة، وأشكر الأخت أسرار. الورقة ممتازة وركزت على تجربة هونج كونج.. أود فقط أن أنوه إلى أن تجربة هونج كونج لم تتجح إلا في ظل تحديات خطيرة تمكنت من تجاوزها، أي في منتصف السبعينيات عندما بدأت هذه التجربة، هيئة مكافحة الفساد تعرضت إلى تحديات، حيث تم اغتيال معظم أعضاء الهيئة من قبل عصابات المافيا، ولكن تمكنت هذه الهيئة من الاستمرار والنجاح؛ لأنها ضمنت الاستقلالية عن الحكومة وعن جهاز الشرطة، وهذا شرط أول، وأعتقد أن الصين استفادت من تجربة هونج كونج. في السنوات العشرة الأخيرة، كل الإحصاءات تشير إلى تدني معدلات نمو الفساد في الصين.. موجود الفساد، ونحن نتحدث عن دولة لها خصوصية؛ بمعنى أنها تحكم من قبل حزب حاكم ولا يمكن فصل الحكومة عن الحزب في الصين الشعبية، ولكن مع ذلك وجدنا بأن الصين استفادت كثيرًا؛ لأنها طبقت في مختلف الأقاليم الصينية الأسلوب نفسه الذي اتبعته هيئة مكافحة الفساد في هونج كونج، هذا في جانب، ومن جانب آخر ونقطة أخرى أود أن أشير إليها وهي تشكل تحديًا خطيرًا قادمًا للعالم وهي البرامج الجديدة، ومن بينها على سبيل المثال، تطبيق «تشات جي بي تي» ChatGPT الجديد، وهذا يشكل تحديًا في المجال التعليمي؛ لأنه سيصعب الأمر على الأساتذة في كشف حالات الغش وأيضًا لأن هذا ذكاء اصطناعي واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في إيجاد الحلول والإجابات. ورقة حديثة للأخ عمر عبيدلي من البحرين يقول فيها: إنه حاول أن يجرب البرنامج ويطلب منه شيئًا صعبًا وقال له: اعطني قصيدة رومانسية في الهندسة الكهربائية.. عن الهندسة الكهربائية؟ يقول: خلال خمس ثوانٍ أعطاني قصيدة من أمتع ما يكون ومن أعجب ما يكون في الهندسة الكهربائية، وهذا موضوع خطير، وبالتالي أتوقع أن هذا سيغيّر حتى آليات مكافحة الفساد في المستقبل وأعتقد أننا نحتاج إلى التركيز في هذا الجانب لدراسة هذه التطورات، وشكرًا جزيلاً.

الدكتور خالد الجابر:

شكراً دكتور عباس.. مع الذكاء الصناعي حقيقة ربما عرفنا قيمة الإنسان، لذلك صرنا لا نستطيع أن نكتب شعراً حقيقة.

الدكتور حامد الحمود:

شكراً سيدي الرئيس.. أستاذة أسرار أنت كاتبة وناشطة سياسية ومميزة في موضوع الفساد خاصة؛ ما هو تقييمك لمسيرة مكافحة الفساد في الكويت المستقبلية؟ وشكراً.

متداخل آخر:

أول شيء، شكراً أستاذة أسرار على الورقة القيمة. عندي استفسار على تقدم «تشات جي بي تي» ChatGPT. لمكافحة أو لبناء أي نظام أنت محتاج لنظام حيوي بيئي ecosystem.. هل تعتقدين بأن التقدم الحاصل في الكتل السلسلية blockchain والذكاء الاصطناعي artificial intelligence كفيلاً بوضع على الأقل صعوبات أمام محاولة فساد أو إخفاء عملية فساد؛ لأن التغيير في الكتل السلسلية صعب جداً.. السؤال الثاني؛ هل «كيو آي سي» يساعد على ذلك أم لا؟ وشكراً.

الدكتور محمد الرميحي:

أنا أعتقد ربما أن الأخوان طرّقوا لتعريف الفساد، ولكن أود أن أقدم ملخصاً لقراءاتي في تعريف الفساد وهو «استخدام سلطة لتحقيق مصلحة»؛ بمعنى إذا الشرطي أخذ منك عشرة ريالات مثلاً، فهو استخدم سلطته أو عضو مجلس الأمة إذا ضغط على الوزير لأجل أن يوظف ابن أخته مديراً. هذا ملخص الفساد هو استخدام سلطة لتحقيق مصلحة. في تقديري أن العلاج ليس - مع احترامي طبعاً - بالدين ولا بالأخلاق، العلاج بالقانون الصارم الذي يطبق على الجميع.

مصطفى الزرعوني:

مشكورة دكتورة على الورقة الجميلة التي قدمتها، وفعلاً نحتاج إلى معرفة تجارب دولية في كيفية حل مشكلة الفساد. أعتقد أن الدول الخليجية الحديثة خاصة الدول الموجودة على الساحة كالإمارات، عمان، قطر والبحرين. نحن في الإمارات مررنا بتجربة في الأزمة المالية وكان هناك تصريحات كبيرة أنه يوجد (٧٦) فاسداً في دبي، ولكن التحقيقات أثبتت إن أغليبتها سوء إدارة، ومجالس الإدارة تعتمد نسبياً للموظفين الذين يبيعون أراضي الدولة، وبالتالي لما ذهبوا إلى المحكمة طلّعوا براءة؛ لأن القانون يسمح لهم بذلك. هذا نوع من عمليات تجديد القوانين أو تحديثها بشكل مستمر وتتمر بتجارب مختلفة. اليوم أو العام الماضي طلّع تشريع في دولة الإمارات لإنشاء مركز دبي للأمن المالي، وهو لديه صلاحيات التحقيق، وتم وضع أرقام للإبلاغ عن أي شبهات مالية، ولكن لم يتلقوا أي اتصالات، وهم يقومون بالتحقيق في بعض الجوانب من خلال تغريدات في وسائل التواصل. الشق الثاني؛ الجمعيات المدرجة في أسواق المال.. دائماً الهيئة الرقابية وهيئات الأوراق المالية تقول: «الرقابة يجب أن تأتي من قبل ملاك الأسهم»، ولكن الجمعيات العمومية وملاك الأسهم لا يحضرون الجمعيات العمومية، وبالتالي آلية أو ملاك الشركة لا يحققون مع مجلس الإدارة، فكيف للهيئة الرقابية أن تأخذ إجراءات عليهم؟ هذا هو الشق الثاني. الشق الثالث؛ هناك عمليات تنظيم، لكن حدث مثلما أقول فرقة إعلامية كبيرة في مسألة «الرتز كارلتون» في المملكة العربية السعودية التي أثار حقيقتة كثيراً من التساؤلات حول كيفية تغيير ثقافة المجتمع. هل الرادع مثل إعلان «الرتز كارلتون» يخوف المجتمع أم يخوف المسؤولين، هل هو رادع؟ أم وجود إعلان بطريقة مختلفة؟ وخاصة أن بعض الإعلانات التي كانت في الصحف في نشر قضايا فاسدين على سبيل المثال لما وصلت المحكمة طلّعوا براءة وتسبب في فضيحة للعائلة والأسرة، ونحن مجتمعات قبلية بالنهاية. وشكراً.

متداخل آخر:

دكتور سعد؛ سألت عن الفساد الإيجابي.. عوداً على بدء مع الدكتور عبدالحميد؛ هذه الآية عن سهم { وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ } أليست تبريراً للفساد؟ الدكتور عبدالحميد لازم يثرينا بالنقاش.. دكتور: هذا قال: فساد إيجابي.. سعد يا حبيبي أقول لك: إنها موجودة في القرآن.. سهم المؤلفة قلوبهم، برر لي هذا.. تفضل.. شكراً.

قتيبة الحمود:

السلام عليكم.. عندي فقط سؤال وتعليق. السؤال: أعجبتني ورقة أسرار وتجربة هونج كونج. طبيعي رئيس هونج كونج الذي أنشأ «أيكاك» ما كان هو أول واحد أراد أن يغيّر الفساد وأكد هناك أناس قبله، لكننا ندري أن الضغوطات الخارجية على أصحاب السلطة تكون أقوى من كرسي السلطة نفسه. الرئيس في ذلك الوقت ما الظروف التي كان فيها ليتمكن من التغلب، كما ذكر الدكتور على عصابات المافيا، سواء كانت عوائل تجار كبيرة أو هل تغلب عليهم كلهم وطبق القانون بحذافيره وما هو تحفيزه الذاتي أنه ما ينجرف مع بقية من كان قبله، الذين أزيحوا أو هددوا أو غيره؟ هذا السؤال الأول.

التعليق الثاني.. أتكلم في الكويت بالذات، عندنا الدستور الذي وضع في سنة ١٩٦٢م مستوحى من دستور مصري قديم ومستوحى من دستور فرنسي أكبر من ذلك.. اليوم أنا أعتقد ضرورة أن تكون هناك مراجعة لكل القوانين والديساتير، وهو ما يمنع لأجل مواكبة الوقت الذي نعيشه. أتطرق إلى نقطة الطاقم المحترف التي ذكرتها. المادة ٦٢ تطلب من عضو مجلس الأمة واحداً من الاشتراطات أن يعرف القراءة والكتابة فقط. هذه الأيام نحن في وضع أن أي وظيفة لا ينظروا لك إذا لم يكن لديك شهادة جامعية، وهناك وظائف

تحتاج لشهادات عليا وشهادات مهنية لأجل أن تقبل. تكوين طاقم محترف أيضاً يحتاج إلى معايير. وأتوقع لزوم تجديد القوانين لتكون محدثة عن الأصل الحالي، وهذه نقطة مهمة.. فقط لا أريد أن أطيل أكثر وشكراً.

الدكتور إبراهيم البعير:

شكراً جزيلاً. أعتقد مع كل الجهود التي تعمل من أجل مكافحة الفساد، ذكرت الأخت أسرار جانباً أعتقد أنه مهم جداً وعلينا الالتفات إليه وهو دور الإعلام. الإعلام في كثير من الدول، وبالذات الدول الغربية، كثير من قضايا الفساد كان الإعلام هو المبادر لفضحها، لكن دور الإعلام لن يتحقق إلا بوجود «قانون المعلومات العامة»، ونعتقد أنه مهم جداً، وعلينا أن نبدأ نطالب بإيجاده، وهو قانون حق المعلومات العامة؛ لكي يتمكن الصحفي من الوصول إلى معلومات يجد صعوبة في الوصول إليها، ونعتقد أن هذا واحد من القوانين التي نحتاجها، ولا أعتقد أن هناك دولة من دول الخليج أقرت هذا القانون. أظن أن الكويت جربت، وما زال القانون يراوح، لكن لم يبت فيه بعد.

الدكتور خالد الجابر:

نرجع للأستاذة أسرار؛ إذا عندك فقط تعليقات سريعة ونختم لأجل -إن شاء الله- الإكمال غداً. تفضلي.

الدكتورة أسرار تستهل الحديث:

سأحاول الإجابة على الكل، ويسامحني الذين لم أتمكن من إجابتهم. الأستاذ محمد الكواري تكلمت حضرتك عن جائزة قطر.. نعم، عرفنا عن جائزة قطر؛ لأنه أرسل كتاب رسمي إلى رئيس جمعية الشفافية لحضور الجائزة. وتم طبعاً الشكر والذهاب لبيت الدعوة، لكن ما عندنا معلومات كاملة، ونتمنى

أن يكون هناك تعاون أكثر ونكون جزءاً .. بالعكس نحن نتشرف وودنا أن يكون مثل هذا الشيء موجوداً عندنا .

في موضوع الشركات والقطاع الخاص... يمكن لما تكلمت عن موضوع «الأيكاك» أو لجنة مكافحة الفساد في هونج كونج، هي تهتم في القطاع الخاص والعام، ونحن عندنا هيئة مكافحة الفساد تتكلم عن القطاع العام فقط ولا تهتم بالقطاع الخاص، وطبعاً هذا أراه شيئاً خطأ؛ لأن عندنا فساد في القطاع الخاص كما هو موجود في العالم، ولدينا الهيئة لا تغطي القطاع الخاص المفروض الكلام الذي تفضلت به حضرتك أن هناك جهات رقابية أخرى مثل البنك المركزي ومثل الدور الرقابي الذي تقوم به الوزارة المعنية. مثلاً عندنا وزارة التجارة ووزارة المالية، والمفروض عندهم قطاعات تهتم بالمراقبة وتحاسب هذه الشركات المخالفة. عندنا قضايا فساد كثيرة في الشركات.. شركات القطاع الخاص، ولكن لا يتم التعامل معهم بجدية. عندنا بالكويت يمكن طلعت خلال فترة الجائحة كثير من القضايا التي هي قضايا غسل الأموال.. وكلهم طلوعوا براءة بغض النظر عن البريء أو المجرم فيهم. لماذا طلع المجرم من هذه القضية براءة؟ لأن القانون فيه ثغرة ولا يغطي هذه الجزئية، لذا المفروض أن القانون يعدل، ولا يمكن هذا.. هذا الكلام صار له سنتان تقريباً، ولا يمكن هذا. ما أحد يدرى عن القانون؛ لأنه ليس أولوية لهم، وهناك شيء اسمه إدارة المخاطر Risk management وهناك جهات رقابية، أين الجهات الرقابية؟

بالنسبة لدكتورتي.. دكتور عباس؛ شكراً على الإضافة وما تفضلت به عن موضوع هيئة مكافحة الفساد الموجودة في هونج كونج. موضوع «تشات جي بي تي» ChatGPT.. أنا معك، الآن صار هناك تطور رقمي رهيب، وهذا يفتح أبواباً كثيرة للفساد. في الأول كنا نخاف على حساباتنا في البنوك من أي عملية تكون مشبوهة. والآن عندنا الهاكرز موجودون. ليس على حساباتنا الشخصية،

نتكلم عن معلومات تخص البلد ومعلومات تخص أمن البلد والسرية. ما أدري يمكن ربنا إلى الآن نأتمون في العسل، ولتو أسسوا جهاز الأمن السيبراني cyber security، وأنا كنت من الناس الذين ينادون به وتكلمت عنه كثيرًا. والشيء الذي يضايق أنهم حين عينوا له رئيسًا، كان الرئيس من الدفاع وعنده رتبة وكان متقاعدًا. أين الناس المتخصصون في تكنولوجيا المعلومات؟ موجود عندنا أناس.

الدكتور الحمود.. سأل عن تقييمي لمكافحة الفساد في الكويت مستقبلاً؟ واللّه يا دكتور إذا الوضع ظل كما هو عليه الفساد سيزيد. نرجع نقول: الإرادة السياسية.. إذا ما توفرت إرادة سياسية فلا فائدة، وإذا ما في إرادة لن يطبق القانون ولا يصير هناك إنفاذ له ولا تتوقف الجرائم وستظل مستمرة وموجودة ما دام هناك تنفيح.. بالتأمينات لا فائدة. هيئة مكافحة الفساد بكيها من تم تعيينهم فيها؟ وكم رواتبهم؟ وكم كلفت الدولة من أموال عامة حتى يومنا هذا؟ هل إنتاجها يعادل كمية الإنفاق التي أخذتها من فلوسنا، من المال العام؟ ماذا فعلت؟ وكم مجرمًا تمت إدانته؟ نحن نرى أناسًا وكل أصابع الاتهام متوجهة إليهم.. الكل يتم إدانته، الأطراف الخارجية تتم إدانته والأطراف الداخلية يطلعون براءة. أنا للحين ما رأيت.. دائمًا أقول لهم: لن يكون عندي إيمان وأن هناك تطبيقًا أو تكون هيئة مكافحة الفساد ناجحة إذا ما في عقاب وإذا ما رأيت مجرمًا تحول صحيحًا وأخذ إدانة.. معناه -مع الأسف- المستقبل أسود. نرجع ونقول: الإرادة السياسية.. الإرادة السياسية هي التي تحدد وتعطي صلاحيات وتعطي ميزانية والتعليمات تكون صحيحة. لازم أعين واحدًا عنده الجرأة وأنه يقدر.. عنده الشجاعة أنه يرأس هذه الهيئة. نحن ما رأينا جرأة ولا شجاعة ولا شيء.

التغير التكنولوجي.. أنا الآن جاوبت عليها، وموضوع «كيو آي سي» طبعًا.. أذكر أنني اشتغلت في مشروع كيو آي سي لما كنت في «بلو بليسمنت هاوس»

في عام ٢٠٠٦م، وكان هناك قرار من البنك المركزي الكويتي يلزم كل البنوك وشركات الاستثمار بتعبئة هذه النماذج الخاصة بعملائها.. هل يتم اتخاذها بجدية؟ أنا ما أرى هو قرار يتم تطبيقه ويطبقونه على الذي لا يحبونه، ومن يحبونه يمشون له الموضوع. وبسبب ذلك نرى الإيداعات كيف تجرى. كثير من التحويلات لا نعرف. «كيو آي سي» طبعاً يحد منها إذا طبق بطريقة صحيحة.

عن الشركات.. حتى لو لم يحضر الملاك، هذا لا يعفي الجهات الرقابية من أن تأخذ التصرف الصحيح والإجراءات الصحيحة تجاه المخالفات. ليس معناه أن الملاك غير موجودين، أنا كجهة رقابية لا اتخذ التصرف اللازم والواجب حسب القانون. عن موضوع الثقافة الاجتماعية في عدم التبليغ في الإمارات، نحن عندنا عدم التبليغ يمكن لأسباب عدة: هناك سبب رئيس مثلما حضرتك تفضلت هو ثقافة اجتماعية. نحن ما تعلمنا.. نحن كمجتمع في الخليج ما تعلمنا. يمكن الكويتيون أكثر ناس أصواتهم عالية ويشتكون ويتكلمون.. هذه ثقافة تغرسها أنت وتأخذ وقتاً، وأي ثقافة تأخذ وقتاً حتى تتغير. لازم الإمارات تعمل على هذا ويمكن هي تعمل مسبقاً.. أنا لا أدري، لكن هي تحتاج إلى وقت لتغيير الثقافة.. وهذا سبب، والسبب الآخر.. هناك أناس، وأنا لا أتكلم عن الإمارات، بل أتكلم بصورة عامة، هناك أناس ما عندهم الثقة أنهم سيتم أخذ هذا الموضوع بجد وسيتم تنفيذ القانون تجاه المجرم مثلاً أو المذنب. فقدهم لهذه الثقة في الجهات الحكومية تخليها ما تقدم أي بلاغ أو شكوى. كثير من الناس في الكويت يقولون: مللنا، تدور وتدور وتدفع رسوماً وتوكل محامياً وفي النهاية تطلع بلا شيء. هذا يمكن الإحباط الموجود عند الناس.

أول شيء شكراً جزيلاً على وجودكم.. أنا بصراحة سعيدة جداً؛ لأن تقريباً الكل موجود، كنت خائفة ما يكون أحد موجود عندما يحين دوري، وكنت

محبطة؛ لأنني أنا في آخر اليوم، لكن الحمد لله وجودكم شرفني وأسعدني،
وشكراً. وأهلاً وسهلاً بأخواننا من دول الخليج.

الدكتور خالد الجابر:

شكراً أستاذة أسرار، ومرة أخرى الورقة فعلاً مميزة ومتعوب عليها، ونحن
وصلنا حقيقة إلى ختام الجلسة. وتتمنى أن نراكم غداً صباحاً عند الساعة
٩:٠٠، ونختم بالكلمة الأخيرة مع الدكتور سعد الزهراني.

الدكتور سعد الزهراني:

آمل من الأخوة الأعضاء الذين لم يسددوا الاشتراكات أن يسددوها؛ لأن
المنتدى قائم على الاشتراكات، فلا نأخذ إعانات من دولة ولا أحد يعطينا
شيئاً، فاشتراكاتكم وعضويتكم هي التي تدعم المنتدى وتجعله يستمر طوال
هذه السنوات. فالرجاء من الذين لم يسددوا فالأخت نجاح هناك تستقبل
اليوم وغداً.

غداً الاجتماع الأول سيكون برئاسة الأخ جمال فخرو، وهو عبارة عن نقاش
مفتوح، ومن لم تتح له الفرصة أن يسأل في الموضوعات السابقة أو أي موضوع
جديد في الفساد أو أي موضوعات أخرى عامة.. والفرصة له، ونبدأ غداً من
الساعة ٩:٠٠ إلى ١١:٠٠ نقاشاً عاماً وجلسة عامة.

بعدها نبدأ بالجمعية العمومية، وهي للأعضاء فقط. أحبيت التذكير بهاتين
النقطتين، ومرة ثانية أشكركم جميعاً، وأيضاً المتحدثون لهم كل الشكر الجزيل
على ما قاموا به من جهود في إعداد هذه الأوراق وأيضاً نقول للمناقشين -
جزاهم الله ألف خير - حيث أثروا هذا النقاش. شكراً لكم.

الجلسة الرابعة للقاء

نقاش عام وعرض مبدئي لورقة الدكتور إبراهيم البعير

الدكتور سعد الزهراني:

يسعد صباحكم جميعاً. ويسعدنا أن نبدأ برنامج اليوم السبت ٤ فبراير بجلسة مناقشات عامة وختامية. يرأس الجلسة الزميل جمال فخرو، وستكون من الآن حتى الساعة الـ ١١، وهي مفتوحة للنقاش العام. وأيضاً سيكون معنا الدكتور إبراهيم البعير في قراءة كمية في سيولوجيا الفساد. وبعدها جلسة خاصة للجمعية العمومية، وهي خاصة لأعضاء للمنتدى.

جمال فخرو:

صباح الخير عليكم جميعاً وأهلاً وسهلاً بكم في لقاء اليوم الثاني للمنتدى. كما تعودنا اليوم الثاني يكون نقاشاً عاماً لجميع الأوراق التي قُدمت بالأمس، والزملاء الذين لم تتح لهم فرصة للتعليق أو الاستفسار ستعطى لهم الفرصة في هذه الجلسة. وأمس كان في الحقيقة فعلاً يوماً حافلاً، وأوراقاً ممتازة، وواضح الجهود الكبيرة من مقدمي الأوراق. الأخ الدكتور حسن العالي أعطانا دراسة مقارنة عن مجلس التعاون وأهمية التقييم وتكلم عن تحفظاته على أسس التقييم، وذكر بالتفصيل لماذا هذه التحفظات؟ والدكتور موافق الرويلي - ما شاء الله عليه - أعطانا ورقة شفافة تماماً عن الوضع الأكاديمي وعن التزوير في الجامعات ومراكز الأبحاث.

بعدئذ انتقلنا إلى الأخ أحمد الرميحي الذي أعطانا أيضاً ورقة مفصلة في الحقيقة عن أنواع الفساد، وذكر بالتفصيل الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وأعطانا إجراءاتها ومكوناتها، وتساءل: هل تحققت الأهداف المنشودة من هذه الاتفاقية؟ وأعطانا التحديات التي واجهت التطبيق أيضاً بشكل مفصل.

الدكتور عبدالحميد الأنصاري بدا وكأنه يتفق مع الدكتور حسن بأنه لا يثق أبداً في مؤشرات الفساد، ولا في الأدوات الرقابية المحلية أو الإقليمية، وتكلم عن أهمية قيم المجتمع في محاربة الفساد والقضاء عليه، وتكلم عن الدور الديني في هذا الجانب، ثم وجه سؤالين رئيسيين وقال: لماذا لم تتغلل تعاليم الدين داخل المجتمع لمحاربة الفساد؟ وسؤال آخر: لماذا هناك إحساس عام بأن حجم الفساد تضاعف على الرغم من كل القوانين والأنظمة؟ معناه أن كل ما وضعناه من قوانين وأنظمة لم تحد من الفساد داخل مجتمعاتنا .

أنهينا اللقاء بمداخلة جميلة من الدكتورة أسرار التي تكلمت عن أدوات مكافحة الفساد وبالتفصيل عن ICAC في هونج كونج وتوسعت في شرح استراتيجية «يونكاك» «UNCAC UN Convention Against Corruption» ، وذكرت الصحافة الاستقصائية وحق الاطلاع على المعلومات، وذكرت بتراجع التنمية بسبب الفساد، وهذا في الحقيقية محور اجتماعنا: علاقة التنمية بالفساد .

ولكن ذكرت كلمة في الحقيقة أنا أعتقد هي صلب أو ملخص أساسي لورقتها ولأوراقنا كلها. قالت: الفساد ممكن يزول إذا وجدت الإرادة السياسية داخل الدولة. فعلاً خاتمة ممتازة في ورقتها؛ أين هي الإرادة السياسية؟

وسنبداً بورقة قصيرة أعدها الأخ الدكتور إبراهيم البعيز. الدكتور إبراهيم عمل لنا قراءة كمية في سيكيولوجيا الفساد، وقارن فيها بين دول العالم أو مناطق ودول العالم وأين تقع دول مجلس التعاون مقارنة بالدول الأخرى؟ وأين زاد الفساد وانخفض الفساد؟ أعتقد سنبداً في عشر دقائق، ثم بعد ذلك نفتح الحوار للجميع. سنعطي كل أخ أو أخت ثلاث دقائق لا أكثر حتى نعطي فرصة للجميع. نعطي كل واحد ثلاث دقائق، ويمكن طلب الكلمة مرة ثانية بعد ذلك إذا صار في وقت. أرجو من كل واحد لما يتكلم يذكر اسمه، وإذا عنده سؤال محدد لشخص معين يوجه سؤاله إلى هذا الشخص حتى يُعرف من المطلوب

منه الإجابة عنه. فقط تكون عملية تنظيمية بسيطة، وأتمنى في الحقيقة أن وقتنا سيسمح في الساعة والنصف أو الساعتين المقبلتين أن نغطي أسئلتكم جميعها ونجيب عليها بالكامل. دكتور إبراهيم؛ عشر دقائق من وقتك الثمين.

الدكتور إبراهيم البعير:

أسعد الله صباحكم بكل خير، وأهلاً وسهلاً بكم مرة أخرى، ونجدد الترحيب بكم، ونشكركم على الحضور والمشاركة في هذا اللقاء للمنتدى. بالأمس، ذُكر أكثر من مرة بأنه يفترض أن يكون لدينا اطلاع على تجارب عالمية ناجحة في مكافحة الفساد. في الحقيقة استكبتنا أحد المتخصصين، لكنه اعتذر في اللحظات الأخيرة. وأظن ورقة الأستاذة أسرار قدمت لنا من خلال الأمثلة والنماذج تجربة هونج كونج كإحدى التجارب العالمية الناجحة.

لعله لا يخفى عليكم أن قضية الفساد قضية معقدة؛ مثل بقية الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن أن نختزلها في سبب واحد. حرصت أن أقوم بدراسة نخرج منها بنتائج تبين لنا كيف نجحت دول وفشلت أخرى في مكافحة الفساد. الفساد، كما ذكرت، قضية معقدة تتداخل فيها متغيرات عدة. أبرز هذه المتغيرات التي تظهر دائماً في الصورة بشكل كبير جداً، التي هي قضية النضج السياسي والديمقراطية وما إلى ذلك، وأيضاً الوضع الاقتصادي، حسن الإدارة، حرية الإعلام، مستوى التنمية الاجتماعية، التطور التقني الذي وصلت إليه الدولة. كل هذه المتغيرات بشكل أو بآخر ينظر إليها بأنها مرتبطة بالنجاح والفشل في مكافحة الفساد. فحرصت أن أرى هذه المتغيرات وكيف نستطيع أن نقرأها على الأقل بشكل كمي؛ تحليل إحصائي للعلاقات والارتباط بينها وبين انتشار الفساد، لمعرفة كيف تتم هذه الارتباطات بين بعضها بعضاً.

الإشكالية عندما تكون لدينا ظاهرة، نحن في الأغلب نقتصر على الوصف من خلال الإحصاءات الكمية كما هي في مؤشر مدركات الفساد وغيره من

المؤشرات. الأسلوب العلمي الصحيح هو أن نتجاوز مرحلة الوصف، ونسعى لفهم الظاهرة تمهيداً للتحكم فيها. هذا الفهم يتطلب معرفة للمتغيرات المسببة لها والمرتبطة بها. أحياناً نجد أن هناك متغيرات ليست بالضرورة لها علاقة سببية، وإنما هي علاقة ارتباط، فنريد أن نعرف هذه المتغيرات المرتبطة بالفساد بشكل أو بآخر.

تقوم هذه الدراسة على قراءة لمؤشرات الفساد والمتغيرات المرتبطة بها في ١٩٦ دولة، جمعت هذه المؤشرات من مصادر عدة؛ منها البنك الدولي، مؤسسة الشفافية، «فريدم هاوس» Freedom House، مؤسسة Heritage، الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات، وغيرها، وجمعت هذه البيانات عن ١٩٦ دولة، ليست بالضرورة أن تكون مكتملة عن كل الدول، ولكن تكتمل في بعض الدول وتنقص في أخرى.

تمت قراءة ٢٠ مؤشراً في ١٩٦ دولة، ووزعت هذه المؤشرات على خمسة محاور أساسية. المحور السياسي ويشمل الاستقرار السياسي، ومدى توفر الحقوق السياسية، والمؤشر العام للديموقراطية في الدولة.

المحور الاقتصادي هو درجة التنافسية وإدارتها، وأيضاً تكلفة بدء العمل التجاري ونسبة اقتصاد الظل من إجمالي الناتج المحلي، حرية الأعمال. حرية العمل والمرونة فيها، الحرية الاقتصادية. وما إلى ذلك. كان هناك متغير اقتصادي موجود جمعت عنه بيانات، لكن وجدته خارج الصورة فاستبعدته، وقد ذكره أحد الأخوان أو الأخوات، لكنني استبعدته لأنني لم أجد له علاقة على الإطلاق وهو الاستثمارات الأجنبية. هناك من يعتقد بأن وجود الاستثمارات الأجنبية سيسهم في التخفيف من الفساد؛ لأن الشركات الاستثمارية تحرص على الدول الخالية من الفساد، لكن وجدت أنه ليس هناك علاقة تذكر.

أيضاً في قضية الحرية، نحن نعتقد أن حرية الإعلام سيكون لها دور أساسي في الكشف عن الفساد، وخاصة فيما تفضلت به الأخت أسرار، وهي قضية نظام المعلومات العامة وحرية الوصول إليها.

أيضاً هناك متغير كثر الحديث عنه، خاصة مع التطور التقني، وهو قضية الإنترنت والخدمات الإلكترونية online services والحكومة الإلكترونية، وأيضاً مستوى تقدم المجتمع وانتشار تقنية الاتصالات. أيضاً هناك محور اجتماعي ويضم مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي منها حصة الفرد من الناتج المحلي الذي هو مستوى الفقر موجود أو لا.

مؤشرات الفساد التي استخدمتها في هذه الورقة وسأستخدمها في هذه الورقة لم تقتصر على مدركات الفساد التي تظهر من منظمة الشفافية العالمية، أخذت أيضاً مؤشرين آخرين للفساد مأخوذتين من البنك الدولي؛ مؤشر مكافحة الفساد Control of corruption index ومؤشر التحرر من الفساد Freedom from corruption index

جمعت هذه المؤشرات الثلاثة مع بعض واستخرجت ما يسمى بالقيمة المعتدلة normal value لهذه المجموعات، وظهر جدول يبيّن هذه العلاقات وفعالاً يلخص المتغيرات التي تُعد قوية ومرتبطة بالفساد. طبعاً هذه المؤشرات لما أخذتها وجدت مثلاً أن هناك مجموعة الدول في إفريقيا تتصدرها شيسونز وأسفل القائمة غينيا الاستوائية، والدول العربية أفضلها أخذت ٥٤٪ وأسفل القائمة السودان (٩٢)، والدول الآسيوية تتصدرها سنغافورة (٥) وأسفل القائمة كوريا الشمالية (١٠٠) وهي أسوأها، والدول الأوروبية تتصدرها الدنمارك (٠) وأسفل القائمة أوكرانيا (٧٥)، وأمريكا الجنوبية أوروغواي الأفضل وأسوأها فنزويلا، وأمريكا الشمالية الولايات المتحدة (٢٨) وكندا (١٧) وأستراليا ونيوزلندا (١٦،٢).

رجعت إلى دول مجلس التعاون، وقارنتها مع المتوسطات العالمية. طبعاً نحن أقلهم وفقاً لهذه المؤشرات الثلاثة، وهذا هو الموجود، طبعاً ترتيب الإمارات وقطر كما ذكرهما الأخوان، ثم تأتي السعودية وعمان متقاربتين والكويت والبحرين أيضاً متقاربتين من هذه النسب. طبعاً المؤشر العالمي أو المتوسط في دول العالم (٥٠)، ونحن ليس لدينا إلا الكويت يمكن (٦٢)، وهي دون المستوى العالمي. وهذه هي الخلاصة التي أريد أن أصل إليها في هذا العرض.

أولاً؛ نجد أن المتغيرات والمحاور موجودة على اليمين التي هي المحور الإداري، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الإعلامي، والتقني، وهذا مدى ارتباطها بالفساد؛ فالمحور الإداري ارتباطه (٩٤)، طبعاً من منكم يعرف بالإحصاء يسمونه person correlation coefficient وهو (٠,٩٤) أي ٩٤٪ تقريباً. والمحور الاقتصادي ارتباطه (٨٨)، السياسي (٨٠)، الاجتماعي (٧٨)، الإعلامي (٧٧) والتقني (٧٤). نجد أن المتغير الإداري هو الحاسم وهو القوي وأقواهم. الآن، نحاول أن نستعرض هذه المتغيرات مع استبعاد متغير آخر، فلو أتينا إلى العمود الذي يليه بعد استبعاد الإداري والنظر الآن إلى الاقتصادي وكيف كانت قوة ارتباطه بالفساد، فانخفضت تقريباً من (٨٨) إلى (٣٠) ما يشير إلى أن البعد الإداري هو الذي أسهم في أن الاقتصادي يكون له دور، فنجد أن كلاً انخفضت من (٣٠)، إلى (٢٢)، إلى (٢٤)، إلى (٢٢)، إلى (٣٠)، وانخفضت بشكل ملحوظ عندما استبعدنا البعد الإداري. والبعد الإداري هنا المقصود به ما هو؟ هناك ثلاثة مؤشرات: سيادة القانون، فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية.

هذه المؤشرات الثلاثة الظاهرة أيضاً من البنك الدولي هي التي تقول: إنه فعلاً هو الحاسم في مكافحة الفساد أو الانتصار عليه. لما نستبعد الثاني.. دعونا نستبعد الاقتصادي ونرى كيف يتأثر، الإداري لم يتأثر بعدما استبعدنا الاقتصادي وبقي على (٨٤)، ونجد أن الانخفاضات ما كانت بالشكل هذا،

وهكذا على بقية المؤشرات. فنجد أن الخلاصة كلها أنه ليست المسألة مسألة ديموقراطية، ليست المسألة مسألة حرية إعلامية، ليست مسألة تقنية، وليست مسألة اقتصادية؛ الحاسم الأساسي هو الإدارة، ومما يشير تقريباً إلى صحة هذا الاستنتاج أننا نجد مثلاً في دول الخليج - دولنا - مستوى النضج السياسي والديموقراطي لم يصل إلى مستوى مثلاً الدنمارك والولايات المتحدة وما إلى ذلك، ومع ذلك نحن قريبون منها في مستوى مكافحة الفساد أو على الأقل من هذه المستويات. والقضية ليست في الأخير إلا قضية البعد الإداري هو الحاسم والمهم. طبعاً، الورقة تحتاج استكمالاً في ذلك ومناقشة لهذه، ولن استغني عن ملاحظاتكم ومدخلاتكم حول هذا الاستنتاج الذي توصلت إليه. شكراً جزيلاً.

الدراسة إن شاء الله هذه ستكون مع بقية الأوراق وكل ما دار حولها من نقاش في كتاب سيصدره إن شاء الله المنتدى خلال الأشهر القليلة المقبلة، وسيكون متاحاً على موقع المنتدى، بما في ذلك هذه الدراسة إن شاء الله بعد استكمالها.

جمال فخرو:

شكراً دكتور إبراهيم، وأعتقد أنها خلاصة جيدة لدراسة متميزة أيضاً بيّنت لنا في الحقيقة أن البعد الإداري وسيادة القانون وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية هي أساس محاربة الفساد ومكافحته. أيضاً مثلما قلنا بأن الإرادة السياسية ودور القانون والدور الإداري هو الذي يلعب.. الخلاصة النهائية اليوم لم تخرج عمّا أنت به الأوراق الثلاث.. الأوراق الخمس يوم أمس.

نفتح باب النقاش، وطبعاً الأسئلة موجهة لكل الأخوة المتحدثين، وسأحاول قدر الإمكان أن أعطي الفرصة بحسب أولوية رفع الأيدي، ونبدأ بالأستاذ عبدالله بشارة..

عبدالله بشارة:

شكرًا سيدي الرئيس، وصباح الخير. قرأت هذه الأوراق واستمعت إلى جلسة مفيدة. فقط سأقول تجربة خاصة بي؛ عشت في الأمم المتحدة وكنت رئيسًا للجنة حظر النفط على جنوب إفريقيا من مجلس الأمن، وأنا عضو في مجلس الأمن، وكان في الحقيقة أول مجال اكتشفته في محاربة الفساد أنه أي دولة من الدول (أنا كنت أتعامل مع دول وغير دول)، المهم، أول شيء فيه فساد حساسية الدول، سواء تمارس الدولة الفساد مباشرة أو غير مباشرة أو حتى لا تدري في حساسية وفي رفض مساعي الفساد. الفساد كلمة قبيحة وسلوك قبيح وسلوك شنيع لا يمكن لأي دولة أن تعترف أو تقبل أو أي قسم أو أي إدارة أنها فاسدة مباشرة أو غير مباشرة. ودخلت أنا كرئيس لتلك اللجنة واستمرت سنتين بمشكلات مع الدول الأخرى مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت في السبعينيات؛ لأن هذه الدول تبيع لجنوب إفريقيا وتتستر على الآخرين الذين يبيعون. كانت المسألة مسألة مصالح وفوق المصالح إخراجات. فأول شيء أن قضية التعامل في دول مجلس التعاون وقف ال... وتخفيف أمر صعب يحتاج إلى ثلاثة عناصر يجب أن تتوافر، وهذه أيضًا من تجربتي:

١- دور المنظمات ذات النفع العام NGOs. كان في الأمم المتحدة ١٥٠ لجنة من المنظمات ذات النفع العام مسجلة، وكان لها دور في كشف سلوكيات الدول، وكانت مصدرًا من أهم المصادر التي اعتمدت عليها.. المنظمات ذات النفع العام؛ فهل هناك منظمات ذات نفع عام في دول مجلس التعاون؟ هل هناك شيء فعال؟ هل هناك ثقافة المنظمات ذات النفع العام أصلًا؟ هل هناك تسامح لسلوكيات المنظمات ذات النفع العام؟ لا يوجد. هذا عامل أساسي في الكشف.

٢- الرأي العام؛ لا تستخف بالرأي العام وحرية القول. كانت نيويورك تايمز وواشنطن بوست أحد المصادر التي أعتمد عليها.. الصحافة وحرية الرأي والمنظمات ذات النفع العام.

٣- المصدر الثالث.. تتعجب.. الكنائس...! هل هناك كنائس هنا تلعب دوراً؟ هل هناك المجتمعات الخيرية أو التجمعات الإسلامية.. هل لها دور؟ هل معقول..؟ هل هناك ثقافة في الجمعيات الخيرية ليشمل هذا الشيء وفضح الشائع؟ هذا غير موجود في مجلس التعاون. كيف نخلق هذا الشيء؟ هذا هو التحدي الحقيقي. ليس الإدارة فقط وليس فقط الحريات.. إجماع، وهذا ثقافة وهذا تنوير. أنا أتصور أن نقاوم ونستمر، لكن المعركة والمسألة معقدة. شكراً جزيلاً.

محمد الكواري:

صبحكم الله بالخير، أود أن أثير مجموعة نقاط سريعة جداً. أولاً: يجب توجيه الشكر مرة أخرى لكل من قدم ورقة في هذه الندوة؛ لأن الموضوع صراحة مثير، ودرجة الإثارة أيضاً أنه خطير جداً يتغلغل في هذه المجتمعات ويضيف إلى أعباء الحياة أعباء أخرى. ورقة الدكتور إبراهيم كانت رقيقة في تقديمها وثقيلة في نتائجها حقيقة. أنا أثرت نقطة وأؤكد عليها اليوم. أهمية.. حتى أول شيء منظمات المجتمع أعتقد أنها مهمة جداً وتلعب دوراً في هذا الموضوع، إضافة إلى ذلك موضوع أثرته عن جائزة الشيخ تميم لمكافحة الفساد، ليس بهدف التسويق للجائزة، ولكن قد تكون الأوراق وما يقدم في هذه الندوة جيداً بنيل هذه الجائزة كاعتراف من هذه الحكومات التي تسمح لهذا المنتدى بوجود حساب له في إحدى الدول كاعتراف بجهود كل الخيرين من أبناء هذا الوطن بأن هؤلاء يعملون فعلاً على التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم، وأن منتدى التنمية هو منتدى اسمٌ وفعلٌ. أنا أتوجه من هذا

الجانب بأن أتواصل مع هذا الموضوع ونحاول أن نكسب أرضية أخرى في هذه النقطة.

النقطة الثانية التي أود أن أوضحها - أعود بالله من كلمة أنا - لكن أنا استشاري في أنظمة الجودة لمدة ٢٣ سنة، ونظمت ١٠ مؤتمرات على مستوى الخليج، وأدعوكم إلى المؤتمر المقبل في الرياض حول موضوع التعليم، وسيكون حول الربط بين أنظمة الجودة العالمية والأنظمة المختلفة. تكلمنا عن البيئة وتكلمنا عن الصحة والصناعة.. إلخ في مؤتمرات سابقة، وسيكون مؤتمرنا المقبل عن أنظمة الجودة والتعليم. حتى في أنظمة الجودة يوجد فساد منقطع النظير في عالمنا العربي والخليجي، كما يقول إخواننا المصريين وأجزها في نقطة واحدة يقولون: «هات الآيزو وأعمل اللي أنت عايزو».. في الخليج أيضاً الأمور أكثر لعانة، قليل من المؤسسات.. صحيح توجد جهود حكومية إيجابية، لكن قليل من المؤسسات.. الأمر صار مجرد رفع شهادة لا أكثر ولا أقل، فموضوع الفساد شمل كل الأنظمة حتى الأنظمة العالمية بدأنا نزور فيها ونتلاعب فيها.

متداخل آخر:

السلام عليكم، صباح الخير، شكراً سيدي الرئيس. حقيقة إضافة فقط بسيطة فيما يتعلق بالأوراق التي قدمت. من خلال حقيقة تجربة بسيطة في مكافحة الفساد بعلمي في القطاع الحكومي؛ حقيقة كتبت أكثر من نقطة في مجال مكافحة الفساد طبعاً في المملكة العربية السعودية، وأن الفساد يجب أن ينطلق من القيادة حقيقة إذا تبنت موضوع مكافحة الفساد، وطبعاً توجد صور عديدة حقيقة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز ووجود وتأسيس ديوان المظالم حقيقة الذي كان في الأساس كصناديق لتقديم الشكاوى من قبل المواطنين، وهذه أجمل صورة حقيقة

لمكافحة الفساد لما تتطلق الشكاوى تكون من قبل المواطنين. النقطة الثانية: التركيز على المراجعة الداخلية. والمراجعة الداخلية طبعاً تتطلق مما تفضل به هو الجانب الإداري نفسه في العمل الحكومي، ولما تكون المراجعة الإدارية مستقلة وذات جودة أكيد ستكافح بشكل كبير في مسألة مكافحة الفساد.

طبعاً من خلال تجربة في التدريب، وجدت حقيقة التدريب على الأنظمة وتعريف الأنظمة بالمراجعة الداخلية بالأنظمة الرقابية والأنظمة التي لها علاقة بالفساد، وجدنا حقيقة أن نسبة كبيرة من موظفي القطاع الحكومي يجهلون حتى مفهوم المصالح العامة والمصلحة الخاصة. فإذا كان هذا المفهوم البسيط في مسألة مكافحة الفساد أو في مدونات السلوك الوظيفي في القطاع الحكومي يجهل مفهوم المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. النقطة الأخيرة حقيقة: تطوير الأنظمة الرقابية، وجدنا أن هناك حراكاً كبيراً في المملكة العربية السعودية بضم ديوان المراقبة العامة وجمعه بهيئة مكافحة الفساد وجمع الدوائر الحكومية كلها في بوتقة واحدة وهي فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

نقطة أخيرة: هي ارتباط مكافحة الفساد أيضاً بالسلطة القضائية، وهذا الجانب ليس فقط أنه يكون من جانب إداري، يجب أن يكون جميع ما يتعلق بمكافحة الفساد له علاقة بوزارة العدل أو الجانب القضائي حتى تعطى استقلالية كاملة عن الجهاز التنفيذي في المجال.. الآن حقيقة بكل أمانة، في المملكة كثير من الجهات التنفيذية مثل وزارة الصحة، كانت الجهة الرقابية في اللجنة الصحية يشرف عليها القطاع الطبي، الآن أحييت كلها إلى وزارة العدل، وهذا جميل جداً حقيقة ألا تكون الجهة نفسها هي التي تحكم على جهتها فيما يتعلق بالفساد أو الأخطاء الإدارية. شكراً لكم وشكراً سيدي الرئيس.. يعطيكم العافية.

متداخل آخر:

شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة أنا أعتقد أن هناك عاملاً إلى حد ما لم يناقش بالقدر الكافي وهو علاقة الفساد بفهم الفرد للاستقرار المجتمعي والسياسي، بمعنى أن هناك علاقة لميل الفرد نحو الفساد عندما ينظر إلى أن مجتمعه غير مستقر وليس له مستقبل. شاهدنا هذا واختبرناه في الكويت بعد فترة الغزو والتحرير. المجتمع الكويتي بشكل عام - وأعتقد يتفق معي الحضور - زاد ميله نحو الفساد بعد تجربة الاحتلال والتحرير؛ لأن الكويتي فجأة وجد أنه معزول ودون وطن. فلما رجع للوطن ورث ظاهرة عدم الاستقرار التي استقرت في دماغه أو في نفسه. على عكس ذلك، في الدول الأوروبية والدول المتقدمة، هناك استقرار مجتمعي، اقتصادي، وسياسي يدفع الفرد إلى الشعور بالسعادة ليس عن طريق التملك والحياسة المادية، وإنما أن تكون عضواً فاعلاً في المجتمع الذي تعيش فيه. وفي هذا المجال، قرأت اقتباساً أود أن أشارككم فيه لدقيقة أو أقل من دقيقة. يؤرخ اقتصادي ألماني اسمه فيرنر إلهاوزر ويتحدث عن معنى الرفاهية في المجتمع المتطور بالقول: «نحن في ألمانيا نعيش في دولة تدار بكفاءة وعدالة، لذا فإن رفاهيتنا ليست ناتجة من تراكم ثرواتنا الشخصية، فسعادتنا لا تعتمد على عدد السيارات والبيوت التي نمتلكها، وإنما على كوننا مواطنين في هذه الدولة الفاعلة». أعتقد إلى حد بعيد أن هذا الشعور غير موجود في مجتمعنا؛ شعور عدم الاستقرار السياسي المجتمعي يدفع الفرد أو يشجعه للميل نحو الفساد. وشكراً.

متداخل آخر:

شكراً سيدي الرئيس. هناك تعليق للأخ والصديق عبدالمحسن تقي أشار إلى أن هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي تعرض لها المنتدى، وأنا أعتقد بأن هذا الكلام صحيح، وأتمنى ألا يقف قلب المنتدى في محاربة أو في دعم

محاربة الفساد بعد انقضاء هذا المؤتمر، وأتمنى أن تكون هناك لجنة دائمة من المنتدى لمتابعة جهود مكافحة الفساد في منطقة الخليج العربي. الأخت أسرار كان بحثها ممتازاً جداً، لكن غاب عنها وعن كثير من الأخوة التعرض إلى دور السلطة التشريعية في محاربة الفساد. السلطة التشريعية من المفترض أنها ممثل للأمة وهو الذي يرفع كل الانحرافات التي تصير في المجتمع، لكن في تجربتنا بالكويت ما كان هناك أي دور فاعل في محاربة الفساد من قبل مجلس الأمة، هذا إذا ما قلنا: إن هناك كثيراً من الفاسدين في داخل هذه السلطة التشريعية. لهذا أعتقد بأن دور السلطة التشريعية يجب أن يلقى الضوء عليه ومحاولة استغلال هذا المجلس في محاربة الفساد. شكراً.

متداخل آخر:

شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة أنا أؤكد الكلام الذي قاله الأستاذ الذي جنبني ومن قبل سبقني؛ لأنه كافٍ - وخاصة الدكتور إبراهيم - في توصيف الفساد وتنظير الفساد والأمل أن نخرج نحن في نهاية هذا المؤتمر بتوصيات.. بطرق ووسائل لمكافحة هذا الفساد ونشرها، ثم توصيلها إلى الجهات المختصة. وعندي سؤال للدكتور إبراهيم؛ دكتور إبراهيم أنت تكلمت في المحاور عن ستة محاور وهي السياسي، الاقتصادي، الإداري، الحرية، التطور التقني والاجتماعي، بعدئذ عند ربطها بمعامل الارتباط أو قوة الارتباط، راحت الحرية وجاء مكانها الإعلام، فهل هذا مقصود؟ شكراً.

جمال فخرو:

أود أن أوضح شيئاً واحداً؛ المنتدى هو منتدى فكري، نحن لسنا جهة تنفيذية، ومسألة أننا نشكل لجنة أو نتابع.. هذا كثير وأمر صعب على المنتدى، وأتكلم بالنيابة عن الدكتور سعد؛ لأن في الحقيقة كذا مرة طرح أن ما هو دور المنتدى بعد هذه الحلقة؟ والأوراق نفسها كما ذكر الدكتور إبراهيم ستصدر في كتاب، وهذا دأبنا من ٤٠ سنة على هذا المنوال.

متداخلة أخرى:

صباح الخير.. شكراً سيدي الرئيس. في الحقيقة كان في ذهني وذهن الكثيرين من الذين بدأوا حياتهم الأولى بالعمل أن المحور الإداري هو الأساس، والدكتور إبراهيم أشعرا بالارتياح بالمحور الإداري، ثم يأتي بعده المحور الاقتصادي، وأنت تملك البيانات والأرقام ونحن نملك التجربة المتواضعة خلال العمل. بعد تخرجنا وانخراطنا في العمل كان الأمر واضحاً أعتقد، ليس لي أنا إنما لجميع العاملين من الخريجين بمستويات مختلفة. أهم قضية: عدم وجود الثواب والعقاب في العمل. يتساوى المحسن والمسيء. أتذكر في السنة الأولى عملت في مجال إداري أهيت نفسي للعمل العلمي؛ لأن هدي في العمل العلمي. وبعدها بسنة منحت مكافأة أو درجة، وفي السنة التي تلتها العشرة الذيت ورأيت كلهم أخذوا المكافأة، فأعدموا قيمة هذه المكافأة التي هي مكافأة رمزية؛ لأنها تحسني بالحيوية والنشاط أكثر.. هذه واحدة. الشيء الثاني: مع انعدام الثواب والعقاب في كل مؤسسات العمل، وبالذات المؤسسات الحكومية، لا يوجد الإنسان المناسب في المكان المناسب. ويمكن تجد هذا الرجل أو هذه المرأة تصلح في مكان آخر، ولكنها توضع أو يوضع هذا الرجل في مكان لا يناسبه فيفضل العمل. بمعنى أنه انعدام تكافؤ الفرص وانعدام العدالة الاجتماعية ويتبعها حقوق كثيرة ومن بعدها المكاتب الكثيرة التي يحرم منها الإنسان. هذا الإنسان الفرد العادي يتجه إلى أن يطلب الحماية ويحتمي بعباءات مختلفة. فيحتمي بالعباءة القبلية والعباءة الطائفية وغيرهما، ومن هنا نشأت هذه النزعات المريضة في مجتمعاتنا التي نحاول أن نقضي عليها وأصبح الآن الأمر عسيراً جداً.

أشار أستاذنا عبدالله بشارة إلى منظمات المجتمع المدني. أنا أعتقد أن هذه المنظمات لها دور كبير في كل مجتمعات العالم. وأنتم تعلمون أكثر مني أن

هذه المنظمات، وخصوصاً نقابات العمال، هي التي أوجدت الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية. نحن في مجتمعاتنا توجد حساسية من المنظمات المدنية. أنا لمستها خلال عملي في المنظمات المدنية التي هي حقوق الإنسان يوازي عملي العلمي، ولعله الآن يتفوق عليه. أنا استغرق ٧٠ - ٨٠٪ من وقتي في العمل الإنساني التطوعي، ممكن نسميه، ولكن أجد أن أي مؤسسة حكومية يتوقف على المسؤول في هذه المؤسسة. إن كان هذا المسؤول عنده حس إنساني وتقدير للعمل التطوعي فتجده يتعاون وندعم بعضنا بعضاً ونرفع المؤسسة الحكومية وإلا إن كان لا يملك هذا الإحساس وهذا الشعور فهو يرفض رفضاً قاطعاً هذه المؤسسة.. لعلني أقول بتواضع شديد في الجانب الإيجابي، لا نتكلم عن الأشياء السلبية، أنا أنشأت منذ ٢٠٠٦ جمعية لحماية الطفل من الانتهاكات وأدعي أنها الأولى في المنطقة، ووضعت قانون الطفل. طبعاً جاهدت جهاداً طويلاً مع المؤسسة الحكومية والبرلمان، وفي النهاية قبل، وأنا أشعر بسعادة أنه قدر هذا القانون وقبل من منظمة مدنية. أنا اتفق مع أستاذنا عبدالله بشاره أنه يجب أن يكون لهذه المنظمات المدنية دور فاعل سواء قبل صاحب المؤسسة الحكومية أو لم يقبل. مع الزمن سيستجيب. وشكراً لك.

متداخل آخر:

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للمتحدثين قبلي. أريد أن أضع نقطتين؛ النقطة الأولى هي أن مجتمعنا أو الخليج أو دول مجلس التعاون لها خصوصية تختلف عن أي منطقة في العالم. باستثناء السعودية الأغلبية العظمى أو الأغلبية هم من غير المواطنين سميهم وافدين.. سميهم أجنبي.. إلخ. وهذا يترتب عليه طبعاً.. ليس موجود في العالم، تصل نسبة السكان المواطنين في الإمارات أعتقد ١٠٪ وقطر.. نحن ننزل للشارع ونرى، بحيث إن المواطن.. إذاً هذا ليس رقمًا فقط نقول ٩٠٪ أجنبي أو ٥٠٪ أو ٥٥٪ أجنبي، له تأثيرات هائلة على كل

الجوانب.. الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، والجوانب السياسية.. إلخ. هؤلاء ليسوا فقط عمالة، هذا قطاع. الآن شركات ضخمة غير وطنية أو بالشراكة مع وطنية، رجال وسيدات أعمال موجودون ولهم مصالح مادية، ولهم مصالح ويعملون من خلال هذه القدرات الاقتصادية وقدرات المواقع التي هم فيها أن يؤثروا في السياسات. جانب هؤلاء غير المواطنين ليسوا فقط عمالة رخيصة، هم موجودون الآن في بنية الدولة حتى في البنية الرسمية في التعليم، في القضاء، في الأمن إلى آخر ذلك، في كل جوانب الحياة التي نعيشها، وهؤلاء طبعاً لهم مصالحهم أيضاً.. ليسوا.. ولاءاتهم.. نتساءل؛ هل ولاء هذا المستشار أو هذا الموظف الكبير أو هذا المؤثر.. هل هو إلى وطنه الأصلي أو إلى البلاد التي يعيش فيها ووجدنا حالات من تزواج المصالح وتداخل المصالح ما بين هؤلاء وبين المواطنين، سواء شركات اقتصاد.. أو موظفين.. إلى آخر ذلك كبار المسؤولين، هناك تداخل مصالح كبير جداً في هذا الشيء.. هذا الشيء أنتج.. ينتج.. أنا لا أقول: إن الفساد فقط من الأجنبي، الفساد موجود في المجتمع في الدولة، لكنه أوجد فساداً مشتركاً أو محرصاً.. كلنا.. يمكن بعضنا قرأ عن حالات مثلاً في الكويت يتكلمون عن رجل أعمال أو بنجالي لا أتذكره، وهو نائب في البرلمان في بنجلادش أعتقد، ومثل الأخطبوط في وزارة الداخلية بحيث إنه سوى مسألة مشهورة، وهذا يمكن ليس فقط في الكويت، ولكن في باقي البلدان. تكييف السياسات وتكييف المواقف لأجل مصالح معينة فاسدة في أوساط هؤلاء وليسوا هم وحدهم. أنا باعتقادي أن هذا الجانب لم نعطه خصوصية مجلس التعاون ولدت هذا الفساد، وعامل أساسي في الفساد وعدم الشفافية وعدم الحاكمية.. إلخ. وهم في الجامعات الآن.. وهم قادمون من بلدان أيضاً فيها هذه القيم أو الممارسات الفاسدة موجودة، لا نقول: نحن.. أيضاً عندهم خلفيات من هذه البلدان.. كما أرجو أن يعطى هذا، النقطة الثانية سريعة، أقول: إن عملية مكافحة الفساد من أجل

الشفافية والنزاهة والحاكمية التي نسعى إليها هي في قلب عملية الإصلاح الذي نسعى إليه من هذا المنتدى؛ إصلاح الدولة وإصلاح المجتمع. فليكن هذا على جدول أعمالنا وهو جزء مهم من برنامج الإصلاح الذي نطالب به، وأكد نحن منظمة مجتمع مدني، ودور المجتمع المدني مهم، ولذلك يجب أن تكون المنظمات المعنية بالمجتمع المدني والمعنية بمكافحة الفساد ناضل ونعمل في أوساطها ونعمل من أجل الترخيص لها أو من أجل أن يكون لها شرعية. وشكرًا.

الدكتورة مشاعل العتيبي:

من أوراق أمس إلى اليوم.. ما أعرف، ربما فاتني أمر ما، لكن لم أجد مسببات غير افتراض، فقط افتراضات، ولا يوجد أي ربط علمي منطقي بين ما افترضتموه كمسببات للفساد وبين الفساد. أنا استبشرت بالدكتور حسن العالي حين قال إنه لا يؤمن بهذه المؤشرات. استبشرت أنه قد نصل إلى نقطة يتضح فيها كيف نكتشف الفساد إذا لم يكن عن طريق هذه المؤشرات؟ المسببات المطروحة لاحقًا أيضًا افتراضية. يعني الدكتور إبراهيم اليوم فات لجزء كبير من ورقة المحاور المذكورة وقوة ارتباطها بحصول الفساد. أعتقد أنها أيضًا تقع في نطاق الافتراض فقط.

لم تطرح أي أدوات لمعالجة ومكافحة الفساد. الأستاذ أحمد الرميحي ومن باب الخبرة، توقعت صراحة في الورقة كرئيس لجهاز مكافح للفساد أن تطرح لنا أدوات ذات فعالية في مكافحة الفساد، بينما كانت الورقة أكثرها أو أغلبها جانبًا تاريخيًا أو تنظيريًا لواقع التعامل مع الفساد في دول الخليج. حتى المنظومة القيمية التي كنا نعتقد أنها قد تكون عاملاً جيداً في مكافحة الفساد.. أشار الأنصاري إلى أنه لا يرجى خير كثير عن طريق محاربة الفساد، عن طريق المنظومة القيمية. بالعكس، أثبت لنا أنه قد تكون منظومة

مجرد شكلية ولا يوجد لها أي أثر في السلوك في مجتمعات الخليج.

توجد نقطة مهمة كنت سأتكلم عنها، أنه إذا كنا في منتدى التنمية، فألد أعداء التنمية الفساد طبعاً. أعتقد.. لا أعرف قد يشاركني أحد هذا الشعور أنه ما كان هناك شفافية كافية في الحديث عن تعاملنا كدول خليجية مع الفساد أو مع أكبر عامل لمكافحة الفساد وهو مبدأ «كائنًا من كان». يعني هذا المبدأ نحن شهدناه في السعودية مع حالة أو ظاهرة «الريتز» أنه لما كان العمل منطلقاً على مبدأ «كائنًا من كان» حصلت مكافحة قوية جداً وحتى خوف للذي كان ناوياً ارتكاب أي فعل فساد، وأصبح هناك تخوف كبير، ويعملون أكبر حساب قبل أن يرتكبوا أي فساد. الدكتور موافق استخدم قوة الرأي العام والهاشاج ووسائل التواصل في مكافحة الفساد، وهي تجربة جيدة وحقيقة أخافت الكثيرين وردعتهم عن طريق هاشاج واحد. أكثر من قوانين كانت قد سنت في الجامعات ضد مرتكبي الفساد العلمي. أشكركم وشكراً على إعطائي الفرصة دكتور.

متداخل آخر:

شكراً أخي الرئيس. أثارت الأخت أسرار موضوع صدور قانون حق الوصول إلى المعلومة في الكويت، ويمكن هي لمحت إلى أن هذا القانون يمكن أن تعتوره معوقات في التنفيذ. وأنا الحقيقة فقط أريد أن أوضح للحضور كيف أن هذا القانون الذي صدر في الكويت، وهو يُعد من أحد متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجال الوقاية من الفساد، كيف يتم التلاعب في صياغة القانون، بحيث يفرغ من محتواه في النهاية ويصادر على المطلوب في مضامينه. هذا القانون حقيقة في المادة الأولى تكلم عن التعريفات الخاصة بالقانون وعرف الشخص الذي له الحق أن يطلب المعلومة من الجهات الحكومية، واشترط أن يكون لهذا الشخص مصلحة، والذي يقدر إذا كانت

المصلحة تتوافر في الطلب المقدم من هذا الشخص أم لا هو الجهات التي يقدم إليها الطلب. صحيح أن هذا القانون هو أيضاً يتضمن حق هذا الشخص في أنه يتظلم في حالة رفع طلب، لكن إجراءات التظلم وما يستتبعها من إجراءات قضائية.. هذه مسألة طويلة والكل يمكن يتردد في الولوج في هذا الطريق بسبب التعقيدات أولاً أو بسبب التكلفة المالية بالنسبة للمحامين وغيرهم. لذلك، أعتقد أن هذا القانون يحتاج إلى تعديل بحيث يحذف منه شرط المصلحة حتى يتسنى للكل أن يطلب معلومات. إضافة إلى ذلك، هذا القانون تضمن تقريباً عشر حالات يحظر فيها الإدلاء بهذه المعلومات، ومن ضمن هذه الحالات ما يقرره مجلس الوزراء. وبالتالي يمكن مجلس الوزراء - بقرار وزاري - إصدار قراراً يحدد معلومات معينة يعطيها صفة السرية ويمنع أنك تطالب فيها. بالتالي حين نتكلم عن صدور قانون شيء جميل، ولكن العبرة في إمكانية تنفيذ القانون بسهولة ويسر للمواطنين. وهذا يمكن أحد المعوقات بالنسبة لهذا القانون.

النقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها هي التساؤل الذي طرحه الدكتور سعد الزهراني لما تكلم عن أنه منصدم أو غير متفهم لمعنى الفساد الإيجابي. وأعتقد بأنه يقصد ما أثرته في ورقتي عن تعريف الفساد بأن هناك فساداً جيداً وفساداً سيئاً. وأرجو ألا يفهم بأن تقبلنا للفساد الجيد بأنه إقرار بمشروعية الرشوة الناتجة عن هذا الفساد، إنما هو مبرر من الناحية المالية والاقتصادية. أي حين نتكلم عن شركة معينة عندها عقد مع الحكومة لتقديم خدمات للناس كالخدمات الصحية وهناك معوقات أمامها لتنفيذ هذا المشروع، فتضطر أنها تدفع رشوة لأجل تمرير هذا المشروع. هذا هو المقصود بمفهوم الفساد الجيد الذي يمكن أن يسهم في تنفيذ مشاريع تنمية تحقق منفعة للشعب، ولا يفهم منها الإقرار بأن هذه الرشوة مبررة من الناحية القانونية أو من ناحية التجريم. شكراً.

متداخلة أخرى:

صبحكم الله بالخير جميعاً. من الأمس ونحن نعرف الفساد بأنه انحراف في السلوك والممارسة، يوطره طبعاً سلوك اجتماعي وقبول اجتماعي في مجتمعاتنا، ما أدى إلى وجوده. ويمكن كتبت أنا وغيري بأن الفساد عندنا في مجتمعاتنا برأسين، وحش بلا شك، ولكن برأسين: رأس كبيرة جداً تتمثل في التعدي الفاضح في صفقات على المال العام وقضايا أبطالها من علية القوم. وكثير من الفضائح التي فتحت أو المسائل التي فتحت تشير إلى هذا الرأس الكبير. ثم عندنا يمكن أيضاً ما نسميه بالتجنيس العشوائي، وهذا في رأيي بؤرة فساد كبيرة جداً تخل بالتركيبة السكانية وتخل بالنسيج الاجتماعي بشكل كبير، ولا أحد يتكلم؛ لأنه محظور كثيراً. حتى الصحافة محظور عليها أن تتكلم في هذا... لكن في الواقع هناك تعدٍ وسلوك وممارسة غير صحيحة في هذا الجانب، وفي الأغلب نقول في معظم مجتمعاتنا الخليجية، وأشار إليها زميلي عبد النبي قبل قليل، ويمكن أثرت بطريقة كبيرة.

التعيينات القيادية في مجتمعاتنا أيضاً لا تخضع إلى معايير الكفاءة. هذا الرأس الكبير وتأتي بعد ذلك رؤوس صغيرة أو رأس صغير متمثل في كثير من التعديت والتزوير والسلوك الاجتماعي الذي أصبح مقبولاً، وحتى التغيب وغيره، لذلك يمكن أن أختتم بما قاله الدكتور إبراهيم، ويمكن أختلف معه قليلاً؛ هو وضع جانب الإدارة.. ونحن متخصصون في الإدارة، ولكن الإدارة هي أيضاً انعكاس للعامل السياسي وقوة القرار السياسي في النهاية، وبالتالي - بصرف النظر عن الأرقام - يمكن نختلف عليها قليلاً أن السياسي والمشاركة وحرية التعبير والإعلام في رأيي هو الذي كشف كثيراً من مواطن الفساد في مجتمعاتنا، ويأتي على رأس القائمة. والشكر للجميع.

متداخل آخر:

صباح الخير. أنا عندي فقط ملاحظات عابرة ومتأكد أن هذه الملاحظات يمكن تطرقتم لها في جلسة، ولا يضر إعادتها. أرجو ألا يفهم من كلامي أنني أدعو للتوقف عن التصدي للفساد. وطبعاً الفساد آفة ومحاربتها تطول ومستمرة. ولفت نظري في الجدول المعروض من الدكتور إبراهيم غياب العامل الثقافي أو المحور الثقافي، لا أعرف إذا كان مدمجاً بالاجتماعي أو أنت أغفلته متعمداً أو سهواً، ولكن الآن أصبحت ثقافة الفساد تزداد يوماً بعد يوم وأصبحت صناعة. مع الأسف، أنظمتنا الآن أصبحت حاضنة لهذا الفساد وأصبحت صناعة. كمثال؛ أن الآن لأسرنا وكثير من الأسر تعود أولادها على الغش والفساد. أربعون ألف طالب في الامتحانات الأخيرة في الكويت. والذين اشتركوا في هذا هم المدرسون والطلبة وأولياء الأمور وغيرهم. هذا العامل الثقافي أصبح يشهد أكثر؛ لأن الفساد له مكسب مادي ويسرع في هذا الكسب مثل آفة المخدرات، كلما الدول هذه وضعت أنظمة وتصدت لها هناك أنظمة مضادة لانتشار هذه الآفة. أيضاً منظمات مكافحة الفساد أو هيئات مكافحة الفساد أصبحت غارقة في الفساد، وأينما تذهب توجد مصدات في هذه المواجهة لهذه الآفة. لذلك لا نتوقف، ويجب ألا نتوقف ونحارب هذه الآفة؛ لأن الذين يمارسون هذه الآفة هم يد قوية أقوى من الناس الذين يواجهون هذا الفساد. ولكم الشكر.

متداخل آخر:

شكراً أبو فراس.. في الحقيقة ربما أن نظرة عامة إلى المناقشات من الأمس إلى اليوم.. واضح أننا لن نصل إلى تعريف محدد عن الفساد، بل على العكس أرى أنه صارت انقسامات كبيرة حول المفهوم والمصطلح والأدوات وانقسمنا حتى حول المقاييس، ومن يقف إلى اليسار رافض للمقاييس سواء

كانت مقاييس تخرج من داخل المنظومة أو مقاييس حتى دولية.. فالذي يشكك فيها ومن يرفضها ومن هو غير مؤمن بها بتاتاً. هناك إشكالية حقيقية اليوم، والموضوع ما زال عائماً، وربما لو استمرت حتى الجلسات لن نصل إلى تصور نتفق فيه جميعاً. نحن ندور في حلقة مفرغة دون أن نتضح لنا الرؤية عمّا نتحدث عنه. ونعتقد أن هذه إشكالية ليست مرتبطة فقط بهذا المصطلح، أنا أعتقد حتى المصطلحات الأخرى لو طرحناها في مسألة الطائفية - على سبيل المثال - أو الدكتاتورية أو المؤسسات أو المجتمع المدني ربما تصورات لا تتضح. لذلك المنتديات من الضروري أن تخرج على الأقل بأرضية أساسية ومفاهيم مشتركة ويجب ألا نخرج منها كل واحد طالع بالتصور الذي أتى منه قبل أن يدخل المنتدى وقبل أن يناقش كل هذه الفرضيات وتوضح له الصورة أكثر، هذا جانب. والجانب الآخر.. أنا لاحظت في مسألة ارتباطنا القوي في السلطة.. في الحكومة.. في الدولة.. لا أدري، يذكرني دائماً بنظرية ميشيل فوكو وقضية الانفصال عن الدولة والخضوع. أيضاً هناك انقسام كبير في هذا التصور؛ هناك من يمدح الدولة ويحاول أن يشيد بها ويقول: هناك تطورات وإلخ ونوزع ونعمل وتغييرات، وفي جانب آخر هناك من يحمل الدولة كل المسؤولية، ونحن لا نستطيع أن نفعل شيئاً والدولة هي التي تستطيع ويجب أن تقوم بهذا وذاك، وهي التي تحارب الفساد وكأننا نريد ألا نتحمل أي جزء من المسؤولية، وهذه أيضاً إشكالية مرة أخرى ليست مرتبطة بالفساد بشكل حصري. الجانب الثاني.. أيضاً الذي ألاحظه.. أنا عندي قناعة بأن كل واحد منا له درجة معينة من الحظوة تذكرني بمقولة شهيرة فرنسية تقول: كلنا دكتاتوريون.. كل واحد فيه حظوة من الدكتاتورية والتجارب تعلمك أنك تخرج منها.. كلنا طائفيون والتجربة الديمقراطية وتجربة المشاركة وتجربة الحديث مع الآخر هي التي تقلل هذه السلبيات أو المميزات التي تميز كل شخص بنفسه. لذلك أنا قناعتي أن اليوم كلنا منا عنده حظوة من الفساد.. الوسطة

هل تُعدُّ فساداً؟ قبولك للهدايا هل تُعدُّ فساداً؟ الآن، أنا أعتقد لكي نحارب بدءاً من الفرد والجماعة وصولاً إلى الدولة والسلطة.. ما دور كل واحد منا؟ أنسَ خارجاً، أنسَ النخب، أنسَ وسائل الإعلام، وأنسَ الحديث عن الدين.. نحن اليوم مجتمعين في منتدى التنمية على سبيل المثال الذي يمكن أن نجتمع مرة واحدة في السنة، ما هو دور كل شخصٍ منّا؟ كنت أتمنى أن يكون الحوار حول هذه الأدوار ونماذج ناجحة تبناها شخص معين وحاول أن يستفيد منها. وشكراً.

متداخل آخر:

صباح الخير جميعاً، وشكراً سيدي الرئيس، وصباح الخير للجميع في هذه المشاركة الأولى بعد إلحاح طويل من مصطفى لسنوات. البارحة الدكتور عبدالحميد الأنصاري في ورقته يقول: إن المجتمعات الخليجية لم تتجح في عيش القيم الإسلامية، وشرح أسباب ذلك ومنها أن المؤسسة الدينية في دول الخليج فشلت في مكافحة الفساد ومنظومته وفرض منظومة أخرى. حسناً، يكون لدي تساؤل؛ في ظل عمليات اللبلة الاجتماعية والعلمنة التي تشهدها مجتمعات الخليج، وبالذات الإمارات والسعودية، وهذه عمليات مثيرة للاهتمام؛ لأنها تفرض من الأعلى على الأدنى، ولكن هناك أيضاً طلب شعبي عليها من الأجيال الجديدة. ففي ظل هذه العمليات من اللبلة الاجتماعية التي يتبعها بالضرورة فصل متزايد بين الدين والأخلاق، ما هي الجهة المؤسسية أو ما هو المصدر والمنبع الذي سيزود هؤلاء الخليجيين الشباب بمنظومة قيمية مضادة للفساد في ظل عدم وجود تقاليد فردانية وثقافة الفردانية في منطقتنا؟ إذا كان هناك تآكل أو ذوبان أو ضعف في المنظومة القيمية التقليدية الإسلامية.. حسناً، عند هؤلاء الخليجيين الجدد المتبلرين أو المتعلمين، سموهم ما شئتم، ما هو المنبع القيمي الذي سيزودهم.. ويحصنهم من الفساد؟ وشكراً.

متداخل آخر:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. شكرًا يا سيدي. أتشرف بالشكر على الدعوة الكريمة التي وجهها لي هذا المنتدى الذي يتكون من هذه الكوكبة العلمية العظيمة وأشكر كذلك الأخ العزيز محمد الرميحي الذي تدخل في دعوتي وقام بالواجب.

لا بد من التحدث بصراحة في موضوع حيوي نحتاج إليه جميعًا للرقي في بلداننا. هناك تحديات كثيرة وكثيرة وكثيرة، والفساد مستشر في كل بقاع العالم، وذكر في القرآن وليس فيه جدال أن الفساد هو شر موجود. لكن ما هو السبيل لأن نقذ أوطاننا، وشعوبنا وأولادنا وذريتنا. الأمم المتحدة في وادٍ، ونحن نعتمد عليها، والباحثون في وادٍ، والأمور تجري بما تشاء. الأمم المتحدة حددت التعريف للفساد بالاستخدام السيء للسلطة، لكن ماذا إذا حدث الفساد من مجموعة ليست في السلطة؟ إن لم تكن هي الأساس فتكون هي المساعدة لانتشار الفساد. هناك تحديات والمطلوب منا أن نقوم بواجبنا كمواطنين وباحثين أو مستشارين. أنا لا أعلم أن دول مجلس التعاون والمؤتمر هذا لدول مجلس التعاون إن كان هناك تصدٍ معترف به وأن هناك طريقة متكاملة يتبعها كل المسؤولين في دول مجلس التعاون. نحن نحتاج إلى مثل هذه المؤسسات وليست المؤسسات الفردية التي في بعض البلدان تعجز عن القيام بمثل هذا العمل. أتذكر في الماضي لما كنت أنا أمثل وزارة الداخلية في اجتماع وزراء الداخلية، وخصوصًا لما كان في عهد المرحوم الأمير نايف الذي أمر بعد أن استفحلت مسألة المخدرات وطلب من كل وزارات الداخلية في مجلس التعاون أن تنشئ دائرة متخصصة لمكافحة المخدرات يرأسها وزير الداخلية مباشرة، وتكون لها فروع، وقد تم هذا الموضوع وأنتج ثماره في أحسن ما يكون وما زالت مستمرة إلى الآن. وكنت في وقت من الأوقات أنا رأس دائرة من

هذه الدوائر حتى انتقلت إلى أن أكون مديراً عاماً للدائرة في وزارة الداخلية. لماذا لا يتبنى هذا المنتدى أن تقوم هناك مثلما قامت وزارة الداخلية بإنشاء إدارة خاصة ترتبط بوزير العدل وليس بوزارة العدل. إن ارتبطت بوزارة العدل انتهت، وإن ارتبطت بوزير العدل سيكون لها نتاج. هذا ما أحببت أن أشير إليه، وأرجو أن يتبناه المنتدى وليس فرداً من الأفراد أو أحد تابع لوزارة الداخلية. وشكراً جزيلاً لإصغائكم.

متداخل آخر:

أنا أوافق الدكتور إبراهيم في مسألة المنظومة الإدارية مهمة جداً حقيقة في دول الخليج؛ لأن دول الخليج.. كثير لا يرغب في هذا الجانب أو لا يتقبل هذا الجانب، ولكن دول الخليج لديها خصوصية مختلفة عن دول العالم في تفسير الفساد أو غيره حتى الأراضي الممنوحة من الدولة تأتيك بهبات من رئيس الدولة أو الحاكم أو غيره، وبالتالي المنظومة في تفسير الفساد مختلفة عن المنظومة الدولية ولها تفسيرات مختلفة، ويجب أن نناقشها بشكل أكبر.

التعويل على حرية الصحافة أو المجتمع المدني أو المشاركة السياسية أعتقد هي ظالمة؛ لأن كل دول الخليج ترتبها في حرية الإعلام تتعدى ١٠٠ و١٢٠ و١٣٠ و١٤٠ و١٦٠. المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي فاسد في حد ذاته، يعتمد على رحلات البنزس كلاس والسفر وكذا، وكنا في مسيرة طويلة معهم ولا يابهن لما يدور في الدولة، وهناك خوف من الدولة. أعتقد المنظومة الإدارية دائماً تأتي من رأس الهرم في القرارات السياسية لحل مشكلة الفساد وعمليات تنظيم هذه العملية وتنفيذها. وبالتالي، اليوم هناك في دول مجلس التعاون الخليجي في ثلاث وأربع سنوات ماضية رأينا تشريعات لمحاربة الفساد، لكن، مع الأسف، المنظومات الإدارية التي تأتي فيما بعد لا تقوم بحل هذه المشكلات. اليوم لدينا مشكلات حقيقية في السنين المقبلة. المشكلة الأولى هي

وجود قطاع اقتصادي كبير أو جلب استثمار كبير من الخارج. هذا الاستثمار الذي أتى من الخارج يأتي بثقافته المختلفة إن كان من الهند أو من الدول العربية أو من الدول الأوروبية الذي اعتاد على مسألة الفساد ودفع الرشى لتسيير أموره الاقتصادية، وبالتالي كيفية حل هذه المشكلة. أعتقد مسألة دخل الفرد مهمة جداً خاصة في الجمارك والهجرة والقطاعات الشرطة؛ لأننا رأينا هذه القطاعات هي التي تتعرض للفساد بشكل كبير خلال الفترات الماضية. المظاهر الاجتماعية والرفاهية في المجتمع؛ اليوم لا يسأل الشخص: من أين لك هذا؟ ومن أين بنيت هذه الديوانية والمجلس والجاه الاجتماعي؟ فبالنظر إلى كل هذه المظاهر أدت إلى زيادة وشرعنة الفساد بطريقة أو بأخرى. فكيفية التعامل مع هذه المنظومة أعتقد أنه يجب أن نضع مفهوماً خاصاً للفساد في دول مجلس التعاون الخليجي ووضع آليات لها. وشكراً.

الدكتور حسن العالي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جميعاً. أشكر كل الأساتذة والأعضاء الذين وجهوا ملاحظات وتعليقات على الورقة التي طرحتها. عندي قبل أن أدخل في بعض التعليقات البسيطة تعليقي على استنتاجات الدكتور إبراهيم في الورقة وأهمية العامل الإداري، وأنا أؤكد أن هذه النتائج هي بالفعل تنطبق أو تتسجم تماماً مع منهجية هذه المؤشرات أو الميثودولوجي؛ لأنها في الأساس تعتمد على متغيرات إدارية. إذاً أي معادلة إحصائية تعتمد نتائجها على المتغيرات التي نستخدمها. فإذا كانت المتغيرات إدارية، وهذا شرحته بالتفصيل خلال طبيعة الأسئلة التي توجه إلى الخبراء، وكلها تركز على جوانب إدارية بطبيعة الحال. الخلاصة أو النتيجة التي نحصل عليها من معادلة الارتباط تكون معتمدة على المتغيرات التي اعتمدنا عليها. لذلك.. وهذا الذي كنت أحاول أن أركز عليه أن المؤشرات هذه تغطي فقط جانباً واحداً من جوانب الفساد في دول الخليج.

الدكتورة العزيزة هنا كانت قد وجهت لي سؤالاً حول إذا ما البديل؟ ليس القصد أن نستبعد هذه المؤشرات، وإنما القصد فقط أن نستخدمها كأحد المؤشرات التي نعتمد عليها. والحل هو كل ما تفضلوا به الأخوة هنا وهو يجب أن تكون لدينا منظومة خاصة بدولنا لمكافحة الفساد. نعم، مؤشرات تشمل الإدارية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإعلامية، والتقنية. وهذا دور حقيقة.. دور جهد جماعي يبدأ من القيادات السياسية. وأنا في الحقيقة لما أتكلم عن القيادة السياسية لم اشترط أن أوجه اتهاماً للرأس.. رؤوس القيادة السياسية، إنما هناك ما يسمى بالدولة العميقة التي بنت لها شبكة مصالح على مدى خمسة عقود ماضية، وهي ما زالت تشتغل وبانية لها مصالح، فهذا هو جهد مشترك لمكافحة الفساد من قبل هذه المصالح المتشابكة في المجتمع. المجتمع المدني طبعاً موضوع سؤال له هموم وشجون كبيرة جداً حول مدى قدرته على ممارسة دوره في مكافحة الفساد. الآن نحن نعرف وضع المجتمع المدني في دول الخليج. بعض الدول لا يوجد حقيقة مؤسسات مجتمع مدني حقيقية، وفي بعض الدول أيضاً محاربة، فيجب أن تناضل هذه المجتمعات من أجل أن تحظى بقبول واعتراف بدورها وبأهمية هذا الدور الذي تقوم به.

والملاحظة الأخيرة عندي على بعض ما أثير حول دور القيم الدينية في مكافحة الفساد. أنا عندي وجهة نظر أن هذه القيم لها دور كبير، والقرآن الكريم يتضمن كثيراً من تحريض المسلمين وحثهم على الالتزام بالقيم. مع الأسف صار هناك خلل في موضوع الدين ومكافحة الفساد؛ لأن الدين اليوم صار هو فقط تحريض على الطائفية، الدين صار تحريض على العنف، الدين صار فقط الجنة والنار، والدين صار فقط الصلاة والصوم، يعني انتزع منه دوره الحقيقي في تربية المجتمع.. وإلا أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وهذا ألف باء، وهذه هي الخلاصة.

الأستاذة أسرار حيات:

السلام عليكم. أولاً، أود أن أشكركم على تفاعلكم مع الورقة التي قدمتها وعلى أسئلتكم. أنا عندي كذا ملاحظة أحاول أختصرها طبعاً في دقيقة إن شاء الله. الملاحظة الأولى أو الكلمة الأولى أحب أن أقولها بخصوص المجتمع المدني: المجتمع المدني - أنا أتكلم عن الكويت - فعال وله دور واضح، وهناك كثير من المبادرات غير الربحية التطوعية، ونحن لا نستطيع أن نبخس حقهم، وهناك كثير من الناس حياتهم كلها تطوع ويمكن أن هذا على حساب حياتهم الخاصة أو على حساب عملهم الخاص، فكان ممكناً أن يختاروا أشياء أخرى غير العمل التطوعي. طبعاً هؤلاء يجب أن نقدم لهم تحية من القلب، وهناك أشخاص آخرون يعملون لسبب أو لأجندة خاصة هي الوصول والإبراز الإعلامي، ومن ثم أنا أوصل.

نحن عندنا المتعارف أو ما نسير عليه في الكويت من يظهر كثيراً ومن يكون واضحاً كثيراً ويطلع في الإعلام ممكن يناله (يحوشه) نصيب من المناصب، سواء في الكويت أو خارجها. فيكون هو يعمل هذا العمل بناءً على أجندة.. ونرى كثيراً يعملون جاهدين في هذه الجمعيات أو جمعيات المجتمع المدني، ومن ثم ينزلون انتخابات أو يتبوؤون مناصب؛ لأن عندنا المناصب ليست على الكفاءة، ولو هي على الكفاءة، وحتى لو اختار أحداً من المجتمع المدني يجب أن يكون اختياره بناءً على الكفاءة، وليس فقط لأنه يضرب الحكومة مثلاً، وهذا مثال. أما المجتمع المدني له سقف لا يقدر أن يتعداه في الكويت. لو تدخلنا في مواضيع السياسة يمكن الجمعية تغلق.. هناك سقف ما نقدر نتعداه، ونحن نعمل بحدود السقف الذي أعطي لنا.

هناك نقطة تخص المجتمع المدني في الكويت هي تغيير الوزارة أو التغيير الكثير الحاصل في الحكومة. كلما نعمل «لوبي» لمشروع أو قانون أو نتكلم مع

وزير ونجتمع معه ونعمل معه يتغير الوزير ويأتي وزير آخر ونعمل معه من الصفر. أنا لا أتكلم عن الشفافية فقط، أنا عضو في أكثر من فريق وأكثر من جمعية مجتمع مدني. عملنا كأننا ندور مع أنفسنا، وكذلك مع البرلمان.. البرلمان نرى أنه لم يأخذ أربع سنوات. هناك كثير من العوامل تتحكم في المجتمع المدني. مرة أخرى أنا لا أقول: إن المجتمع المدني كله فاضل، هناك أكيد عناصر فاسدة، لكن ما نقدر نعمم.

هناك نقطة أود أن أذكرها بخصوص الأخت من المملكة العربية السعودية (الدكتورة مشاعل) عن الأدوات.. أنا تكلمت عن الأدوات وتكلمت عن ثلاث أدوات ومررت بعجالة على الأداة الرابعة التي هي جهات مكافحة الفساد وحرية الاطلاع ومررت بعجالة على الصحافة الاستقصائية. مرة ثانية، إن هذه الأدوات يتم اختيارها بناءً على طبيعة البلد.. طبيعة الدولة التي ستبناها وقد تأخذ أداة أو أداتين أو ثلاثا حسب حاجتها، ولا شيء مفصل والكل يمشي عليه. في موضوع.. أرجع أؤكد على الإرادة السياسية، ويمكن الدكتورة موضي عقببت على الدكتور إبراهيم وأضافت الجانب السياسي وقالت إنه أهم من الإداري وكذلك الأخ مصطفى، وأنا طبعا أؤيدهم، والإداري نراه في بعض دول الجوار؛ لأن عندهم الإدارة صح فمشت عندهم التنمية بصورة عجيبة، ولكن هذا يعني أن ما عندهم فساد؟ لا.. عندهم فساد، ولكن الإدارة عندهم صح فأنشأت كثيرا من المشاريع التنموية.

كلمة أخيرة أو رأي أخير بخصوص الجانب الديني أو المؤسسات الدينية، لماذا فشلت؟ في وجهة نظري ورأيي المتواضع أن عندنا حتى المؤسسات الدينية، وأرجع للقول: إننا لا نعمم، كثير منها ميسس ونرى اختلاف آراء رجال الدين بتغير الحكومات.. اليوم يقول رأيه وغداً يغير رأيه، اليوم الحكومة منعت الخمر - طبعا الخمر حرام - غداً الحكومة صرحت بأنه ممكن الخمر بيع، يخرج رجل دين يقول: لا مانع نبيعه لغير المسلم وما نبيعه للمسلم.. فتغيير أو تسييس رجال الدين هذا شيء خطر ويؤثر سلباً في المجتمع. وشكراً جزيلاً.

الدكتور إبراهيم البعير:

في البداية أشكر من علق وأفادني فعلاً في الإحصاءات أو الأرقام التي بدأت في تحليلها. إحدى الملاحظات مثلاً أتت من الدكتور عبدالمحسن هلال على قضية الحرية والقضية الإعلامية. أنا أعتقد أنني وضعتها هنا إعلامي وفي الأول كانت تسميتها الحرية.. بحكم التخصص؛ لأنه دائماً نتحدث عن قضية حرية الإعلام وأهميته في مكافحة الفساد؛ لأن الاثنين مرتبطان بشكل أو بآخر ومقتربان مع بعضهم بعضاً. الدكتور بدر تحدث عن أنه لماذا أغفلنا المحور الثقافي. أساساً المحور الثقافي كمحور يشمل كثيراً من الأشياء؛ ففي مثلاً الثقافة السياسية political culture.. وأيضاً موجود من المحاور في المحور الاجتماعي وفي الرأسمال البشري وهو على مستوى التعليم وما إلى ذلك، وأنا أعتقد أن له أيضاً علاقة. الدكتور موزي تحدثت على قضية الإداري والسياسي، وأن السياسي قد يكون أهم من الإداري.. أنا أعتقد أن الاثنين مرتبطان مع بعض. دعوني أعطي مثلاً على التجربة التي صارت في المملكة العربية السعودية في قضية البعد الإداري وكيف أنه كان بقرار سياسي، فمساءلة هي تأتي بقرار سياسي. مثلاً، في البعد الإداري الذي حصل في المملكة كانت الجهة المعنية بمكافحة الفساد هي «نزاهة».. ونزاهة هذه لما كانت وحدها لم تكن مجدية، حتى لدرجة أنني مرة كتبت مقالاً أنهم كانوا يبحثون عن أي شيء على أساس أن التوقع الاجتماعي كان مرتفعاً منهم، فكانوا يبحثون حتى يصلوا إلى مسألة أن الأخطاء الإدارية أحياناً ليست فساداً، ولكن سوء إدارة. وعلينا أن نفرق بين سوء الإدارة والفساد. الفساد حين يكون هناك ارتباط مصالح. الآن ما الذي حصل على نزاهة؛ دمج معها قطاعان آخران. دمج معها ديوان المراقبة العامة والمباحث الإدارية، فصارت الثلاثة هذه جهة واحدة. وهذا هو قرار إداري وهو الذي حدد أو أسهم في كشف كثير من مظاهر الفساد التي كانت موجودة. وهذه هي التعليقات لدي، وإن شاء الله أكون قد أجبته على كل ما لديكم. وشكراً.

الدكتور عبدالحميد الأنصاري:

فقط رداً على بعض الاستفسارات من بعض الأخوة.. أعتقد الأخ مروان أو مصطفى عن دور المنظومة القيمية في تحصين المجتمع من الفساد ودور العلماء والسلطة الدينية. طبعاً لم يكن هدف الورقة تهوين دور السلطة الدينية أو دور العلماء.. لا شك دور العلماء مهم في هذا، لكن كان قصدي أن الموضوع أوسع وأعم من أن نراهن على جهة معينة أو سلطة معينة. هذا دور المجتمع ككل. الله سبحانه وتعالى يقول: { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ }. دور المجتمع يعني المراهنة على أن العلماء هم الذين سيحصنون المجتمع. أنا أعتقد أنها مراهنة عبر التاريخ ما أثبتت جدواها. كل واحد فينا.. البيت له دور والمدرسة لها دور والجامع له دور والنادي ومنظمات المجتمع المدني. فالمنظومة القيمية لا يمكن اختزالها واحتكارها من قبل سلطة واحدة. إذا لم يرق هؤلاء بهذا الدور من الذي سيقوم به؟ كلنا مسؤولون، والأحاديث في هذا كثيرة، نحن جميعاً نتحمل مسؤولية تحصين المجتمع من هذا الأمر. هذا ما أردت قوله وشكراً.

جمال فخر:

أعتقد اكتفينا بالنقاش حول موضوع الجلسة العامة، دكتور سعد الزهراني عندك الكلمة الأخيرة في هذا اللقاء المهم.. تفضل دكتور.

الدكتور سعد الزهراني:

شكراً أخي. الحقيقة أنا ودي أرسل بعض كلمات الشكر. كلمة الشكر الأولى هي للحضور، لجميع الحضور أعضاء ومشاركين لتحملهم أعباء السفر، وإعطاء الجزء الكبير من وقتهم للحضور والمشاركة والمداخلة والأسئلة وإثراء الأوراق التي قدمت من الباحثين. فلهم جزيل الشكر وأتمنى إن شاء الله أنهم يداومون على الحضور بحول الله.

كلمة الشكر الثانية هي لمجلس الإدارة الذين وفقوا بشكل كبير في اختيار الموضوع وفي اختيار مدير المشروع وهو الدكتور إبراهيم البعيز، والشكر أيضاً للدكتور إبراهيم، لأنه قام بدور جبار في اختيار المشاركين مقدمي الأوراق ومتابعتهم حتى أنجز العمل بالصورة الجيدة.

كلمة الشكر الأخرى هي للأخوان مقدمي الأوراق.. فأشكرهم لما تحملوه من تعب وجهد في تقديم أوراقهم ومراجعتها على الرغم من أنهم أعدوها في فترة سابقة واستمروا في عملية التحضير، وأتمنى إن كان هناك ملاحظات أو الاستفادة من بعض التعليقات أن يضموها ضمن أوراقهم، لأننا سنطبعتها في الأخير وتكون باسمهم واسم المنتدى. ونحن نتطلع أيضاً إلى تعاونهم مع الدكتور إبراهيم في إرسال النسخة النهائية من هذه الأوراق ليتم مراجعتها وتعديلها وطبعتها بحول الله.

الأخوان مقدمو الأوراق بذلوا جهوداً كبيرة في هذا الموضوع وغطوه، والموضوع متكامل، ونحن يجب أن ننظر إلى الموضوع كموضوع واحد، نظرة شمولية وكل ورقة تغطي الورقة الثانية وتسهم في توضيح الموضوع. أعتقد أن الموضوع غطي بالكامل، ولم أر فيه أي نقص.. بعض الأخوان والأخوات قالوا: ما وجدنا آليات للمكافحة وشيء من هذا القبيل.. أعتقد الدكتورة أسرار وضحت النقطة هذه، وأعتقد كل الأوراق غطت هذا الموضوع. وعندنا في كل دولة توجد جهة معينة تقوم بهذا الدور لمكافحة الفساد. صحيح تحتاج إلى نوع من التشييط أو نوع من الإصلاح أو نوع من التطوير، ولكن على الأقل نحن - إن شاء الله - في بداية الطريق الصحيح، لكن الموضوع يحتاج لوقت، وهناك تجارب المفروض نستفيد منها، سواء كانت في الداخل أو في الخارج. أعتقد الشيء الأساسي من خلال النقاش هذا كله والأساسي في مكافحة الفساد هو وجود الإرادة السياسية.. إذا وجدت الإرادة السياسية كل الأمور الثانية تتحل، تضع الأنظمة أو تضع سياسات أو تضع المراقبة أو تصرف الأموال التي تكفي

لإنجاح هذه الجهة التي تمارس عملية مكافحة الفساد. الإدارة السياسية نرى إن شاء الله أنها موجودة؛ في بعض الدول بدأت وفي دول أخرى ثانية ليس لها خيار. عملية مكافحة الفساد هي أساسية لكثير من الأمور كسمعتك الدولية وللإستمرار عندك والمحافظة على مجتمعك. فأعتقد أنه شيء ضروري حتى للدول وليس فقط الأفراد. وللأفراد هو شيء مهم؛ لأنه يحافظ على ثرواتنا، وينقي المجتمع من بعض السلبيات الموجودة فيه. فمرة أخرى أشكر الجميع على جهودهم ومساهماتهم في إنجاح هذا المنتدى أو هذا اللقاء، ونتمنى إن شاء الله أن نراكم في اللقاء المقبل. والآن بقي عندنا جلسة واحدة لأعضاء الجمعية العمومية، فنرجو من الأخوان الأعضاء التفضل بالبقاء هنا لكي نختم هذا اللقاء ولكم خالص الشكر.

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

